المملكة المغربية

الجريدة الرسمية

النشرة العامة

ثمن النسخة : 2،00 دراهم ـ ثمن النسخة عن السنوات الماضية : 3،00 دراهم ـ يرسل الجدول السنوى مجانا الى المشتركين

بيان النشرات	تعريفة الاشتراك في المغرب ستة اشهر	تعريفة الاشتراك في المغرب سنة	تعريفة الاشتراك في الخارج
النشرة العامة	40 درهما	70 درهما	تضاف الى المبالغ المنصوص عليها يمنته ، مصاريف الارسال حسبما هى محددة فى النظام البريدى الجارى به العمل.
نشرة مداولات مجلس النواب		60 درهما	
نشرة الاعلانات القانونية والقضائية والادارية	40 درهما	70 درهما	
نشرة الترجمة الرسمية	35 درهما	60 درهما	

يطلب الاشتراك من ادارة المطبعة الرسمية الرباط ـ شالة

التليفون { 650-24 — 650-25 / 651-79 — 654-13

حساب الشيك البريدى رقم 16ـ101 بالرباط

تدرج فى النشرة العامة القوانين والنصوص التنظيمية ونصوص الاوفاق الدولية الموضوعة باللغة العربية وكذلك المقررات والوثائق التى تفرض القوانين او النصوص التنظيمية الجارى بها العمل نشرها بالجريدة الرسمية.

فهرست

صفحة

نصوص عامة

بنك المغرب. ـ تقرير عن السنة المالية 1980.

تقرير مرفوع الى صاحب الجلالة الملك الحسن الثانى نصره الله من والى بنك المغرب صاحب السمو مولاى الحسن بن المهدى عن السنة المالية 1980 471

المعهد الوطنى للبحث الزراعى.

مرسوم رقم 2.81.348 صادر فى 25 من جمادى الاولى 1402 (22 مارس 1982) بتطبيق القانون رقم 40.80 المتعلق باحداث المعهد الوطنى للبحث الزراعى المتضمن الامر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.81.204 الصادر فى 3 جمادى الآخرة 1401 (8 ابريل 1981) 514

اللجنة الوطنية للثقافة.

مرسوم رقم 2.81.558 صادر فى 25 من جمادى الاولى 1402 (22 مارس 1982) يتمم بموجبه المرسوم رقم 2.74.549 الصادر فى 22 من جمادى الآخرة 1395 (3 يوليوز 1975) باحداث لجنة وطنية للثقافة 515

اتفاق مبرم بين المملكة المغربية والبنك الافريقى للتنمية قصد ضمان القرض الممنوح من لدن هذه المؤسسة الى البنك الوطنى للانماء الاقتصادى.

مرسوم رقم 2.82.301 صادر فى 12 من جمادى الآخرة 1402 (7 ابريل 1982) بالموافقة على الاتفاق المبرم يوم 21 من ربيع الآخر 1402 (16 يبراير 1982) بين المملكة المغربية والبنك الافريقى للتنمية قصد ضمان القرض البالغ قدره 10.000.000 وحدة حسابية الممنوح من لدن هذه المؤسسة الى البنك الوطنى للانماء الاقتصادى 515

البنك الوطنى للانماء الاقتصادى. ـ ضمان الدولة للاقتراضات.

مرسوم رقم 2.82.271 صادر فى 21 من جمادى الآخرة 1402 (16 ابريل 1982) بتخويل ضمان الدولة للاقتراضات التى يصادق البنك الوطنى للانماء الاقتصادى فى حدود مبلغ لا يتجاوز ستمائة مليون درهم (600.000.000) 516

منح الفلاحين اراضى فلاحية أو قابلة للفلاحة من ملك الدولة الخاص.

قرار مشترك لوزير الداخلية ووزير المالية ووزير الفلاحة والاصلاح الزراعى رقم 444.82 صادر فى 4 جمادى الآخرة 1402 (30 مارس 1982) بتغيير القرار الوزارى المشترك رقم 214.66 الصادر فى 16 من ربيع الاول 1386 (5 يوليوز 1966) عملا بالفصلين 10 و 25 من المرسوم الملكى رقم 267.66 الصادر فى 15 من ربيع الاول 1386 (4 يوليوز 1966) بمثابة قانون يتعلق بمنح الفلاحين اراضى فلاحية أو قابلة للفلاحة من ملك الدولة الخاص 516

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

السيارات النفعية من نوع « بوجو ».

قرار للوزير الاول رقـم 3.10.82 صادر في 4 جمـادى الآخـرة 1402 (30 مارس 1982) يتمم بموجبه قرار الوزير الاول رقم 3.2.79 الصادر في 21 من صفر 1399 (20 يناير 1979) بالاذن في احـداث معمل لتركيب السيارات النفعية من نوع « بوجو » 517

نصـوص خـاصـة

تعيين آمرين مساعدين بالاداء.

قرار لوزير البريد والمواصلات رقم 1260.81 صادر في 15 من محرم 1402 (13 نونبر 1981) بتعيين آمر مساعد بالاداء ونائبه 518

قرار لوزير البريد والمواصلات رقم 1261.81 صادر في 15 من محرم 1402 (13 نونبر 1981) بتعيين آمر مساعد بالاداء ونائبه 518

قرار لوزير البريد والمواصلات رقم 1262.81 صادر في 15 من محرم 1402 (13 نونبر 1981) بتعيين آمر مساعد بالاداء ونائبه 518

قرار لوزير البريد والمواصلات رقم 1263.81 صادر في 15 من محرم 1402 (13 نونبر 1981) بتعيين آمر مساعد بالاداء 519

قرار لوزير البريد والمواصلات رقم 1264.81 صادر في 15 من محرم 1402 (13 نونبر 1981) بتعيين آمر مساعد بالاداء ونائبه 519

قرار لوزير البريد والمواصلات رقم 1265.81 صادر في 15 من محرم 1402 (13 نونبر 1981) بتعيين آمر مساعد بالاداء ونائبه 519

قرار لوزير البريد والمواصلات رقم 1266.81 صادر في 15 من محرم 1402 (13 نونبر 1981) بتعيين آمر مساعد بالاداء ونوابه 519

قرار لوزير البريد والمواصلات رقم 1267.81 صادر في 15 من محرم 1402 (13 نونبر 1981) بتعيين آمر مساعد بالاداء ونوابه 520

قرار لوزير البريد والمواصلات رقم 1268.81 صادر في 15 من محرم 1402 (13 نونبر 1981) بتعيين آمر مساعد بالاداء ونائبه 520

قرار لوزير البريد والمواصلات رقم 1269.81 صادر في 15 من محرم 1402 (13 نونبر 1981) بتعيين آمر مساعد بالاداء ونائبه 520

قرار لوزير البريد والمواصلات رقم 1270.81 صادر في 15 من محرم 1402 (13 نونبر 1981) بتعيين آمر مساعد بالاداء ونوابه 521

قرار لوزير البريد والمواصلات رقم 1271.81 صادر في 15 من محرم 1402 (13 نونبر 1981) بتعيين آمر مساعد بالاداء ونائبه 521

قرار لوزير البريد والمواصلات رقم 1272.81 صادر في 15 من محرم 1402 (13 نونبر 1981) بتعيين آمر مساعد بالاداء ونائبه 521

قرار لوزير البريد والمواصلات رقم 1273.81 صادر في 15 من محرم 1402 (13 نونبر 1981) بتعيين آمر مساعد بالاداء ونائبه 522

قرار لوزير البريد والمواصلات رقم 1274.81 صادر في 15 من محرم 1402 (13 نونبر 1981) بتعيين آمر مساعد بالاداء ونائبه 522

قرار للوزير الاول رقم 3.315.81 صادر في 21 من محرم 1402 (19 نونبر 1981) بتعيين آمر مساعد بالاداء ونائبه 522

قرار للوزير الاول رقم 3.311.81 صادر في 29 من محرم 1402 (27 نونبر 1981) بتعيين آمر مساعد بالاداء ونائبه 523

قرار للوزير الاول رقم 3.312.81 صادر في 29 من محرم 1402 (27 نونبر 1981) بتعيين آمر مساعد بالاداء ونائبه 523

قرار للوزير الاول رقم 3.313.81 صادر في 29 من محرم 1402 (27 نونبر 1981) بتعيين آمر مساعد بالاداء ونائبه 523

قرار للوزير الاول رقم 3.314.81 صادر في 29 من محرم 1402 (27 نونبر 1981) بتعيين آمر مساعد بالاداء ونائبه 524

قرار للوزير الاول رقم 3.316.81 صادر في 29 من محرم 1402 (27 نونبر 1981) بتعيين آمر مساعد بالاداء ونائبه 524

قرار للوزير الاول رقم 3.317.81 صادر في 29 من محرم 1402 (27 نونبر 1981) بتعيين آمر مساعد بالاداء ونائبه 525

نظام موظفي الادارات العمومية

نصـوص خـاصـة

وزارة التخطيط وتكوين الاطر والتكوين المهني.

مرسوم رقم 2.81.639 صادر في 25 من جمادى الاولى 1402 (22 مارس 1982) يتعلق بمنح تعويض للاعوان المكلفين بعمليات احصاء السكان والسكنى 526

حركات الموظفين وتدابير التسيير

التسميات والترقيات 527

الاحالة على التقاعد 528

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

نـصـوص عـامـة

تـقـريـر

مرفـوع الى صـاحب الجلالة الملك الحسن الثاني نصره الله من والي بنك المغرب صاحب السمو مولاي الحسن بن المهدي عـن السنة المـالـيـة 1980

مولاي صاحب الجلالة،

لي عظيم الشرف، بأن أرفع لجلالتكم، طبقا للفصل 64 من الظهير الشريف المؤرخ في 24 ذي الحجة 1378، الموافق لـ 30 يونيو 1959 (وهو الذي أحدث بموجبه بنك المغرب)، التقرير الخاص بسنة 1980، وهي السنة المالية الثانية والعشرون التي مرت على تأسيس معهد الاصدار.

لقد شهدت سنة 1980 تفاقما قويا للمظاهر السلبية التي سبق أن طبعت الاقتصاد الدولي سنة 1979 على إثر الزيادات المتوالية في أسعار النفط وتقوية التوترات التضخمية التي بدأت تلوح معالمها منذ سنة 1978. فقد تباطأت سرعة النمو بشكل ملحوظ فاسحة المجال بعض الاحيان إلى تقهقر ملموس. كما اتسع حجم البطالة من جديد وتفاقمت حدة التضخم، في الوقت الذي ازداد فيه اختلال موازين الاداءات الخارجية. وعلى النقيض من السياسات المتبعة في أعقاب ما اتفق على تسميته بالموجة الاولى لارتفاع أسعار النفط، فإن الاقتصاديات المتقدمة الرئيسية لم تغير من مواقفها التضييقية في مجال الميزانية والنقد لتصحيح آثار الافتطاع الناتج عن الزيادة الجديدة في الاثمان النفطية. وقد أدى ذلك بالدول المذكورة إلى تخصيص جزء أكبر من إنتاجها لاداء الاستيرادات، فلم يكن منها على ما يبدو إلا أن تدعن قابلة تحويل جزء من الأموال السائلة لصالح الدول المصدرة للنفط. وبالتالي، فقد أصبح في حوزة هذه البلدان الاخيرة كتلة هامة من رؤوس الاموال، كان قسط كبير منها يبحث عن توظيفات آمنة ومربحة، نظرا لعدم توفر فرص لاستثماره بكيفية عاجلة. كما قامت الدول الصناعية بزيادة أسعار منتوجاتها المصنعة. ومن ثم، فان عددا كبيرا من دول العالم الثالث التي تتحمل كل السلبيات، قد واجهت صعوبات خطيرة من جراء ضخامة حاجياتها والمستوى المرتفع لمديونيتها. وعلى الرغم من ردود الفعل الانانية التي أسفرت عنها كل هذه المصاعب، كارتفاع موجة الحماية وتقلص المساعدة من أجل التنمية، فقد ظهرت بعض ملامح الشعور بضرورة التضامن بين مختلف فئات الدول، وخصوصا في إطار المنظمات المالية الدولية.

هذا وقد أدى ارتفاع الكلفة النفطية في الدول الصناعية إلى تقلص نسبة النمو وبعاقم الاختلالات. ذلك أن زيادة الناتج الوطني المجمل للدول الاعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لم تتجاوز نسبة 1.5٪ بالاسعار الثابتة، نتيجة للانخفاض الفعلي الذي طرأ على النشاط الاقتصادي بالمملكة المتحدة، وبدرجة أقل بالولايات المتحدة الامريكية، ولتباطؤ سرعة النمو في كل باقي البلدان الاخرى. وقد عرفت هذه البلدان علاوة على ذلك تفاقما في التضخم، إذ أن الارتفاع المتوسط للاسعار والذي يستعمل لاحتساب الناتج الوطني المجمل بالاسعار الثابتة انطلاقا من الناتج الوطني بالاسعار الجارية بلغ 9.6٪ بدلا من 7.6٪ سنة 1979. كما سجلت البلدان المذكورة، باستثناء اليابان، تزايدا في عدد العاطلين الذي أصبح يشمل 23 مليون شخص غوضا عن 18 مليون في نهاية سنة 1979.

هذا وقد شملت الازمة أيضا الدول الاشتراكية التي تأثرت من جراء تقلص المبادلات مع العالم الغربي، وشهدت انخفاضا في نسق نموها.

ولم يمت هذا التطور الغير الملائم أن يخلف آثارا سلبية بالنسبة للدول النامية المستوردة للنفط والتي لم تخفف سوى جزئيا من آثار التطور المذكور نظرا لعدم تمكنها في غالب الاحيان من الزيادة في التجاءاتها للتمويل الخارجي. وقد زادت سرعة الارتفاع المتوسط للاسعار بهذه الدول فبلغت نسبة 33٪، وبما أن هذه المجموعة من البلدان كانت ملزمة بالقيام باستيرادات أساسية من مواد طاقية وغذائية ومنتوجات مصنعة ما فتئت أسعارها ترتفع باستمرار، وبما أن موجة متزايدة من الحماية كانت تقف عائقا أمام منتوجاتها التي عرفت أثمانها انخفاضا في أغلب الاحيان، فان هذه المجموعة من البلدان سجلت تفاقما في عجز أداءاتها الجارية، الشيء الذي دفعها في كثير من الاحيان إلى تقليص نشاطها واستثمارها.

فاذا كانت نسبة النمو قد وصلت من جديد إلى حوالي 5٪ بالاسعار الثابتة كما كان الشأن سنة 1979، فان هذا المعدل المتوسط نتج عن تواجد بعض النتائج الحسنة المسجلة على الاخص في الجنوب الشرقي من آسيا وفي أمريكا اللاتينية، إلى جانب زيادة في تفاقم وضعية العديد من البلدان. فبالنسبة للقارة الافريقية، لم يتجاوز معدل النمو 4٪.

وفي هذه الوضعية من شبه الركود الاقتصادي، تميزت التجارة الدولية بمنافسة حادة، فلم تتعد زيادة حجمها نسبة 1٪ مقابل 6.5٪ سنة 1979. ويعود هذا التباطؤ بصفة رئيسية إلى تقلص مبادلات النفط الخام الذي انخفض استهلاكه بحوالي 5٪ بالنسبة لمجموع العالم وبمعدل 7٪ فيما يرجع لدول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. كما يعزى أيضا إلى جو الحماية الذي ظهر مثلا ما بين المجموعة الاقتصادية الاوربية والولايات المتحدة الامريكية فيما يخص الصلب والكيمياء، أو فيما يتعلق بدخول منتوجات النسيج من الدول النامية إلى أهم أسواق الاستهلاك، وإن كان جو الحماية هذا في الواقع ما زال غامض الملامح في أغلب الاحيان.

وقد أدى انخفاض مستوى النشاط الاقتصادي والزيادة الهامة في معدل الفائدة إلى نزول أسعار المواد الاولية. ذلك أن الزيادة التي كانت عامة سنة 1979، أصبحت انتقائية، بل أعقبها انخفاض قوي فيما يخص بعض المواد. وهكذا، فباستثناء الارتفاع الذي سجل خلال الشهرين الاولين من السنة بسبب استمرار وضعية اقتصادية لازالت ملائمة، وبسبب المضاربة على الذهب والفضة، فان اسعار المعادن الرئيسية انخفضت بشكل ملحوظ. فقد كان الامر كذلك بالنسبة لاسعار القهوة والكاكاو، في حين أن أسعار الياف النسيج والسكر والحبوب والسوجا زادت بنسب عالية بعض الاحيان. وعلى العكس من ذلك، فقد عرفت أسعار النفط ارتفاعا سنويا تتراوح نسبته بين 23٪ و 36٪ حسب المنتجين، فوصل بذلك مجموع الزيادة التي طرأت في هذا الصدد منذ أواخر سنة 1978 معدل 150٪.

ولم يكن من شأن هذا الارتفاع سوى أن يزيد في اختلال الوضعيات الخارجية الذي سجل في السنة السابقة. وهكذا، فقد تمكنت مجموعة الدول المصدرة للنفط من رفع فائضها إلى 112 مليار دولار، بعدما سبق له أن انتقل سنة 1979 من 5 إلى 69 مليار. في حين أن البلدان النامية الغير المنتجة للنفط والتي تحملت في آن واحد آثار غلاء مواد الطاقة والمنتوجات المصنعة واجهت عجزا في ميزان اداءاتها بلغ 80 مليار. أما الدول الصناعية، فقد سجلت من جهتها رصيدا سلبيا قدره 70 مليار دولار بدلا من 11 مليار في السنة السابقة وعوضا عن فائض قدره 31 مليار سنة 1978. وقد صاحب هذا التغيير الهام تحول عميق في الوضعيات الشخصية. فقد أسفرت موازين ابريطانيا العظمى والولايات المتحدة عن فائض، وأصبحت موازين إيطاليا وفرنسا سلبية بشكل قوي بعد أن كانت ايجابية، بينما تفاقم عجز اليابان وأكثر منه عجز المانيا الاتحادية.

هذا ولم يكن لهذه التحولات سوى أثر محدود على أسواق الصرف التي لم تشهد اي أزمة خطيرة بفضل تعاون البنوك المركزية فيما بينها. فأمام التدهور العام لاقتصاديات الدول الصناعية، فقد ارتبط تطور تسعير العملات بالمستوى الاجمالي لمعدلات الفوائد تقريبا دون اعتبار للفارقات الموجودة فيما يتعلق بالتضخم والنمو والرصيد الخارجي. وهكذا، فقد سجل الدولار الامريكي تقلبات واسعة ومطابقة إلى حد بعيد لحركات معدلات الفائدة التي فرضتها المستلزمات المتناقضة المجسمة في محاربة التضخم والتدهور الاقتصادي. فمن منتصف شهر يناير إلى بداية أبريل،

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

ثم من أوائل شتنبر إلى نهاية السنة، أدى رفع المعدلات إلى ما يربو على 20٪، أي الى مستوى لم يعرف من قبل، إلى تدعيم قيمة العملة الامريكية التي أنهت السنة بسبق نسبته 13٪ بـازاء النظـام النقدي الاوربي. وفي المجموع هناك عملتـان فقط شهدت قيمتهما ارتفاعا بالمقـارنة مع الدولار. ويتعلق الامر أولا باليـان الياباني الذي أصبح قويا بعد أن كـان قد سجل انخفاضا نسبته 20٪ سنة 1979. ذلك أن ارتفاع معـدل الخصم، وضمان التموينات من المواد النفطية ودخول حجم هـام من رؤوس الامـوال نتيجة لحيوية الاقتصاد الياباني، كل هذا جعل قيمة هذه العملة ترتفع بانتظام ابتـداء من شهر مارس إلى أن زادت في ظرف سنة بمعدل 18٪ بـازاء الدولار الامريكي. كمـا أن البطالة وتدهور الوضعية الاقتصادية لم يمنع مقتني الجنيه الاسترليني الذين أغراهم المستوى المرتفع لمعدل الفائدة الممنوح واستقلال ابريطـانيـا العظمى في مجـال الطاقة؛ فبلغت بذلك زيـادة الجنيه بـازاء الدولار ما يناهز 7٪ بالقياس للسنة السابقة. أمـا داخل النظام النقدي الاوربي الذي كـان عامل استقرار في علاقـات الصرف، فـانه لـم يكن من الضروري القيام بأي تغيـير في قيمة العملات. فالفرنك الفرنسي الذي دعمه دخول رؤوس الاموال الاجنبية ونسبة فائدته التي بلغت مستوى أعلى مما هو الشأن عليه في الدول الاخرى، قد احتل المكـانة الاولى في أغلب الاحيان بالتناوب مع الفلوران الهولندي. وبالمقابل، فعلى الرغم من ضآلة نسبـة التضخم في المـانيـا، فـن المـارك الالمـاني قد تأثـر من جـراء العجز الحاصل في المـالية العمومية وفي الاداءات الخـارجية وأكثر من ذلك نتيجة لضعف معدلات الفـائدة الداخلية فظهرت عليه علامات ضعف غير اعتيادية لدرجة أنه بلغ عدة مرات حده الادنى داخل النظام. أما فيما يتعلق بالفرنك البلجيكي والليرة الايطـالية اللذين تأثرا من جـراء الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لبلجيكـا وايطـاليـا فقد احتلا في الغـالب وضعيات غـير ملائمة.

ويبدو في ختام هذه التطورات، بأنه إلى جانب الدولار، فقد تأكدت وظيفة الين الياباني والمـارك الالمـاني والجنيه الاسترليني كعملات احتياط. ذلك أنـه تـم فـي اليابان إقتنـاء عدد هـام من القيم المنقولة خصوصا من طرف الدول العربية التي قدمت كذلك تسليفات مالية إلى المـانيا الاتحادية واكتتبت في اقتراضات عمومية أصدرتهـا المملكـة المتحـدة.

وقد كـان الذهب منذ بداية السنة موضع موجة من المضاربة التي أذكتها زيادة حدة التوترات الدولية. وقد كـان من أثـر ذلك أن بلغ سعـر الاوقية في 21 يناير 850 دولار وهـو مستوى لم يسبق تسجيله من قبل. ولم يكن من شأن هذا الارتفـاع إلا أن يؤدي إلى تقلص حـاد بـدأ تحت ضغط مستوى الارباح وتأثـير الإجراءات التنظيمية أو الجبائية التي تـم اتخاذها على صعيد عـدة أسواق، ونتيجة لارتفـاع معدلات الفائدة التي جعلت التوظيفات بالدولار مغرية من جديد. ومن تـم، فـان سعر الذهب نـزل إلى 474 دولار في منتصف شهر مارس، تـم أخذ يرتفع بعد ذلك إلى غـايـة فصـل الخريف اذ وصل الى 720 دولار عند نهاية فترة قصيرة من المضاربة، قبل أن ينخفض من جديد لينزل الى 561 دولار في مختتم السنة. وهكذا، فخلال الجزء الاكبر من السنة، صاحب الهدوء النسبي الذي عرفته الاسواق ارتفـاع في الاسعـار، يعزى إلى تقلص العرض بنسبة 30٪ من سنة لاخرى بسبب ضعف مبيعـات الاتحاد السوفياتي، وتوقف مبيعـات الخزينة الامريكية في نونبر 1979 واختتـام تفويتات صندوق النقد الدولـي منـذ شهـر مـايـو 1980.

وفي إطـار حرصه الدائم على تدعيم دور حق السحب الخاص كوسيلة للتسديد، فقد قـام الصندوق في فاتح يناير بتوزيع المنحـة الثانية من المنح الثلاث البالغ قدر كل منهـا 4 مليـارات والتي كـان قد اتفق على مبدئهـا سنة 1978. كما قـام أيضا بتوسيع إمكانية امتلاك واستعمال حقوق السحب الخاصة دون الانتساب إلى النظام وذلك لفائدة خمس منظمات رسمية أخرى منها صندوق النقد العربي. وأخـيرا ولتبسيط استعمـال حق السحب الخاص، فقد قـرر الصندوق في شهر شتنبر بأن يخفض ابتداء من فاتح ينـايـر 1981 عدد العملات المتخذة كقاعدة لحساب قيمة حق السحب الخاص من 16 إلى 5 عملات وذلك على غـرار ما يجري به العمل فيما يتعلق بالجازية. وبالمقـابل، فقد تعين على الصندوق أن يؤجل إقـامة حساب الاستبدال الخـاص بتلقي الودائـع بالدولار مقابل ديون محـررة بحقوق السحب الخـاصة.

وكما كان الشأن سنتي 1974 و 1975 غداة الموجـة الاولى من ارتفـاع الاسعـار النفطية، فـان تفاقم اختلالات الاداءات الخـارجية يضع مشكل توظيف الفوائض وتمويل الارصدة السلبية. ففي المـاضي القريب، كـان ما سمي بنظـام إعـادة التوظيف قـد عمل بشكل حسن تقريبا، أولا فيما يرجـع للدول الصناعية التي استطاعت عن طريق الاقتراض، ثـم بتقويتها للصادرات وكـذا بفضل الانخفاض النسبي لاسعـار النفط أن تعيد التوازن لميزان أداءاتها. وقد كـان الامر كذلك فيما يخص الدول النامية التي تـم إلى حد ما تخفيف حدة صعوباتها العاجلة. ويبدو أن النظـام المذكور قـد جـرى تحويـره من جـراء موقف كبريات البنوك التي أرادت أن تطبق على جميع الطلبـات المعـايـير البنكية التقليدية، فأصبحت تواجه صعوبـات متزايدة في العثـور عـلى المقترضات التي تستجيب لهذه المعايـير. ذلك أن عددا كبـيرا من الدول قد بلغت أو تجاوزت قدرة استدانتها، وأن القروض التي تعرض عليها لا تطـابق حاجيات التنمية نظرا لعدم كفاية مدتهـا. ولذلك، فقد ارتفعت عدة أصوات تطـالب البنك العـالمـي وصندوق النقد الدولي بالقيام بدور أكبر ليس فقط في مجـال التمويل القصير والمتوسط الاجل الهادف إلى تصحيح وضعية الاداءات، ولكن أيضا وبشكـل أوسـع في ميـدان التنمية. وفي هذا الصدد، فقد أقـرت الهيآت المذكورة سنة 1980 مسطرات تستجيب ولو جزئيـا لهذا الطلب. ويتعلق الامر على الخصوص بالتسليف لاصلاح الهيـاكـل الاقتصادية الذي أقـره البنك العالمي للانشاء والتعمـير، ونظام التمويل الموسع الذي وضعه صندوق النقد الدولي. هذا ولمـواجهـة توسع تدخلاتهمـا، فقد دأبت المنظمتان السالفتي الذكر على تقوية مواردهما. وهكذا، فقد قـام الصندوق في فاتح دجنبر برفع الحصص من 39,8 إلى 59,6 ملايـير من حقوق السحب الخـاصة وذلك تطبيقا للقرار المتخذ سنة 1978. وستسمح هذه المراجعة السابعة من نوعهـا على الخصوص بتلبيـة الطلبـات المقدمة من طرف الدول النامية برسم التمويل الموسـع، وفي هـذا الاطـار، فقد تـم رفع الحد الاقصى الممكن سحبه في مـدة ثـلاث سنوات من 480٪ إلى 600٪ من الحصص، كما تـم رفع فترة التسديد من 8 إلى 10 سنوات. وعلاوة على ذلك، فقد قـام الصندوق عمليا بتبسيط شروط تسليفاته بشكل ملحـوظ، إذ أصبحت برامجه التصحيحية تأخذ بعـين الاعتبـار مستلزمات التنمية بشكل أوسع من المـاضي. كما قـرر الصندوق في شهر دجنبر ومن أجـل مساعدة الدول الاكثر ضعفـا والبـالـغ عددها 83 إحـداث «حساب إعـانـة» خصص له مليـار من حقوق السحب الخـاصة، ويهدف الى تقليص كلفة الالتجـاءات لنظـام التمويل الاضافي وذلـك بنقطـة ونصف أو 3 نقط. وأخـيرا، فقد احتفظ الصندوق بـامكانية القيـام باقتراضات جديدة من لدن بعض الدول المصدرة للنفط، كما أنه لم يستبعد إمكـانية اللجـوء مباشرة إلى السوق المـالية الدولية. وهكذا، فقد وصلت تسليفات الصندوق سنة 1980 مستوى قياسيـا قـدره 9,7 مليـارات من حقوق السحب الخاصة، أي بزيـادة قدرها 2,6 ملايـير بالقياس للسنة السابقة. وقـد خصص أكثر من نصف المبلغ المذكور للدول النامية. وقدكـان عمل الصندوق مدعما بتدخلات البنك الدولي الذي وضع فئـة جديدة من التسليفـات سميت بالقروض من أجـل إصلاح الهياكـل الاقتصادية، وتهدف إلى تلبيـة حاجيات البلدان المذكـورة آنفـا نظرا لطـول مدتهـا.

إلا أن هذه التقدمات لا تخفف في شيء من صبغة الاستعجال فيما يتعلـق بخلق علاقات اقتصادية جديدة فيما بـين الدول الصناعية وبلدان العالم الثالث. فقد انكبت مجموعات دراسية متعددة على تعريف هذه العلاقـات وتحديد الوسائل الكفيلة بتدعيمها. وهذه المجموعات هي : «لجنة برانـدت» التي تضم شخصيات مـرموقـة مـن الشمال والجنوب، ولجنة «الاربعـة والعشرين» التـي كلفت بـاعداد برنامج للعمـل الفوري، وجمعيات مختلفة إفريقية وعربية. وبعد البحث في المستقبل الاقتصادي للدول النامية، فقد خرجت كل هذه المجموعات الدراسية بتوصيات متطابقة بشكل واضح جدا. فقد تم الاعتراف بالصبغة الضرورية لاستيرادات مواد الطاقة التي تزداد كلفتهـا باستمرار، كما تم الاتفـاق على ضرورة توسيع حجم الموارد المحلية للطـاقة، ووضع استراتيجيات للاستعـاضة، وتقوية الصادرات، وإزالة القيـود التي تعيق من المبـادلات، وأخـيرا الحث على توفـير وطني أكبر أهمية وإعـادة استثماره بطريقة أجدى. وأمـام قلـة استعداد الدول الصناعية للمساهمة في تمويل هـذا التحـول عن طريـق الرفـع من مساعداتهـا، فقد أجمعت هيآت التفكير الآنفة الذكر أيضا عـلى التعبـير عـن بعض المطـالب فيما يتعلق بنظـام النقد الدولي، فطالبت على الخصوص بأن تكون تدخلات المنظمات المـالية الدولية أكثر مطـابقة لحاجيات التنمية، والتي ينبغي أن يرتبط بها أيضا كـل إصدار جديد للسيولات. وأمام هذا الوعي الواضح للدول الفقـيرة بالشروط المفروضة على نمائهـا، فـان الدول الصناعية وعلى رأسها تلك التي تمثـل مبيعاتهـا للعالم الثالث جزءا هـامـا من الصادرات، بدأت تشعر بوجـود مصالح متبـادلـة.

إلا أن هذا الاتجاه لا يرتكز بعد سوى على عدد جـد ضئيل من الاحداث الايجابية. فباستثناء الاتفاق الذي حصل في شهر يونيو فيما يتعلق بالصندوق المشترك للمواد الاساسية والذي ينتظر أن يصبح خـلال السنوات القليلة القادمة أداة هامة لمواجهة تقلبات أسعار بعض المواد، لم تسفر باقي المشاورات المتعددة الاطراف عـن أي شيء ملموس. إذ لم يتم أي اتفـاق في أعقـاب مؤتمر الامم المتحـدة الثالث حـول التنميـة الصناعية الذي انهى أشغاله في شهر فبراير بنيو دلهي، كمـا أن المـؤتمـر الخـاص بالممارسات الرامية إلى الحد من المبادلات التجارية لم يتخذ في شهر ابريـل سـوى مجموعة من القواعد والمبادىء التي لا تتسم بأية صبغة إلزامية. كما أنه يخشى أن يتم التراجع عن توصيات المؤتمر الخاص بقانون البحـار والذي سبق أن اعلن أن الخيرات المعدنية الموجودة في أعماق البحـار هي ملك للانسانية جمعـاء.

وقد تابع المغرب كل هذه التحولات بعنايـة وشاوك بكيفية نشيطـة في العديـد من الاشغـال. فقد كـان من بـين البلدان الاوائل التي كـان لهـا أن تلمس عن كثب مدى التغيرات التي طرأت على موقف صندوق النقد الدولي فيما يرجع لتسهيلاتـه. كما أنه يستشعر يوميـا كل ما يمكن أن تتعثر به تيـارات الصادرات نحوه البعـدان

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

الصناعيه من ضعف وعدم استقرار. ولذلك، فلا يسعه الا أن يشعر بالقلق وعدم الارتياح فيما يتعلق بالآثار التي سيخلفها على إقتصاده انضمام اليونان إلى المجموعة الاقتصادية الاوربية وكذا الدخول المرتقب للبرتغال وبالاخص لاسبانيا إلى حضيرة هذه المجموعة ذات الحماية الواسعة بازاء الخارج، لاسيما وأن إسبانيا تشكل أكبر منافس مباشر لكثير من المنتوجات المغربية وخصوصا منها منتوجات الصناعات الغذائية.

هذا ولم يفت الوضعية الدولية وما تميزت به من صعوبات مما تم التذكير بملامحه الرئيسية أن تخلف آثارا على مستوى ميزان الاداءات ونفقات الدولة والاسعار. وعلى الخصوص، فان غلاء مجمل الواردات وكذا صعوبات الولوج إلى بعض الاسواق وخصوصا منها الرابطة الاقتصادية الاوربية، والزيادة الجديدة في الكلفة المالية للاقتراضات نتيجة لارتفاع معدلات الفائدة، كل هذا طرأ في وقت كانت تسعى فيه البلاد إلى تحسين مستوى معيشة السكان وشرعت في مجهود هام للاستثمار وكانت تواجه مستلزمات الدفاع عن حوزة الوطن. ولذلك، فقد بدا من الضروري إعادة البحث في ظروف التنمية.

ففي سنة 1978، وعلى إثر التوترات التي سجلت عقب فترة من النمو السريع، كان قد تقرر أن تضاعف المجهودات لاصلاح التوازنات الاساسية وذلك في إطار مخطط ثلاثي. وقد أمكن في ختام السنتين الاولتين من هذا المخطط تحقيق تحسن ملموس في الوضعية المالية والنقدية والاقتصادية.

بيد أن استمرار الضغوطات على المالية العمومية والحسابات الخارجية حدا بالسلطات ابتداء من الاشهر الاولى من سنة 1980 إلى وضع برنامج إصلاح جدري مدته ثلاث سنوات يرمي إلى تحقيق أكبر نمو اقتصادي ممكن يكون محوره تنمية العرض مع البحث عن إصلاح دائم للتوازنات الداخلية والخارجية. ويسمح هذا البرنامج الذي صادق عليه صندوق النقد الدولي إلى استعمال تسليفات هذه المنظمة برسم التمويل الموسع. كما يهدف إلى تسهيل الالتجاء إلى التمويل الخارجي.

وفيما يخص سنة 1980، فعلى الرغم من التطور الغير الملائم الذي ظهرت ملامحه خلال النصف الاول من السنة، فقد تم في النهاية تسجيل نتائج جد مرضية. ذلك أن معدل نمو الناتج الداخلي المجمل بلغ 4٪ بأسعار سنة 1969 مما يرجع على الخصوص للزيادة القوية التي شهدها كل من الانتاج الفلاحي والصناعي. كما أن نسبة ارتفاع كلفة المعيشة لم تتجاوز 9٪، وأن توسع المجموعة النقدية كان محدودا مرة أخرى إذ لم يصل سوى إلى 10.9٪ فقط. وفي نفس الوقت سجل ميزان الاداءات توازنا شبه تام، وذلك بفضل النمو الهام الذي عرفته الصادرات والذي نتج بصفة خاصة عن ارتفاع المداخيل الناتية من الفوسفاط وإن كانت الكميات المصدرة منه قد تقلصت. وكذا بفضل زيادة تحويلات العمال المغاربه القاطنين بالخارج وتعبئة تسهيلات صندوق النقد الدولي.

وقد أمكن الحصول على هذه النتائج المرضية بفضل الاجراءات المتعددة التي اتخذتها الدولة والتي تبلورت مع ذلك في اختلال المالية العمومية. وهكذا، فان توسع المساعدات الممنوحة لصندوق الموازنة من أجل الحد من ارتفاع الاسعار الداخلية وتدعيم مستوى المعيشة، أدى إلى ظهور عجز في الميزانية العادية، لاول مرة منذ سنة 1972.

الانتاج

على أساس أرقام تقديرية وصل الناتج الداخلي المجمل محسوبا بأسعار سنة 1961 إلى 32.314 مليون درهم بدلا من 31.061 مليون خلال السنة السابقة. وقد شمل هذا التوسع الملائم نسبيا والبالغ نسبة 4٪ جل القطاعات. كما يعبر عن حسن النتائج الفلاحية، وعن استعادة النشاط بفروع القطاع الثالث وعن نمو الخدمات العمومية وعن ضعف زيادة القطاع الثاني (1). إلا أنه فيما يتعلق بفترة المخطط الثلاثي 1978ـ1980، فان المعدل السنوي المتوسط لنمو الناتج الداخلي المجمل بلغ 4٪ وهي نسبة تقل عن المعدل الذي كان مرتقبا وهو 4.9٪.

فانتاج القطاع الفلاحي الذي كان قد شهد انخفاضا نسبته 1.7٪ سنة 1979 استعاد هذه السنة من أحوال مناخية ملائمة فعرف بذلك انتعاشة ملموسة. وبذلك زادت القيمة المضافة لهذا القطاع بنسبة 6.2٪ إذ وصلت إلى 4.320 مليون درهم، فانتقلت بذلك حصتها ضمن الناتج الداخلي المجمل من 13.1٪ إلى 13.4٪. وقد نتج هذا التطور بصفة رئيسية عن تحسن محصول الحبوب الرئيسية الذي بلغ 43.5 ملايين قنطار بدلا من 30.0 ملايين سنة 1979. وإنتاج الحوامض الذي فاق بقليل مليون طن، بينما لم يتجاوز 875.000 طن في السنة السابقة. وعلى امتداد فترة ثلاث سنوات، فان المعدل السنوي المتوسط لنمو هذا القطاع يبلغ 8.9٪ أي ما يفوق المعدل المرتقب في إطار المخطط بست مرات. وعلى الرغم من هذه النتيجة الايجابية، فان تحملات استيراد المواد الغذائية ظلت تتزايد فيما يخص الكميات وأكثر من ذلك فيما يرجع للتكلفة، مما تسبب في إحداث ضغوطات متزايدة القوة على الحسابات الخارجية وعلى مالية الدولة.

أما مساهمة أنشطة القطاع الثاني، فقد بلغت 9.569 مليون درهم فلم تزد سوى بمعدل 0,5٪ مسجلة بذلك تقلصا ملحوظا بالقياس للسنة السابقة. ولذلك، فان حصتها ضمن الناتج الداخلي المجمل نزلت من 30,6٪ إلى 29,6٪، كما نزلت نسبة الزيادة المتوسطة السنوية خلال الثلاث سنوات الاخيرة إلى 2,2٪ أي ما يقل بكثير عن معدل 8,2٪ الذي كان مرتقبا.

فقد سجل القطاع المعدني انخفاضا نسبته 4,1٪ بعدما كان قد شهد ارتفاعا بمعدل 5,6٪ في السنة السابقة. ويعزى هذا التطور الغير الملائم الذي لم يسجل منذ سنة 1975 بصفة أساسية إلى تقلص إنتاج الفوسفاط نتيجة لانخفاض الكميات المصدرة بنسبة 7,8٪.

أما فيما يرجع لقطاع الطاقة، فبعد النمو الهام البالغ 64,7٪ والذي سبق تحقيقه سنة 1979 على إثر توسيع طاقة تكرير النفط، لم تتجاوز نسبة الزيادة هذه السنة 1.5٪. ذلك أنه في الوقت الذي اتسع فيه إنتاج الكهرباء بمعدل 8,6٪ أي بنفس نسق السنة السابقة، عرف استخراج الفحم الحجري انخفاضا طفيفا وتقلص التكرير بما يربو على 5٪.

وقد سجل قطاع صناعات التحويل انتعاشة بنسبة 4,3٪ بينما كان قد تباطأ نشاطه خلال السنة السابقة. فباستثناء معدات النقل والنسيج ومواد المطاط والبلاستيك التي شهدت تقلصا بمعدل 12.1٪ و 1.8٪ و 5,1٪ على التوالي، ساهمت كل الفروع الاخرى في التطور المذكور. وقد أسهمت الصناعات الغذائية ومنتوجات الكيمياء وشبه الكيمياء على الخصوص بما يقرب من أربعة أخماس في الانتعاشة الآنفة الذكر. هذا ومن المتعين على هذا القطاع أن يشهد تحولات هامة لكي يتمكن من تلبية حاجيات السوق المحلية ومن المساهمة بشكل أوسع في تنمية الصادرات.

أما قطاع البناء والاشغال العمومية الذي أصبح منذ سنتين يتجه نحو الانخفاض، فقد سجل هذه السنة أيضا تراجعا نسبته 10٪ وذلك على الرغم من المشاريع المتعددة التي أنجزها القطاع العمومي.

وقد وصلت مساهمة القطاع الثالث إلى 13.445 مليون درهم بدلا من 13.024 مليون سنة 1979 أي بتوسع نسبته 3.2٪ مقابل 1.8٪ في السنة السابقة. كما أن حصته ضمن الناتج الداخلي المجمل تقلصت بعض الشيء إذ نزلت من 41,9٪ إلى 41,6٪. هذا وتتأثر فروع هذا القطاع إلى حد كبير من تطور نشاط القطاعين الاول والثاني. وقد أسهمت كلها وبشكل متساو تقريبا في التطور الذي عرفه القطاع. وهكذا، فقد سجلت فروع النقل والمواصلات والتجارة وباقي الخدمات ارتفاعا بنسبة 1,3٪ و 3,3٪ و 3,8٪ على التوالي. وفيما يرجع لمجموع الفترة الثلاثية 1978ـ1980، بلغ المعدل المتوسط السنوي لنمو القطاع الثالث 1.7٪ فقط وهي نسبة تقل بكثير عن المعدل الذي كان مرتقبا أي 4,8٪.

وفي الاخير، زادت القيمة المضافة للادارات العمومية بنسبة 11,9٪ أي بنسق يعادل تقريبا نسق السنة السالفة، إذ بلغت 4.980 مليون درهم. وبذلك، اتسعت حصتها ضمن الناتج الداخلي المجمل من 14,3٪ إلى 15.4٪. وعلى امتداد فترة ثلاث سنوات، يصل معدل النمو السنوي المتوسط إلى 11,2٪، بينما لم يكن المعدل المرتقب في هذا الصدد يتجاوز 7,2٪.

وعلى أساس الاسعار الجارية للسوق أي بتطبيق مقياس أسعار الانتاج الذي تم تقديره هذه السنة بنسبة 7.3٪ عوضا عن 7.7٪ في السنة السابقة، فقد وصل الناتج الداخلي المجمل إلى 69.450 مليون درهم مقابل 62.244 مليون سنة 1979 مسجلا بذلك سبق نسبته 11.6٪ أي ما يقل عن المعدل المسجل في السنة الفارطة وهو 12,5٪. أما فيما يتعلق بالناتج الوطني المجمل الذي يشمل علاوة على ذلك المداخيل الخارجية الصافية التي بلغت 1.850 مليون درهم عوضا عن 1.633 مليون، فقد انتقل من 63.877 مليون إلى 71.300 مليون محققا بذلك نموا نسبته 11.6٪ في نظير 12.6٪ سنة 1979 (1).

الطلب والتوفير

استوعب الاستهلاك الاجمالي 88,5٪ من الناتج الداخلي المجمل مقابل 86,8٪ سنة 1979 إذ وصل إلى 61.497 مليون درهم، أي بزيادة نسبتها 13,8٪ بدلا من 12,8٪ في السنة السابقة. وقد ارتفع نسق توسع الاستهلاك النهائي الحر من 12٪ إلى 12,6٪، بينما انتقلت نسبة نمو الاستهلاك العمومي من 15,4٪ إلى 18٪. ومن تم فان التوفير الداخلي الذي يساوي الفرق بين الناتج الداخلي المجمل والاستهلاك الكلي تحدد

(1) يرجع للملحقين الاحصائيين 1 و 2.

(1) يرجع للملحقات الاحصائية من 3 إلى 5.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

في 7.953 مليون أي في مستوى يقل بعض الشيء عن مستوى السنة الفارطة. كما أن التوفير الوطني المجمل الذي يشمل التوفير الداخلي والمداخيل الخارجية الصافية ظل يناهز مستواه في السنة السابقة إذ بلغ 9.803 ملايين، غير أنه سمح بتمويل 64.7٪ من الاستثمارات عوضا عن 63.3٪ (1).

ذلك أن الاستثمارات لم تبلغ سوى 15.153 مليون درهم أي بانخفاض قدره 390 مليون أو مانسبته 2٪. وبالتالي، فقد نزل معدل الاستثمار بدوره من 23.9٪ إلى 21.3٪ إذ لم يتجاوز التكوين الإجمالي للرسمال الثابت 14.767 مليون مسجلا بذلك تقلصا بمعدل 0.7٪ مقابل ارتفاع بنسبة 8.3٪ في السنة السابقة، في حين ان المخزونات اتسعت بمبلغ 386 مليون عوضا عن 668 مليون. وفي المجموع، فقد استلزم تمويل الاستثمارات مجلوبا صافيا من الخارج قدره 7.200 مليون أي ما يقل قليلا عن ما تم تسجيله سنة 1979، وما يمثل نسبة 10.4٪ من الناتج الداخلي المجمل في نظير 11.8٪. وقد كان من أثر ذلك ان ارتفعت النفقة الوطنية الاجمالية إلى 76.650 مليون أي بزيادة معدلها 10.2٪، تقل بشكل ملحوظ عن النسبة المسجلة في السنة السالفة وهي 12.2٪.

العلاقات المالية مع الخارج

نظرا للنمو القوي الذي عرفته المداخيل المتأتية بصفة رئيسية من مبيعات الفوسفاط ومشتقاته ومن الحوامض، فقد بلغت الصادرات 9.645 مليون مسجلة بذلك ارتفاعا قدره 2.023 مليون درهم أو ما نسبته 26.5٪. وقد عرفت الواردات من جهتها توسعا بمبلغ 2.465 مليون أو بمعدل 17.2٪، وذلك خصوصا بسبب ارتفاع تكاليف مشتريات النفط والسكر والقمح والتي أسهمت بنسبة 73٪ في زيادة الاستيرادات. وقد نتج عن ذلك تفاقم في الرصيد السلبي للمبادلات التجارية الذي وصل إلى 7.148 مليون، وتحسن في معدل تغطية الصادرات للواردات الذي انتقل من 53.2٪ إلى 57.4٪. ومن جهة أخرى، ففي الوقت الذي انخفضت فيه تحملات المعاملات الحكومية بشكل ملموس، وتضخمت فيه الفوائد المترتبة عن الدين الخارجي من جديد، فان الزيادة الخفيفة للمداخيل السياحية ولكن وبالاخص ارتفاع تحويلات العمال المغاربة القاطنين بالخارج قد سمح في النهاية بتقليص عجز الحساب الجاري بمقدار 380 مليون، إذ نزل هذا الاخير إلى 5.589 مليون درهم أي ما يمثل 8٪ من الناتج الداخلي المجمل بدلا من 9.6٪ في السنة السابقة. وقد تمت تغطية هذا العجز بصفة أساسية بواسطة المجلوبات الصافية من رؤوس الاموال وتعبئة التسهيلات المقدمة من طرف صندوق النقد الدولي، وبدرجة أقل بواسطة اقتطاع من احتياطيات الصرف.

المالية العمومية

لقد عملت السلطات في إطار سياسة تقويم المالية العمومية على تدعيم المداخيل والحد بشكل أكبر من الماضي من نمو النفقات الجارية، كما عملت في الاخير على تحديد فروض التجهيز في مستويات تتلاءم والامكانات المالية للبلاد. إلا أن مرحلة الانجاز صادفت ارتفاعا في المبالغ المخصصة للموازنة نتيجة للزيادات القوية في الاسعار الدولية للمنتوجات المستفيدة من دعم الدولة، وارتفاعا ملحوظا في نفقات تسيير المصالح العمومية، وفي الاخير زيادة في تحملات دين الخزينة. وقد كان من أثر كل هذا أن أدى إلى توسع هام في النفقات العادية التي وصلت إلى 16.167 مليون درهم أي بنمو نسبته 24.4٪. وعلى النقيض من ذلك، لم تبلغ المداخيل العادية سوى 15.092 مليون أي بارتفاع معدله 9.3٪. وبالتالي، فقد سجلت الميزانية العادية عجزا قدره 1.075 مليون درهم، الشيء الذي لم يحصل منذ سنة 1972. كما أن الاداءات برسم التجهيز لم تتجاوز 7.843 مليون درهم أي بتقلص سنوي نسبته 13٪. وفي النهاية، وعلى الرغم من المجهودات المبذولة بغية الحد من أهمية عجز الصندوق، فقد بلغ هذا الاخير 8.489 مليون بدلا من 7.221 مليون في السنة السالفة، وتمت تغطيته في حدود الثلثين بواسطة التسليفات الخارجية.

النقد والسلف

تمشيا مع الاهداف المحددة في بداية السنة والرامية الى تخفيف وطأة الضغوطات على ميزان الاداءات وعلى الاسعار، فان السياسة النقدية التي طبقت سنة 1980 كانت تحرص تمام الحرص على الحد من توسع وسائل الاداء، وذلك عن طريق الحد من القروض الداخلية. ولذلك، فقد تواصل العمل بتأطير التسليفات البنكية. إلا أن السلطات النقدية قبلت بتوسيع التسهيلات الممنوحة للقطاعين الخصوصي والعمومي في حدود تتلاءم والنمو الاقتصادي مع ضمان تمويل القطاعات ذات الاولوية. كما عملت أيضا على تحسين توزيع الموارد وتقوية التوفير برفعها في شهر أكتوبر لمعدلات الفائدة. ومن تم، فان نمو المجموعة النقدية بلغ نسبة 10.9٪ من نهاية سنة لاخرى. وبذلك فقد تباطأ هذا النمو بشكل ملحوظ، بل وبدا أقل من معدل توسع الناتج الداخلي المجمل بالاسعار الجارية والبالغ 11.6٪. وبالمقابل، فقد تميزت حركة تطور المقابلات بتقلص في مستوى احتياطيات الصرف بنسبة 7٪، وبزيادة في الديون على الخزينة بمعدل 12.6٪ وفي القروض للاقتصاد بنسبة 13.8٪.

(1) يرجع للملحقين الاحصائيين 6 و 7.

الفلاحة

تحتل الفلاحة دائما مكانة هامة داخل الاقتصاد الوطني إذ تقدم ما يقرب من نصف فرص العمل وتوفر مباشرة مداخيل 50٪ من السكان. كما أنها لا تزال تتميز بهيمنة قطاع تقليدي ومناطق غير مسقية تشكل 90٪ من مجموع الاراضي الفلاحية، الشيء الذي يجعل الانتاج الفلاحي يرتبط دائما والى حد كبير بالتغيرات المناخية.

ومن تم، فان الفلاحة تؤثر بشكل واسع على التطور الاقتصادي والعلاقات التجارية مع الخارج وعلى ميزانية الدولة. هذا ونظرا لكون الموسم الفلاحي 1979–1980 قد استفاد من ظروف مناخية جد ملائمة، فانه أسفر عن نتائج مرضية تفوق بصفة ملحوظة نتائج الموسم السابق، وذلك بفضل تحسن محصولات الحبوب والحوامض (1). وهكذا، فقد بلغ إنتاج هذا القطاع على أساس أسعار سنة 1969 ما يناهز 4.320 مليون درهم، مسجلا بذلك ارتفاعا ملموسا نسبته 6.2٪ بدلا من انخفاض معدله 1.7٪ سنة 1979. كما أن حصة الفلاحة ضمن الناتج الداخلي المجمل انتقلت في ظرف سنة من 13.1٪ إلى 13.4٪.

ومهما بدا هذا التطور مرضيا، فانه يظهر مع ذلك ضآلة التقدمات التي حققتها الفلاحة منذ سنة 1969 بازاء النمو الاقوى الذي شهدته باقي قطاعات النشاط الاقتصادي. وعلاوة على ذلك، فاذا كانت المنتوجات الفلاحية تأمن 30٪ من الصادرات، فانها تدخل كذلك بنسبة 27٪ في مجموع الواردات، مما أدى إلى ظهور عجز مستمر منذ سنة 1975، بلغ هذه السنة 20٪ من الاحتياجات الغذائية.

وأخيرا، فان ميزانية الدولة تتأثر هي الاخرى من جراء ضخامة نفقات التجهيز وتحملات المقاصة التي بلغت سنة 1980 ما يفوق 1.3 مليار درهم.

ونظرا لتحسن مستوى المعيشة وزيادة عدد السكان مما يسهم في ارتفاع الطلب بشكل مستمر، فان السلطات العمومية، انشغالا منها بالآثار الاقتصادية والاجتماعية والمالية لهذه الوضعية، قد عملت على تدعيم مجهوداتها وإلى تطبيق مجموعة من الاجراءات الهادفة إلى توسيع الاستثمارات وتقوية الانتاج. وهكذا، فان الاعتمادات المفتوحة للفلاحة في إطار مخطط 1978–1980 قد تم رفعها، في نفس الوقت الذي توسع فيه العمل على الوصول إلى هدف الاكتفاء الذاتي من المواد الاساسية. ومن أجل هذا، فقد تواصل تشييد السدود الكبرى قصد تنمية الري. ومن المعلوم أن هذه السدود حين الانتهاء من إنجازها ستمكن من سقي نحو 800.000 هكتار. ويمكنها أن تمد بالماء منذ الآن 515.000 هكتار، بينما تسقي فعلا 385.000 هكتار. وإلى جانب هذا، وباعتبار الموارد الاخرى، فان المساحات المسقية تصل في المجموع إلى 760.000 هكتار. وقد أدت أعمال الري هذه إلى رفع قيمة الاراضي المسقية أو القابلة للسقي بشكل ملحوظ جدا، الشيء الذي جعل السلطات تقرر أن يؤدي المالكون لهذه الاراضي من الآن فصاعدا مقابلا لاستعمالهم التجهيزات المسقوية. ومن جهة أخرى، فقد سعت الدولة إلى تقوية استعمال الاسمدة والبذور المختارة الذي لايزال دون المستوى المتوخى في هذا المجال. كما تمت إعادة النظر في مسطرات منح التسليفات لتمكين متوسطي وصغار الفلاحين من الاستفادة من القرض الفلاحي. وأخيرا، ولتدعيم الانتاج، فقد تم رفع أسعار الحبوب بنسبة تتراوح ما بين 12.5٪ و 10٪، بينما زيد في سعر الحليب بنسبة 15٪. ومن جراء ذلك، فقد شهدت المساعدات التي يمنحها صندوق الموازنة ارتفاعا قويا.

وقد تم تدعيم برنامج التدخل هذا، وكما كان الشأن في السابق بسياسة تجارية ترمي إلى ملاءمة العرض للطلب الخارجي وذلك بتوسيع المغروسات المقطاة وتحسين نوعية المنتوجات، كما تهدف إلى مواجهة الحماية التي تفرضها المجموعة الاقتصادية الاوربية، وتقويم المنافذ والاسواق.

هذا ويعزى التطور الملائم للفلاحة سنة 1980 بصفة رئيسية إلى محصول الحبوب والحوامض والزراعات السكرية، في حين أن انتاج القطاني عرف نقصا ملموسا.

الحبوب

على الرغم من الاحوال المناخية الملائمة التي تميزت بأمطار مبكرة وغزيرة في كل أنحاء البلاد سمحت بانجاز أعمال الحرث والزرع في ظروف حسنة، وبالرغم من الامطار التي تم تسجيلها خلال فصل الربيع، فان المردودات لم تتجاوز بالنسبة للحبوب الاربعة الرئيسية 10.2 قنطار للهكتار في نظير 9.4 في الموسم السابق. وبما أن الاراضي المزروعة ظلت كما كان الحال عليه سنة 1979 تمثل 4.2 مليون هكتار، فان المحصول بلغ 43.5 ملايين قنطار مسجلا بذلك ارتفاعا نسبته 9٪ بالقياس للمحصول السابق الذي بلغ 39.9 ملايين قنطار. كما أن هذه النتيجة تفوق بمعدل 3٪

(1) يرجع للملحقين الاحصائيين 3 إلى 7.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG,(sgg.gov.ma) fait foi.

متوسط محاصيل العشر سنوات الاخيرة والتي كانت تختلف جدا عن بعضها البعض. وبينما بقي إنتاج القمح الصلب والقمح الطري قارا تقريبا، فان محصول الشعير الذي يعرف أكبر التغيرات نظرا لاهميته ضمن المجموع ولكونه يزرع بمناطق البور زاد بنسبة 17٪ كما ارتفع إنتاج الدرة بمعدل 7٪.

ولكي تتسنى تغطية الحاجيات الغذائية المتزايدة باستمرار من جراء النمو الديموغرافي وتحسن مستوى المعيشة، فقد بدا مع ذلك من الضروري مرة أخرى القيام باستيرادات انتقل حجمها في ظرف سنة من 15 إلى 16,5 ملايين قنطار وذلك من أجل تلبية الحاجيات فيما بين محصول 1979 الذي كان ضعيفا ومحصول سنة 1980 الذي خلف عجزا هو الآخر. وقد بلغت كلفة هذه المشتريات ما مقابل قيمته 1.250 مليون درهم أي بزيادة نسبتها 29٪ من سنة لاخرى. وقد شهدت الكميات التي تم تسويقها من مايو إلى دجنبر 1980 تحت مراقبة المكتب الوطني المهني للحبوب والقطاني ارتفاعا ملحوظا إذ انتقلت في ظرف سنة من 3,6 إلى 4,9 ملايين قنطار. والسبب في ذلك يرجع من جهة إلى تحسن المحصول، ومن جهة أخرى إلى رفع أسعار الانتاج التي انتقلت من 105 إلى 125 درهم للقنطار من القمح الصلب والطري، ومن 80 إلى 90 درهم للقنطار من الشعير والدرة. وقد كانت هذه الزيادات التي بلغت نسبتها على التوالي 19٪ و 12,5٪ ترمي إلى تعويض الارتفاع القوى لكلفة بعض الاستهلاكات الوسيطة وإلى تشجيع إنتاج هذه المواد.

أما فيما يتعلق بالحبوب الثانوية وهي الخرطال والدرة البيضاء والبشنة، فقد انخفضت محاصيلها بمعدل النصف بسبب التقلص الملحوظ في المساحات المخصصة لها. وقد نزلت الصادرات المكونة بصفة رئيسية من البشنة من 182.300 إلى 115.800 قنطار.

القطاني

على إثر تقلص في المساحات وبالاخص انخفاض في المردودات التي نزلت في ظرف سنة من 7,9 إلى 6 قناطير للهكتار، فقد انخفض انتاج القطاني بنسبة الثلث اذ نزل من 3.428.000 قنطار الى 2.310.000 قنطار.

ذلك أن محصول الفول الذي بلغ 1.045.000 قنطار أي ما يقرب من نصف المجموع، انخفض بنسبة 30٪ كما هو الشأن فيما يرجع للحمص، بينما سجل انتاج الجلبان تقلصا بمعدل 58٪. وبذلك يكون إنتاج العدس هو وحده الذي عرف ارتفاعا نسبته 19٪.

البواكير

لقد شهد الموسم في بدايته ظروفا مناخية حسنة استفادت منها بواكير الخريف كما وكيفا. الا أن ذلك أعقبته موجة من البرد في الشمال ومن الثلج في الجنوب أسفرت عن نقص في انتاج فصل الشتاء وتأخير في انتاج فصل الربيع.

ومع ذلك، فان تحسن ارساليات البطاطس بصفة رئيسية والتي انتقلت من موسم لآخر من 31.700 إلى 43.000 طن، سمح بزيادة الصادرات الاجمالية بنسبة 8٪ اذ بلغت 149.000 طن مقابل 138.100 طن في موسم 1978ـ1979، فتوقفت بذلك حركة الهبوط التي بدأت مع موسم 1974ـ1975.

أما فيما يخص الطماطم، فان المبيعات نزلت من 97.900 إلى 96.600 طن بسبب التأخر الذي شهده إنتاج فصل الربيع وبسبب التوقف المؤقت للصادرات نحو فرنسا على إثر القرار الذي اتخذته هذه الاخيرة وهي التي تمثل أول زبون للمغرب حيث تستوعب [illegible] من مجموع صادرات البواكير.

وفي الاخير، فقد بلغت مبيعات الخضر الاخرى 9.400 طن فزادت بذلك بنسبة 11٪ من موسم لآخر.

وحسب الاحصائيات التي يقدمها مكتب التسويق والتصدير، فان قيمة صادرات البواكير «المسلمة بميناء الشحن» بلغت ما يعادل 331.6 ملايين درهم. وترجع هذه الزيادة البالغة نسبتها 10.5٪ الى توسع الكميات أكثر مما تعود إلى الاسعار التي لم تعرف تغييرات ملحوظة.

الحوامض

استفاد إنتاج الحوامض من احوال مناخية ملائمة فوصل إلى 1.037.000 طن مقابل 876.000 طن في الموسم السابق، مسجلا بذلك سبقا معدله 18٪ ومشكلا كذلك أحسن محصول بعد إنتاج 1977ـ1978.

وقد زادت الصادرات من جهتها بنسبة 43٪ إذ بلغت مستوى قياسيا حجمه 770.000 طن. ويشمل هذا التطور الملائم ارتفاعا بنسبة 51٪ فيما يخص البرتقال وبمعدل 22٪ فيما يرجع للفواكه الصغيرة. ويعزى في مجمله إلى حسن توزيع الارساليات في الزمن، حيث بدأت هذه الاخيرة في وقت مبكر واستمرت حتى شهر يوليوز وذلك بفضل جودة الفواكه واستعمال مستودعات التبريد بشكل واسع.

هذا وقد زادت الصادرات نحو المجموعة الاقتصادية الاوروبية والاتحاد السوفياتي اللذين يشكلان أهم الزبناء بنسبة 34٪ و 39٪ على التوالي، بينما سمحت مجهودات البحث عن منافذ أخرى بتحقيق نتائج مشجعة داخل بعض الاسواق الجديدة كالشرق الاوسط وكندا.

وبالتالي، فقد تم تصدير 74٪ من مجموع الانتاج بقيمة قدرها 1.170 مليون درهم على أساس «الصادرات المسلمة بميناء الشحن» وذلك في نظير 778 مليون درهم سنة 1979.

وقد استوعبت السوق الداخلية من جهتها 267.000 طن منها 74٪ في شكل استهلاك للفواكه الطرية و 26٪ في شكل مبيعات لمعامل التحويل.

الزراعات الصناعية

لقد سجلت الزراعات الصناعية نتائج مرضية على العموم. فعلى الرغم من قلة الماء في بداية الموسم الشيء الذي ترتب عنه تأخير في مزروعات الشمندر التي تضررت علاوة على ذلك من الطفيليات فيما بعد، فان المساحات وكذا المردودات لم تشهد أي تغيير ملحوظ من موسم لآخر إذ بلغت على التوالي 63.395 هكتار و 34,5 أطنان للهكتار. ومن ثم، فان الانتاج الذي وصل إلى 2.189.000 طن ظل يقارب إنتاج السنة السابقة حيث كان قد بلغ 2.174.500 طن.

وعلى النقيض من ذلك، فقد شهدت مردودات القصب السكري تحسنا خصوصا في منطقة الغرب، فبلغت 93,3 أطنان للهكتار مقابل 73,8 أطنان في الموسم السابق. وبما أن المساحات لم تتغير من سنة لاخرى، فان الانتاج ارتفع بحوالي 28٪ ليصل إلى 375.200 طن.

ونظرا لاهمية حصة كميات السكر المستخرجة من الشمندر أي 90٪ من المجموع، فان الانتاج الكلي للسكر لم يزد سوى بنسبة 2,8٪ بالقياس لانتاج سنة 1979، إذ بلغ 329.700 طن. ومن ثم، فان الواردات انتقلت من 279.169 طن إلى 328.245 طن أي بارتفاع نسبته 17.5٪، بينما انتقلت كلفتها من 269,4٪ ملايين درهم إلى 626,6 ملايين فزادت بذلك بمعدل 132.5٪ مما يعزى بصفة رئيسية إلى الزيادة القوية التي عرفتها الاسعار داخل السوق الدولية.

لقد قدر محصول القطن الخام الذي تم في نهاية سنة 1979 بـ 15.260 طن مرتفعا بذلك بنسبة الثلث بالقياس لانتاج سنة 1978 وذلك بفضل تحسن جديد في المردودات التي انتقلت من 13,7 إلى 18,4 قناطير للهكتار. إلا أن صادرات خيوط القطن لم تتجاوز قط 1.450 طن عوضا عن 3.870 طن سنة 1979 أي بتقلص معدله 62٪. كما أن مدخول هذه الصادرات انخفض بنسبة 47٪ إذ بلغ 15,4 ملايين درهم.

وعلى العكس من ذلك، فان المبيعات للمعامل المحلية التي استفادت من قوة الطلب الخارجي على المنتوجات نصف المنتهية الصنع، شملت 2.955 طن فزادت بذلك بنسبة 68٪ من سنة لاخرى.

وحسب التقديرات الاولية المتعلقة بمحصول سنة 1980 فيظهر بأن الانتاج ارتفع بمعدل 43٪ حيث وصل إلى 21.800 طن بسبب توسع المساحات بحوالي 54٪ وذلك على الرغم من انخفاض المردودات إلى 17 قنطار للهكتار.

الحبوب الزيتية

بلغ المحصول الكلي للحبوب الزيتية 418.000 قنطار أي بتقلص نسبته 38٪ من موسم لآخر. ويرجع هذا التطور الغير الملائم إلى كون زراعة العباد التي ظلت تنمو خلال السنوات الاخيرة عرفت انخفاضا قويا سنة 1980 حيث تقلصت مساحاتها باربع مرات وانخفض محصولها بسبع مرات إذ لم يصل سوى إلى 53.700 قنطار بدلا من 403.200 قنطار في موسم 1978ـ1979.

وبالمقابل، فان محصول الفول السوداني الذي لم تتسع مساحاته سوى بنسبة 5٪، بلغ 364.300 قنطار، مرتفعا بذلك بمعدل الثلث تقريبا.

زراعة الزيتون

لقد استفادت مغروسات الزيتون من ظروف مناخية ملائمة، كما تم علاجها بطريقة أفضل. وبذلك كان محصول الزيتون هاما إذ بلغ 440.000 طن بدلا من 163.000 طن فقط في السنة السابقة، كما سمح باستخراج 39.000 طن من الزيت مقابل 15.000 طن في السنة الفارطة.

كما أن الصادرات التي كانت شبه منعدمة سنة 1979 شملت 20.400 طن بقيمة قدرها 107 ملايين درهم. هذا وتفيد التقديرات الاولية بأن المحصول الذي ابتدأ في خريف سنة 1980 قد وصل إلى 277.000 طن.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

زراعة الكروم

بلغ إنتاج الخمور 910.000 هيكتولتر منخفضا بذلك بنسبة 18٪ بالقياس للمحصول الهام الذي تم تسجيله سنة 1979، وعلى العكس من ذلك، فان الصادرات التي وجهت بصفة رئيسية إلى الاتحاد السوفياتي الذي أصبح يمثل أول زبون، والى فرنسا ازدادت بنسبة 73٪ اذ شملت 298.000 هيكتولتر. الا أن الاسعار عرفت بعض الانخفاض بسبب وفرة العرض الذي تقدمت به كل الدول المنتجة في حوض البحر الابيض المتوسط. وبذلك، فان المداخيل بلغت 31,1 مليون درهم، فلم تزد سوى بمعدل 14٪. وقد وصلت المبيعات في السوق الداخلية إلى 240.000 هيكتولتر أي بتقلص نسبته 38٪، مما يعزى دون شك إلى الزيادة القوية التي عرفتها الرسوم المطبقة على المشروبات الكحولية.

تربية المواشي

يفيد الاحصاء الذي قامت به وزارة الفلاحة سنه 1979 بأن عدد القطعان يقدر بـ 25,3 ملايين من الرؤوس. ويشمل هذا المجموع الذي لم يعرف أي تغيير يذكر سنة 1980 على الخصوص 16,1 مليون من الغنم و 5,7 ملايين من الماعز و 3.4 ملايين من البقر. وبالمقارنة مع إحصاء مماثل كان قد تم سنة 1975، يبدو أن قطيع الغنم قد زاد بنسبة 13,3٪، بينما انخفض عدد البقر بمعدل 5,6٪.

وقد شملت الذبائح المراقبة من اللحوم الحمراء 142.600 طن سنة 1980 أي بزيادة نسبتها 11.5٪، في حين أن مساهمة تربية الدواجن التي بلغت 88.000 طن تقلصت بمعدل 12٪.

أما إنتاج الحليب الذي بلغ متوسط ارتفاعه السنوي منذ 1975 نسبة 8.5٪، فقد تم تقديره بـ : 730 مليون ليتر سنة 1979 منها 226 مليون ليتر تمت معالجتها من طرف معامل الحليب. وقد قدر الاستهلاك الوطني من الحليب لنفس السنة بما يعادل 1,23 مليار ليتر. ولتشجيع الانتاج، فقد قامت السلطات العمومية سنة 1980 برفع ثمن اللتر من الحليب بنسبة 15٪، كما رفعت الهامش الربحي لمعامل التحويل بمعدل 16٪.

الصيد البحري

انتقلت كميات المجلوبات من السمك من 280.000 إلى 298.000 طن فزادت بنسة 6٪ وذلك بقيمة قدرها 295 مليون درهم ومعدل ارتفاعها 8٪.

وتبدو هذه النتائج بسيطة بازاء الامكانات التي تتوفر عليها البلاد في هذا المجال. ذلك أن امتداد الشواطيء على طول 3.400 كيلومتر يمكن من تحقيق كميات أكبر وأوفر، مما يعتبر ضروريا لتلبية الحاجيات الغذائية للسكان ولتنمية الصادرات.

وقد شهدت مبيعات المصبرات وطحين السمك انخفاضا نسبته 6٪ إذ بلغت 56.500 طن. بيد أن قيمة هذه الصادرات وصلت إلى 356,8 ملايين درهم فسجلت بذلك ارتفاعا سنويا معدله 12٪.

المعادن والطاقة

في الوقت الذي سجل فيه مقياس إنتاج المعادن انخفاضا بنسبة 4.5٪ وعرف فيه مقياس إنتاج الطاقة ارتفاعا محدودا معدله 1.5٪، فقد تأثر هذان القطاعان مرة أخرى وبشكل عميق من جراء الوضعية الاقتصادية الدولية التي تميزت على الخصوص بتباطؤ في النشاط وبارتفاع جديد في اسعار المنتوجات النفطية. ومن تم، فان حصة المعادن ضمن مجموعات المحاسبة الوطنية نزلت الى نسبة 2.9٪، كما تقلصت حصة الطاقة بعض الشيء إذ تحددت في 5.2٪.

ففي المجال المعدني، سمحت الزيادة الملموسة في اسعار الفوسفاط بتقوية القيمة الاجمالية لصادرات المعادن بنسبة 14.1٪، وذلك في الوقت الذي اتسعت فيه المبيعات المحلية لصناعات التحويل بشكل ملحوظ.

اما في قطاع الطاقة، فان معدل الحاجيات الذي كان قد وصل إلى 30.7٪ سنة 1979، لم يتجاوز هذه السنة 1.5٪. غير أن كلفة الاستيرادات زادت بما يقرب من النصف على الرغم من انخفاض في الكميات بنسبة 12٪. ومع ذلك، فان درجة توقف البلاد على الخارج في مجال الطاقة لازالت مرتفعة.

(الأساس 100 في 1969)	1977	1978	1979	1980
مقاييس				
الاستخراج المعدني	139	149	156	149
انتاج الطاقة	195	205	268	272

المعادن

لقد كانت القيمة الكلية لانتاج المعادن، باعتبار ثمن هذه الاخيرة في مكان الاستخراج (1) قد ارتفعت سنة 1979 بنسبة 9.5٪. وقد زادت هذه السنة بمعدل 20,4٪ إذ وصلت كما تدل على ذلك إحصائيات مديرية المعادن إلى 3.743,5 ملايين درهم. بيد أن هذا التطور الاجمالي يشمل تغييرات تختلف جدا حسب المنتوجات.

ففيما يتعلق بالفوسفاط، فان الحدث الرئيسي يكمن في القرار المتخذ في بداية السنة والقاضي برفع السعر المتوسط للطن بحوالي 40٪. ومن تم، فان الانتاج القابل للتسويق والذي تقلص بنسبة 6٪ شهد قيمته ترتفع بما يناهز معدل 23٪ لتصل إلى 2.761 مليون درهم، ممثلة بذلك 76.4٪ من القيمة الكلية بدلا من 74.8٪ سنة 1979 (1).

أما فيما يخص باقي المعادن الاخرى، فان الاستخراج شهد على العموم اتجاها حسنا الا فيما يرجع للكوبالت والبيروتين، مما جعل الكميات المستخرجة لا تعرف أي تغيير يذكر من سنة لاخرى. غير أنه فيما يتعلق بالاسعار، فبعد أن بقيت مرتفعة خلال الربع الاول من السنة بسبب الزيادة القوية الناجمة عن المضاربة على الذهب والفضة، وبسبب استمرار الوضعية الملائمة للاقتصاديات الصناعية، فقد انخفضت فيما بعد خصوصا بالنسبة للمعادن الرئيسية من جراء ضعف النشاط الاقتصادي الدولي، وذلك في الوقت الذي سجلت فيه أسعار المعادن النادرة بعض الارتفاع على العموم. وقد بلغت قيمة المعادن المذكورة باستثناء الفوسفاط 882.3 ملايين درهم محققة بذلك زيادة نسبتها 12,9٪.

وعلى الرغم من تقلص الكميات بمعدل 7.8٪ من جراء الفوسفاط بصفة أساسية، فقد تم تقدير قيمة الصادرات بما قدره 3.627.7 ملايين درهم أي بتوسع نسبته 14.1٪ بالقياس لسنة 1979. ويعزى ذلك إلى ارتفاع قيمة مبيعات الفوسفاط بمعدل 20.3٪ وإلى انخفاض بنسبة 7.3٪ في قيمة صادرات المعادن الاخرى. وقد سمح تطور سعر الدولار وأكثر من ذلك سعر الجنيه الاسترليني بتحسين القيمة الكلية للمنتوجات.

الفوسفاط

على الرغم من نمو الاستخراج بنسبة 8٪، فان الانتاج القابل للتسويق نزل في ظرف سنة من 20 إلى 18.8 مليون طن منخفضا بذلك بمعدل 6٪.

ذلك أن رفع الاسعار من طرف المكتب الشريف للفوسفاط جعله يواجه منافسة حادة خصوصا وأن وضعية التجارة الدولية كانت متدهورة، مما أدى إلى تقلص حجم الصادرات بحوالي 8٪ إذ نزل هذا الاخير من 17.9 إلى 16.4 ملايين طن. إلا أن قيمة المبيعات المذكورة قدرت من طرف مديرية المعادن بمبلغ 2.960.9 ملايين درهم عوضا عن 2.460.6 ملايين سنة 1979، أي بزيادة نسبتها 20.3٪ (2). ومن تم، فان متوسط سعر الطن المصدر ارتفع في ظرف سنة بما يربو قليلا على معدل 30٪ وذلك راجع بصفة رئيسية إلى تحسن الاسعار وبدرجة أقل إلى ارتفاع سعر الدولار.

هذا ولم يحدث تقلص الصادرات أي تغيير في التوزيع الجغرافي للمبيعات. فقد استوعبت أوربا الغربية وأوربا الشرقية مرة أخرى 64٪ وحوالي 18٪ على التوالي. إلا أن هذا الاستقرار الاجمالي يشمل تطورات جد مختلفة. ذلك أن فرنسا زادت من مشترياتها بنسبة 2.3٪ فأصبحت تمثل أول زبون أمام اسبانيا التي انخفضت استيراداتها بمعدل 17.7٪ إذ نزلت إلى 2.4 ملايين طن، وبلجيكا التي وصلت مشترياتها إلى 1.6 مليون طن أي بارتفاع نسبته 5.6٪. هذا وقد قلصت كل الدول الاخرى المنتمية إلى هذه المنطقة من مشترياتها، ومن بين هذه الدول على الخصوص إيطاليا وهولندا. وقد كانت التقلبات أكثر بروزا في التجارة مع أوربا الشرقية حيث لم تكف الانتعاشة القوية للصادرات نحو يوغوسلافيا ورومانيا لتعويض انخفاض الطلب من لدن المجر والمانيا الشرقية وبولندا، وإن كانت هذه الاخيرة لازالت تستورد ما يقرب من مليون طن.

وعلى النقيض من ذلك، فان حصة الفوسفاط التي يجري تحويلها محليا مثلت ما يناهز 13٪ من الانتاج الكلي. ذلك أن الكميات المعالجة بلغت 2.4 ملايين طن عوضا عن 2.2 مليون في السنة السابقة، فمكنت على الخصوص من الحصول على 1.1 مليون طن من الحامض الفوسفوري. وقد بلغت صادرات الحامض هذا 410.000 طن ومبيعات الاسمدة 168.000 طن فزادت الاولى بنسبة 8.5٪ وتقلصت الثانية بمعدل 15٪ بالقياس

(1) يساوي ثمن المعدن في مكان استخراجه ثمن الطن الواحد من المعدن مستثنيا منه الشحن بعد طرح مصاريف النقل والشحن والافراغ المترتبة عن نقله من مكان الاستخراج الى ميناء الشحن.

(1) يرجع للملحقين الاحصائيين 20 و 21

(2) إن الفوارق التي يمكن ان تظهر بين الارقام الواردة في هذا الباب والارقام المدرجة في الفصل المتعلق بالتجارة الخارجية ناتجة عن اختلاف طرق التسجيل المتبعة من طرف كل من مديرية المعادن ومكتب الصرف.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

لسنة 1979. وقد جلبتـا في المجموع 946.3 ملايـين درهم أي بزيـادة تناهز نسبتها 52٪ بالمقـارنة مع مجلوبات السنة السابقة. وفي المجموع، تظهر إحصائيات التجـارة الخارجية بأن المداخيل بالعملات الاجنبية الخاصة بمجموعة المكتب الشريف للفوسفـاط بلغت ما مقابل قيمته 3.958.1 مليون درهم مسجلـة بذلك زيادة نسبتها 39.5٪ ومماثلة 41٪ مـن مجمـوع الصـادرات.

ويتوفر المكتب على معـادن ذات درجـة عـاليـة من الجودة، كما يتوفـر على ثلاثة ارباع الاحتياطيـات الدولية. وهو يرمي إلى تدعيـم وضعيته كمصدر أول لمـادة الفوسفاط الطبيعي مع المحافظة على حصته ضمن التجـارة الدولية. ومن اجل ذلك، فقد سعى إلى وضع مخطط تنموي طموح جـدا. وينص هـذا البرنـامج خاصة على توسيع طـاقة الاستخراج عن طريق مواصلة تجهيز منجم ابن جرير، وإصلاح منجـم سيدي حجـاج ودراسة منطقة الاستغلال بمسقـالة كما هو منصوص عليه في الاتفـاق الذي ابـرم في نهاية السنة مـع الاتحـاد السوفياتي. كما يشمل البرنامج من المذكور تقوية إمكـانيات النقل والشحن. وهكذا، فمن المنتظر أن يبدأ العمل بميناء جـرف الاصفر في نهاية سنة 1981، كما تقـرر تشييد ميناء جـديـد في جنوب الصويـرة. هذا ويمكن لكل من هتين المنشأتين ان تستقبل سفنا تبلغ حمولتها المعدنية 100.000 طـن.

وأخيرا، فمن المنتظر ان تمكن الوحدات الصناعية الجـاري انجازها من رفـع حصه الفوسفـاط المحول محليا بنسبة 30٪ وذلك ابتداء من سنة 1985.

المنتـوجـات المعدنيـة الاخرى

لم يشهد الاستخراج أي تغيـير من سنة لاخرى، إذ أن الزيـادات التي حققها معدن البارتين وبدرجة أقل معدن الحديد قـد عادلتها تقريبا الانخفـاضات التـي سجلهـا كـل مـن معـدنـي البـيروتـين والكوبـالت.

كما أن الكميات المصدرة لم تعرف سوى فـارق بسيط، ولكن حصة المبيعـات التي تقدر اكبر جـزء من المداخيل انخفضت في المجموع.

ومن ثـم، فان قيمة الصادرات نزلت من 710.5 إلى 666.8 ملايـين درهـم أي بمقلص نسبته 6.3٪ وذلك على الرغم من الارتفـاع القوي الذي سجله سعر الجنيـه الاسترليني الذي يشكل العملة الرئيسية للتسديد وعلى الرغم أيضا من ارتفـاع أسعار عـدة منتـوجـات.

الرصـاص

بعد فترة الركود التي تـم تسجيلهـا خـلال السنوات الماضية، وصـل حجـم استخراج الرصاص هذه السنة 172.100 طن محققـا بذلك توسعا نسبته 4.1٪. ويبدو ان هذه الانتعاشة تعود إلى قـوة الاسعـار التي لوحظت في بداية السنة والتي شجعت عمليـات البحث والتنقيب ومكنت من إعـادة فتح بعض المناجم الصغـيرة.

وعلى النقيض من ذلك، فقد نزلت الصـادرات مـن 108.000 إلى 102.400 طـن أي بمقلص نسبته 5.2٪ يعزى إلى ضعف الطلب من طرف الدول الصناعيـة وبالاخص طلب قطـاع تركيب السيارات الذي يستوعب نصف الانتـاج العالمي. واعتبارا لانخفاض الاسعـار الذي نتج عن ذلك، فان الصـادرات لـم تجلب سوى 278.3 مـلايـين درهـم أي بانخفـاض نسبتـه 10٪.

الحـديـد

إن حـركـة الانكمـاش التـي بـدأت إثـر الهبـوط القـوي لانتـاج الحديـد سنة 1975 قد توقفت هذه السنـة. إذ زاد الانتـاج المذكـور بمعـدل 36.4٪ ليصـل إلى 78.000 طن. كما ارتفعت الصـادرات من جهتهـا بمـا يقـرب من النصف إذ بلغت ما يناهز 150.000 طن فسمحت بانخفـاض من المخزونـات. ونظرا لكون الاسعـار ظلت ضعيفة بسبب استمرار أزمـة صناعة الصلب العـالمية، فـان المداخيل عرفت تطـورا موازيـا لتطور الكميات إذ انتقلت من 7.3 إلى 10.8 ملايـين درهـم.

المنغنيز

بلغ انتـاج المنجنيز 44.100 طن بـدلا من 51.500 طن في السنة السابقة. فلـم تسهم بذلك أي تغيـير يذكر على الرغم من كـون انخفـاض الطلب قد أدى إلى نقص نسبته 33٪ في حجـم الصـادرات التي لم تتعـد سوى 16.200 طن. إلا ان قيمة هـذه الاخيرة لم تنخفض الا بمعدل 13.5٪ إذ وصلت إلى 46.1 مليون درهم.

وقد تميزت هذه السنة باكتشاف منجم بمنطقه وزززات كما انطلقت بمواصلة أعمـال تجهيز منجم البليدة الذي تقـدر احتياطياته بـ 2.5 ملايـين طن من معـدن بجميع عموميتـه وتركه 7.5 . ومن المنتظر أن يتم استخراج حوالي 244.000 طن سنويا من هذا النسج الذي من الجـائز أن يقوم به معمل لتزيدة ثروة المعدن.

الزنـك

ظلت الكميات المستخرجة قـارة تقريبا في حوالي 13.000 طـن، بينما تقلصت الصادرات بشكل ملموس إذ لم تصل سوى إلى 9.000 طن مسجلة بـذلك انخفـاضـا بنسبة تناهز 39٪، وذلك بسبب ضعف الطلب الخارجي وارتفـاع المخزونـات العالمية. غير أن الاسعـار كـانت أفضل من السنة السابقة، إذ نـزل مردود المبيعـات إلى 8,1 مليون درهم، فلم ينخفض سوى بمعدل 11.4٪.

معـادن اخـرى

بلغت قيمة صادرات المعـادن المختلفة الاخـرى، 323.5 ملايـين درهـم عوضـا عـن 340.3 ملايـين في السنة السابقة منخفضة بذلك بنسبة 5٪، مما يعزى إلى تقلص ملموس في الكميـات المصدرة لـم يعـوض سوى جزئيـا بالاتجـاه الملائـم لاسعـار بعض المنتـوجـات.

فعلى إثر التقلص المتزايد للاحتياطيات، لم يتجاوز إنتاج الكوبالت 6.700 طـن في نظير 8.000 طن سنة 1979. وقد تم تصديره كليـا بمبلغ 136,9 ملايـين درهم. ويعزى انخفـاض قيمة هذه الصادرات بنسبة 15٪ إلى تقلص الكميات بمعدل 10.7٪، كمـا يـرجـع إلى انخفـاض فـي الاسعـار.

نزل إنتـاج المنغـانيز الكيماوي من 135.700 إلى 132.100 طـن. كمـا سجلت الصادرات من جهتها هبوطـا ملحوظـا نسبته 21,3٪ إذ لم تشمل سوى 107.000 طن، إلا أن تحسن الاسعـار قد جعل قيمة المبيعـات تبلـغ 57.4 ملايـين درهـم أي بتقلص لا يتعـدى نسبـة 4,8٪.

وعلى الرغم من ارتفـاع استخراج البارتين إلى 318.100 طن بدلا من 286.500 طـن أي بتوسع معدله 11٪، فان الصادرات التي سبق لهـا ان زادت بشكل ملموس فـي السنـة السـابقـة انخفضت بنسبـة 10,7٪ إذ نـزلت إلـى 216.700 طـن، الا أن المداخيل بـرسم هذه الصادرات لم تشهـد سوى انخفـاض طفيف على إثـر ارتفـاع جديد في الاسعار. هذا وقـد حث الاتجـاه الحسن للطلب على متابعة التنقيب عن مناجم جديدة يمكنها تعويض المنـاجم التي تـوجـد عـلى وشك الاغلاق.

أما استخراج الفليورين الذي يرتبط أساسا بتطبيق العقود السنوية، فانه لـم يبعد قط عن مستوياته السابقة إذ بلغ 64.400 طـن. وعـلى العكس مـن ذلك، فـان الصادرات التي نزلت إلى 61.200 طن انخفضت بنسبة 7.7٪. الا أنها جلبت 33,9 ملايين درهم أي ما يفوق مجلـوب سنة 1979 بمعدل 43٪.

وأخـيرا، فقد نزل إنتـاج البيروتين الذي يوجه كليـا إلى المـركب الكيمـاوي بأسفي من 197.100 طـن إلى 136.100 طن.

يبدو أن النشاط المعدني وما يـذره من موارد لازال متوقفـا إلى حد بعيـد على الوضعية الدولية، وأن البلدان النامية التي تشكل المواد الاولية في الغالب جزءا هـامـا من مداخيلها تستشعر اكثر فأكثر حتمية ضرورة استقرار مجلوب مبيعاتها بواسطة الطرق والوسائل الكفيلة بتخفيف تغيرات الاسعار، وضرورة تحديد مكـافأة ملائمة لموادهـا الاسـاسيـة.

الطـاقـة

لم يشهد استهلاك الطـاقـة سوى نمو ضعيف إذ زاد بنسبة 0,8٪ فقط بـدلا مـن 8.4٪ سنة 1979، فوصل بذلك إلى 4.681.000 من «الاطنـان المعـادلـة للنفط». وتعزى هذه النتيجة في نفس الوقت إلى ارتفـاع مبيعـات المنتوجات السـوداء وإلى تقلص في مبيعات المنتوجات البيضاء التي تأثرت دون شك من الزيادات الهامة في الاسعار.

وقد تمت تغطية حاجيات البـلاد من مواد الطـاقة الاولية في حدود 83٪ بواسطة المنتوجـات النفطية وبمعدل 8٪ بواسطة الفحم، و 8٪ كذلك بواسطة الكهربـاء المـائية، وأخيرا 1٪ بواسطة الغـاز الطبيعي. وقد قدرت الموارد الوطنية بـ : 804.000 طن معادل للنفط، مقابل 817.000 سنة 1979، فلم تغط بذلك سوى 17٪ من المجموع بدلا من 18٪ في السنة السابقة. وذلك خصوصا على إثر تقلص مساهمة الكهرباء المـائيه. ومن ثـم، فقد بلغ العجز في مواد الطاقة 3.877.000 من الاطنـان المعادلـة للنفط، فـزاد بذلـك بمقـدار 49.000 طن معـادل للنفط، كمـا وصلت نسبة توقف البـلاد عـلى الخـارج هـي هـذا الميـدان 83٪ (1).

ونظرا لكون ارتفـاع أسعـار النفط الخـام قد زاد من ثقل تحمـلات صنـدوق الموازنة، فقد تعين على السلطـات ان تزيد بشكل قوي في أثمان المحروقـات والكهرباء

(1) ترجع للمعطيات الاحصائية من 22 إلى 45.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

ولكن دون أن تحمل الاسعار مجموع زيادة كلفة الاستيراد. ومن جهة اخرى فقد تابعت الحملة الهادفة إلى المحافظة على الطاقة كما واصلت مجهودها الرامي إلى استغلال الثروات المحلية وبالاخص عن طريق التجهيز الخاص بالكهرباء من أصل مائي، وتقوية عمليات التنقيب عن النفط مع العمل في نفس الوقت على الاسراع في البحوث المتعلقة بباقي أشكال الطاقة الاخرى وإيجاد الطرق الخاصة باستغلال الصخور النفطية.

المنتوجات النفطية

بلغ الاستهلاك الكلي للمواد المصفاة من غير الزفت ومواد التزييت 3.871.000 طن عوضا عن 3.823.000 طن في السنة السابقة، فلم يزد بذلك سوى بنسبة 1.2٪ مقابل 12,3٪ سنة 1979. ذلك أنه في الوقت الذي ارتفعت فيه مبيعات الفويل بمعدل 4,6٪ لتلبية طلبات المحطات الحرارية، عرف استهلاك المحروقات انخفاضا ملحوظا على إثر الزيادات القوية في اسعار التوزيع. وهكذا، فقد تقلصت مبيعات الوقود الممتاز والوقود العادي وزيت الغاز على التوالي بنسبة 7.8٪ و 4.4٪ و 2,3٪. وفي الاخير، فقد استمر استعمال الغازات السائلة في نموه ولكن بنسق 3٪ فقط مما يقل بكثير عن معدل 13٪ الذي سجل خلال السنتين السالفتين. وقد تم تكرير المنتوجات النفطية من قبل الشركة المغربية المجهولة الاسم لصناعة التكرير، والشركة الشريفة للمواد النفطية. وقد عالجت الاولى 3.300.000 طن والثانية 920.000 طن، فزودتا في المجموع بما قدره 4.060.000 طن.

وبازاء هذه الاختياجات، فان الانتاج الوطني من المحروقات لم يشمل سوى 13.800 طن من النفط عوضا عن 18.600 طن و 67.4 ملايين من الامتار المكعبة من الغاز مقابل 75.4 ملايين سنة 1979. وقد نزلت حصة هذا الانتاج ضمن الموارد الوطنية من 9٪ إلى أقل من 8٪، كما أنه مكن من تغطية 1٪ فقط من مجموع الاستهلاك. وفي نفس الوقت، فان مشتريات النفط التي تمت في حدود تسعة أعشار بمنطقة الخليج وبالنسبة للباقي بالاتحاد السوفياتي لم تبلغ سوى 4 ملايين طن بدلا من 4.5 ملايين أي انخفاض يناهز نسبة 12٪ على عكس الارتفاع بمعدل 55٪ والذي سجل خلال السنة السابقة حيث كان قد جرى توسيع قوي لطاقات التكرير.

إلا أن استيرادات المواد الخام والمصفاة وصلت حسب الاحصائيات الجمركية إلى 3.625,8 ملايين درهم مسجلة بذلك إرتفاعا بما يناهز 46٪ نتج عن الزيادات الهامة التي حصلت سنة 1979 وعن الزيادات الجديدة التي طرأت سنة 1980، وبدرجة أقل عن ارتفاع سعر الدولار.

ولكي لاتتحمل مجموع زيادة اسعار النفط، فقد قامت السلطات برفع اسعار استهلاك المنتوجات النفطية وذلك في 8 يناير و 24 يونيو 1980. وتجدر الاشارة إلى أن هذه هي المرة الاولى التي كانت فيها الزيادات مختلفة حسب المنتوجات. وهكذا وبعد الرفع الثاني، فقد زاد ثمن الوقود الممتاز بنسبة 28٪ وسعر الفويل بمعدل 62,6٪. ومع ذلك، فان سعر هذا الاخير لازال يقل مرتين عن ثمن الوقود العادي.

وقد تم أيضا تدعيم عمليات التنقيب التي يقوم بها مكتب الابحاث والمساهمات المعدنية وحده أو بالاشتراك مع شركات أجنبية. ولهذا الغرض، فقد توبعت حملات الحفر بمنطقة الغرب والصويرة حيث تبدو الهياكل الجيولوجية مشجعة. هذا، وقد سمحت هذه الحملات من قبل باكتشاف احتياطيات من الغاز الطبيعي تقدر بحوالى 5 مليارات من الامتار المكعبة.

الكهرباء

بلغ استهلاك الطاقة حسب معطيات مؤقتة 4.440 مليون كيلواط الساعة. أما الانتاج الصافي أي بطرح الخسارات الحاصلة في شبكات التوزيع، والذي لازال يتحقق في حدود 90٪ على يد المكتب الوطني للكهرباء، فقدانتقل من 4.558 مليون كيلواط الساعة الى 4.953 مليون. وقد ساهمت المحطات الحرارية بنسبة 70٪ في هذا الانتاج، بينما انخفضت حصة معامل الكهرباء المائية، فلم تمثل سوى 30٪ من المجموع بدلا من الثلث سنة 1979.

ومن جهة أخرى، فان اسعار الكهرباء التي لم تشهد أي تغيير منذ سنة 1976 قد تم رفعها بشكل قوي في فاتح شتنبر وذلك بسبب ازدياد كلفة الانتاج. وعلاوة على ذلك، فقد تقرر توسيع استعمال الفحم المحلي بالمحطات الحرارية. ولاجل ذلك، فقد تم تحويل محطة الدارالبيضاء لتصبح قابلة لاستعمال المادة المذكورة، كما أن محطة المحمدية والتي تصل قوة مجموعاتها الاربع 600 ميكاواط ستستعمل الفحم هي الاخرى. وقد توبع في نفس الوقت تجهيز الوحدات المنتجه للكهرباء المائية. وفي هذا المضمار، فقد تميزت السنة بابتداء العمل بوحدتي وادي المخازن وإدريس الاول واللتين تبلغ قوتهما على التوالي 34 و 40 ميكاواط. كما انطبعت بانطلاق المجموعة الاولى لسد المسيرة في شهر مايو وقوتها 126 ميكاواط. وفي نهاية سنة 1980، كانت قوة المحطات العاملة تصل إلى 604 ميكاواط فيما يخص المحطات المائية و 634 فيما يرجع للوحدات الحرارية والتي تضاف إليها قوة المعامل الصغيرة والبالغة 183 ميكاواط.

ومن أجل تدعيم الطاقة الانتاجية، فقد تواصل العمل في الاشغال الكبرى بمطماطة لتحويل مياه وادي سبو، وبسد مجارة على وادي ورغة. وبالاضافة إلى ذلك، فقد انتهت الدراسات المتعلقة بالشطر الاول من محطة تمحضيت التي ستستعمل الصخور النفطية.

الفحم

عرف إنتاج الفحم الحجري المستخرج من مناجم جرادة انخفاضا هذه السنة أيضا إذ نزل إلى 680.000 طن بدلا من 710.000 طن. فتقلص بذلك بـ : 4,2٪ عوضا عن 1.4٪ سنة 1979.

وعلى النقيض من ذلك، سجلت المبيعات ارتفاعا نسبته 6,9٪ إذ بلغت 719.400 طن في نظير 673.000 طن في السنة السابقة. وتعزى هذه الزيادة إلى توسع جديد بمعدل يناهز الربع في الصادرات التي انتقلت من 70.200 إلى 89.500 طن، وأكثر من ذلك إلى ارتفاع المبيعات بالسوق الداخلية والتي استوعب منها المكتب الوطني للكهرباء 90٪ لتلبية حاجيات المحطات الحرارية. ذلك أنه على الرغم من كون محطة جرادة التي توجد على مقربة من المنجم لم تستهلك سوى 495.000 طن بدلا من 526.000 طن في السنة السابقة على إثر ما واجهته من صعوبات تقنية، فان وحدة الدار البيضاء التي تم تحويلها خلال السنة لتصبح مستعملة للفحم استوعبت من جهتها 52.000 طن.

ومن ناحية أخرى، فقد تم استيراد 28.600 طن من الفحم الدسم والفحم الصناعي وجهت بصفة رئيسية للقطاع الصناعي.

ولمواجهة التوسع المرتقب في الطلب الخاص ليس فقط بالمكتب الوطني للكهرباء، بل أيضا بكبار مستهلكي الطاقة الآخرين كمعامل الاسمنت والسكر، فقد واصلت معامل إنتاج الفحم بالمغرب تجهيز المجموعة الخامسة. كما شرعت في أشغال البحث قصد تحديد احتياطيات المنجم.

ولكي يتسنى تخفيض درجة توقف البلاد على الخارج في ميدان الطاقة، والحد من استيرادات النفط، فان السلطات العمومية تعمل جادة على تنمية موارد الطاقة التي يمكنها أن تستخدم لانتاج كل من الكهرباء والزيت والغاز. فقد جرى البحث عن الاورانيوم خصوصا بمناطق ملوية العليا وغرب الاطلس الكبير. كما تم القيام بتجارب تهدف إلى استخراج هذه المادة من الحامض الفوسفوري. هذا وتسمح هذه البحوث بالامل في إقامة محطة نووية على المدى البعيد. وفي الاخير، فعلى الرغم من كون مجلوب الطاقة الشمسية لازال محدودا في الوقت الراهن، فان هذه الاخيرة تستعمل لتسيير عدة منشآت صغيرة الحجم، ويمكن أن يتسع استعمالها لاغراض أخرى تشمل قطاعات السكن والفلاحة

الصناعة – السياحة

الصناعة

على الرغم من كون الوضعية الاقتصادية لم تكن ملاءمة تماما، فقد كانت سنة 1980 بالنسبة لصناعات التحويل سنة انتعاشة بعد أن كانت السنة السابقة سنة شبه ركود بالنسبة لها. ذلك أن المقياس الرسمي يفيد بأن إنتاج هذا القطاع زاد بمعدل 4,7٪ بينما كان قد انخفض بشكل خفيف خلال السنة السالفة (1). وحسب تقديرات المحاسبة الوطنية، فقد وصلت القيمة المضافة للصناعة الحديثة والتقليدية إلى 5.500 مليون درهم باسعار سنة 1969 فارتفعت من جهتها بنسبة 4.3٪ وساهمت بالتالي إلى حدود 17٪ في تكوين الناتج الداخلي المجمل. غير أن هذا التطور الاجمالي لم يشمل بصفة متساوية مختلف فروع الصناعة التي حصل البعض منها على نتائج مرضية، بينما لم يسجل بعضها أي تقدم وشهد البعض الاخر نوعا من الانخفاض. وهكذا، فقد عرفت الصناعات الكيماوية تحسنا ملحوظا مما يرجع السبب فيه على الخصوص إلى تقوية المبيعات إلى الشركات المستعملة لمنتوجات هذا الفرع. كما أن صناعة النعدين استفادت من بعض الانتعاش في الطلب الصادر بالخصوص عن الدولة وعن المؤسسات العمومية. ولولا صعوبات التموين التي أدت أحيانا إلى تباطؤ في وتيرة العمل، لكان اتساع نشاط صناعة المواد الغذائية دون شك أكبر مما وصل إليه. وعلى العكس من ذلك، فان مستوى الطلب الداخلي وبالاخص المنافسه الحاده التي تمت مواجهتها في الاسواق الخارجية، قد أسفرت عن تقلص خفيف في نمو صناعات النسيج، كما أثر على السير الحسن لبعض المؤسسات. وفي الأخير، فان قطاع البناء والاشغال العمومية الذي لايؤخذ بعين الاعتبار ضمن القياس، شهد نشاطه يتقلص حسب معطيات المحاسبة الوطنية.

(1) يرجع للملحق الاحصائي رقم 10.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

مـواد التجهيـز والمـواد الوسيطـة

صنـاعـات التعديـن

إن وضعيه صناعات التعدين التي شهدت تقلبـات قوية من سنة لاخـرى، تحسنت بعد سنتـين من الانخفاض الملموس. وينطوي هذا التطور الاجمالي مع ذلك على تطورات قطـاعية جـد مختلفـة بسبب اختلاف الفروع وعـدد وتباين حجم الواحدات التـي تتألف منها. غـير أنه على العموم، فـان شركـات هذا القطاع تشكو من قلة حيويـة الطلب الداخلي، ومن ضعف مساهمتها في المشاريع الوطنية الكبـرى التـي يستحـوذ الخارج على جزء كبـير منهـا، كما تشكو من تأخـير تسديد مالهـا من ديـون. وعلى النقيض من ذلك، هنـاك بعض الشركـات التي تنمو تحت حماية جمركية قوية، بينما تشكل طريقـة التعويض والمساهمة التي تتزايد على أساسها العقود مـع القطـاع العمومي، في نظر أصحاب الصناعة الوسيلة الكفيلة بتحقيق خطوة حـاسمة في ميـدان تصنيـع البـلاد.

لقد سجل مقياس قطـاع صنع الاواني المعدنية والصفائح والنجـارة المعدنيـة ارتفـاعا جديدا تسجته 13,8٪ بعدما سبق له أن زاد بمعدل 15٪ سنة 1979. وإذا كانت بعض الوحدات قد شهدت اتجاها سيئا جدا ممـا أدى بها إلى تخفيض عدد عمالهـا، فقد عرفت وحدات أخـرى ارتفاعا في النشاط خصوصا بسبب تشييد معمل للسكـر بالغرب، وبنـاء القناطر من طرف المكتب الوطني للسكك الحديدية أو تقويـة المـوانىء. أما نشاط معـامل الصهر الذي كـان قد سجل ركودا في السنة السابقة، فقد زاد من جهته بنسبة 6,1٪ سواء فيمـا يتعلق بالمنتـوجات من الصلب أو فيما يرجـع للمواد مـن الحـديـد.

وبعد أن كـانت صناعة التلفيفات المعدنية قد انخفضت بمعدل 12,8٪ سنة 1979، فقد ارتفعت هـذه السنة بنسبة 11,2٪ وذلك خصوصـا بفضل طلبـات معامل تعليب السمك. وقد تـم القيام باستثمارات هامة قصد بنـاء معمل لصنع معلبات للمصبرات النباتية. كما تـم رفع الاسعـار عدة مرات خلال السنة لمراعاة الزيـادة الهـامة فـي كلفـة الحـديـد الابيض.

وقد سجلت مبيعـات معدات السكك الحديدية التي سبق لها أن تقلصت بشكـل قوي سنة 1979 ارتفاعـا ملحوظـا هي الاخرى على إثـر تقوية تموينات المكتب الوطني للسكك الحديديـة. غـير أن توسّـع هذا الفـرع لازال متوقفـا على صنع عـربـات المسافرين محليـا.

وعلى النقيض من ذلك، فان وضعية فـرع المعدات الفلاحية التي كانت سيئـة سنـة 1979 قد تدهورت من جديد، ويعزى ذلك على ما يبدو إلى ضعف المبيعـات الناتج بدوره عن وضعية الفلاحة غـير الملائمة. وهكذا، فان الشركـة الوحيـدة لتـركيب الجرارات قد اوقفت انتاجها في غضون فصل الخريف. كما أن صناعة تركيب السيارات التي تتأثر نتائجها من جراء تصاعد سعر السيارات وغلاء نفقـات المحروقـات والتأمين ظلت متجهة نحـو الانخفاض. وعلاوة على ذلك، فقد اضطرب نشـاط شركـة تركيب السيارات السياحية بسبب النزاعات الاجتماعيه التي دامت لفترة طويلة مما أدى إلى انخفاض عدد الوحدات المركبة من 18.339 إلى 16.708 كما أن تركيب السيارات النفعية شهد بدوره تقلصا نسبته 18٪ فاستمرت بذلك الانتكاسـة المسجلة في هـذا الصـدد خـلال السنتـين الاخـيرتـين.

الصناعات الكيماوية والشبه الكيماوية وصناعات تحويل المطاط

لقد استفادت الصناعات الكيماوية في المجمل من طلب مدعم جدا، ممـا أسفر عن ارتفـاع مقياسها في ظرف سنة بمعدل 14,7٪ مـع بعض المفارقـات القوية من فـرع لآخـر. وبذلك، فقد استعـادت هذه الصناعات نموها المستمر الذي ظلت تشهـده منذ سنة 1976 والذي كـان قد انقطـع خـلال السنة السابقـة حيث سجـل تقلص نسبته 3,1٪. وقد قـامت شركـات هـذا القطـاع بانجـاز استثمارات هامة سـواء من أجل تجديد المعدات أم قصد توسيع التجهيزات أو إتمـام بنـاء معامل جـديـدة. وباستثنـاء أسعـار الاسمدة، فان أسعـار البيـع قـد ارتفعت على العموم بشكـل ملحـوظ. وذلك بموازاة الزيادات التي عرفتها المواد الاولية.

وبعد أن كان صمغ الكبريت قد سجل بعض الركود خـلال السنة السابقة، فقد نما هذه السنة بمعدل 15,7٪ بسبب الارتفـاع البين لنشاط «المغـرب الكيماوي» الذي يدخل وحده ضمن مقياس هذا الفرع. كما أن صناعة الحـامض الفسفوري قـد اتسعت من جهتهـا بشكـل قوي. والى جانب ذلك، فـان صناعات الاسمـدة زادت بمعـدل 0,3٪ أي بنسق أسرع بالقياس لسنة 1979، مما يعبر عـن توسـع استعمالها الذي تدعمه وتشجعه السلطات العمومية. أمـا فيما يرجع للغـازات المضغوطة والسائلة، فـن التطور كـان أكثر تباينا. فمبيعات الغـاز الكاربوني التي استفـادت على الخصوص من الوصفية الحسنة التي تعرفها صناعة المشروبـات الغازية زادت بمعدل مرتفع بلغ مرة أخرى 57,3٪، في حـين ان مبيعـات الاكسجين، التي سبق لها أن تقلصت فـي السنة السالفة ظلت فـارة تقريبـا من جـراء ضعف طلبـات صناعه التعدين. وفي الاخـير، فقد استطاعت الشركة الوطنية للتحليل الكهربائي والبترو كيميـاء أن تزيد من جديد في مبيعاتها من مشتقات الكلور وبالاخص منها «بوليكلورير الفينيل» و «الصودا» و «ماء جافيل». ومن تم، فقد استعملت خلال سنة عملها الرابعة 70٪ من طاقتها في الوقت الذي تفتح أمامها آفـاق هامة فيما يخص التصدير.

أما صناعة الاصباغ والملمعـات، فقد تأثرت من ضعف نشاط تركيب السيارات ومن تدهور وضعية البنـاء، فلم تستطع الحفـاظ على النمو الذي سجلته خـلال السنة السابقة فشهدت انخفـاضا نسبته 4٪، في حـين أن معامل صنع المطهرات استفادت من توسع الطلب المستمـر.

وفيما يخص تحويل المطـاط، فان إنتـاج العجـلات الذي تقلص سنـة 1979 انخفض من جديد بمعدل 10,9٪ حسب المقاييس الرسمية. أما بالنسبة للمنتوجـات من المطـاط، والتي يبدو أن صنعها قد كـان مستقرا بعد أن سبق له ان انخفض خـلال السنة السابقة، فـان التطور كـان يختلف من فئة لاخـرى. فقد كـان مُرضيا مثـلا فيما يرجع للنعـال والانابيب والاحزمة الناقلة الموجهة للمكتب الشريف للفوسفـاط، بينما كـان غير ملائم فيما يخص الاحذية الطويلة.

مـواد البنـاء ـ المبـانـي والاشغـال العمـوميـة

مـواد البـنـاء

إن تحويل منتوجـات المقـالع الذي سبق له أن زاد بنسبة 5,5٪ سنة 1979 ارتفع من جديد بمعدل 4,8٪. ويشمل هذا التطور الاجمالي انخفاضا بنسبة 7,3٪ في صناعة الزجـاج يعزى إلى تدهور نشاط صنع القارورات رغم الاستثمارات الهـامة التي تـم إنجـازها، كما يشمل زيـادة نسبتها 1,5٪ في المنتوجـات من التراب المطبوخ وبالاخص ارتفـاعا معدله 7,4٪ في إنتـاج الاسمنت الذي وصل إلى 3.560.000 طن بفضل وحدتي الانتـاج اللتين تم فتحهما سنة 1979. وقد سمح هذا الانتـاج بتغطية مجموع الاستهلاك تقريبـا بعد أن انخفض هـذا الاخـير بنسبة 3٪.

المبـاني والاشغـال العمومية

انخفضت القيمة المضافة لمجموع قطاع المبـاني والاشغـال العمومية بنسبة 4٪ في ظرف سنة وذلك بسبب تقلص نشاط المباني. الا أن رخص البنـاء التي كـانت قد انخفضت بمعدل 7,6٪ سنة 1979، ارتفعت هذه السنة بنسبة 1,6٪، كما أن المساحـة الارضية المقابلة التي تقلصت في السنة السابقة بنسبة 5,4٪ اتسعت بمعدل 21,1٪، الشيء الذي يمثل زيـادة من حيث القيمة نسبتها 43٪. ومن بـين الرخص الممنوحة، هنـاك 85٪ من حيث العدد وثلاثة أربـاع من حيث المساحة شملت كما كـان الشان سنة 1979 مختلف فئـات السكن. كما أن عدد المباني المخصصة للادارات زاد بشكـل قوي، بينما انخفض عدد المحلات ذات الاستعمال الصناعي أو التجاري. وعلى العكس من ذلك فقد ارتفع حجم المنشآت التي تـم انجازها من طرف شركـات الاشغال العمومية.

امتعـة الاستهـلاك

الصنـاعـات الغـذائيـة

بعد التوقف الذي سجل سنة 1979، عرفت الصناعات الغذائية نمـوا، وان كـان يقل عما تـم تسجيله في السنوات السابقة، فـانه بلغ نسبة 3,9٪. وقـد نتج هـذا النمو عن ارتفـاع بمعدل 4,3٪ فيما يخص قطـاع السكر والحلويات وفرع تحـويل الحبوب، وعن انخفـاض نسبتـه 2,1٪ في باقي الصناعات الغذائية الاخـرى، وعـن ارتفاع بمعدل 6,6٪ فـي المشروبـات والتبـغ.

«فالصناعات الغذائية» التي كـانت قد سجلت نموا نسبته 5,7٪ سنـة 1979، اتسعت من جديد بمعدل 4,3٪. هذا ويظهر المقيـاس الخـاص المتعلق بالقطاع السكري انخفاضا نسبته 2,6٪. غـير انه من المحتمل أن يكون نشاط هذا الفرع قد اتسم خلافا لذلك، فمن أجل تلبية الاستهلاك الذي انتقل من 595.000 طن إلى 612.000 طن، عالجت معامل التكرير 331.000 طن من السكر الخـام بدلا من 335.000 طن في السنة السابقة، وقد زودت معـامل السكر الوطنية بكمية قدرها 281.000 طن بينمـا تم استيراد 183.000 طن من السكـر الخـام. أمـا مستوردات السكـر المصفى، فقد انخفضت بنسبة النصف إذ نزلت إلى 48.000 طن. ومن تـم، فـان الجزء الاكبر من ارتفـاع المقيـاس يعـود إلى تحويل الحبوب من طرف المطـاحن الصناعية التي تستخدم القمح المستورد والتي زاد انتاجها بمعدل 14,7٪ حسب الارقـام الرسمية. ذلك أن نشاط المطاحن الكبرى ما فتىء يتسع بسبب التزايد المستمر في الطلب وفي الاستيرادات. أما صناعة المنتوجـات الاخرى المستخرجة من الحبوب كالكسكس والعجائن الغذائية والبشماط، فقد زادت بنسبة 13,1٪ وهو معدل مشابه لمـا تـم تسجيله في السنة السابقة. وأخـيرا، استفادت صناعة «الشكولاطة» من حماية جمركية فعالة، فاستطاعت أن تحافظ على مستوى انتاجها.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

أما «الصناعات الغذائية الاخرى»، فقد شهدت انخفاضا في نشاطها بنسبة 2,1٪، والسبب الرئيسي في ذلك هو تقلص نشاط صناعة المصبرات. فمعلبات السمك التي سبق لها أن انخفضت بمعدل 26,8٪ سنة 1979 سجلت تقلصا جديدا نسبته 15,7٪ نتج كالسابق عن قلة وعدم انتظام ونوعية المجلوبات وكذا عن صعوبات تسويق الانتاج الموجه في حدود 90٪ إلى الاسواق الخارجية. إلا أن المداخيل ارتفعت مع ذلك. أما فيما يرجع للمصبرات النباتية التي كانت قد شهدت انخفاضا نسبته 6,1٪ في السنة السابقة، فقد سجلت توسعا بمعدل 3,5٪ وذلك بفضل الارتفاع الملحوظ لصناعة عصير الفواكه وعلى الرغم من تقلص معلبات الفواكه والخضر بشكل قوي لما واجهته من مشاكل عند التسويق داخل بلدان المجموعة الاقتصادية الاوربية التي تمنح مساعدات لبعض المنتوجات وخصوصا منها عصير الطماطم.

وقد عرفت مجموعة «المشروبات والتبغ» سبقا نسبته 6,6٪ إذ سجلت المشروبات الغازية انتعاشة معدلها 20٪ نتجت على الخصوص عن نمو الطلب فيما يخص الماء المعدني.

ومن جهة اخرى ظلت مختبرات صنع الادوية تستفيد من التوسع المستمر للطلب، مما أدى بها إلى تقوية هياكلها.

صناعات النسيج

سجلت صناعات النسيج نتائج تختلف من فرع لآخر. إلا أنها شهدت في المجمل تطورا ملائما وخصوصا فيما يتعلق بصنع الملابس الداخلية والملابس الجاهزة. هذا ويظهر المقياس الرسمي الذي لازال يستثني هذين الفرعين الاخيرين انخفاضا إجماليا نسبته 1,8٪ بعد أن كان قد تم تسجيل تقلص بمعدل 10,7٪ سنة 1979. وعلى الرغم من الحماية التي تقوم بها المجموعة الاقتصادية الاوربية، ومن المنافسة الحادة من جانب الدول الاسيوية وبلدان البحر الابيض المتوسط، فقد استطاعت هذه الصناعات أن تزيد من مبيعاتها ومن استثماراتها. غير أنها لا زالت مع ذلك تواجه بعض المشاكل فيما يتعلق بالتموين بالمواد الاولية وبالبحث عن المنافذ الخارجية.

وقد عرف نشاط معامل الخيوط الصوفية نموا نسبته 10,7٪ بعد سنتين من الانخفاض، بينما شهد غزل الصوف تقلصا بمعدل 10,9٪. وتظهر الاحصائيات الرسمية شبه استقرار في صناعة القطن مع تباطؤ في انشطة صنع الخيوط وتحسن في انشطة الغزل. أما غزل الخيوط الاصطناعية، فقد تقلص بمعدل 10,3٪ بعد أن سبق له أن انخفض بنسبة 16,6٪ سنة 1979. وفي الاخير، عرفت صناعة الملابس الداخلية والملابس الجاهزة نتائج مرضية على العموم سواء فيما يتعلق بالتسويق الداخلي أم فيما يرجع للتصدير

صناعة الدهنيات

لقد كان محصول الزيتون هاما إذ سمح باستخراج 39.000 طن من الزيت تم تصدير 20.400 طن منها. ومن تم، فقد عرف استهلاك الزيوت الغذائية الاخرى تقلصا بنسبة 7٪، كما انخفض عصير الحبوب الزيتية بمعدل 19,6٪، وانخفضت استيرادات الزيوت الخام وزيوت التصفية على التوالي بنسبة 13٪ و 7,6٪.

أما فيما يخص معامل صنع الصابون، فان الانتاج ارتفع من جديد إذ انتقلت نسبة نموه في ظرف سنة من 14,1٪ إلى 22,1٪.

صناعات الورق والورق المقوى

إن إنتاج عجينة الورق الذي سبق له أن زاد في السنة السابقة بمعدل 21,3٪، اتسع من جديد بنسبة 4,8٪. وقد زاد صنع الورق المقوى بمعدل 11,7٪ بدلا من 5,8٪ سنة 1979 تحت تاثير طلب معامل التحويل التي ارتفع نشاطها بنسبة 15٪ خصوصا بسبب تزويد مكتب التسويق والتصدير بالصناديق.

وفي المجموع، سجل مقياس صناعة الورق والورق المقوى سبقا بمعدل 11,9٪ أي ما يمثل ضعف الزيادة المسجلة في السنة السالفة.

صناعة الجلد

لم تستطع دباغة الجلود الثقيلة من متابعة الانتعاشة التي شهدتها في السنة الفارطة بعد أربع سنوات من الفتور، إذ عرفت انخفاضا بنسبة النصف، فنزلت بذلك إلى أقل مستوى يسجل خلال السنوات العشر الاخيرة. وعلى النقيض من ذلك، فقد زاد إنتاج الجلود الخفيفة بمعدل 12,5٪، في حين أن إنتاج الاحذية سجل انخفاضا طفيفا بعدما كان قد شهد توسعا قويا نسبته 18,9٪ في السنة السابقة.

صناعات مختلفة

وفيما يتعلق بالصناعات المختلفة، فان معامل الخشب التي كانت قد حققت تقدما ملحوظا خلال السنوات الاخيرة لم تستطع أن ترفع من نسق نشاطها بأكثر من 1,5٪ وذلك بسبب انخفاض نسبة توسع إنتاج الصناديق، وتقلص صنع المنتوجات من الفلين. أما فيما يخص إنتاج المعدات الكهربائية والالكترونية، فقد تدعم من جديد بمعدل قوي بلغ 16٪ وذلك بفضل نمو تركيب أجهزة التلفزة التي تتمتع بحماية قوية عن طريق الرسوم الجمركية.

في ختام سنة تميزت بتطورات جد متباينة من فرع لآخر بل وأحيانا من شركة لاخرى، تبدو النتائج التي سجلها قطاع الصناعة مرضية في المجمل. غير أنه بغض النظر عن التطور الظرفي، فان هذا القطاع الهام لازال خاضعا في مسلسله التنموي إلى مشاكل يستلزم حلها وضع استراتيجية إجمالية تترك على كاهل المبادرة الخصوصية الانشطة التي لاتتطلب الكثير من رأس المال ومن التكنولوجيا، إذ تعتبر هذه الاخيرة وحدها الكفيلة بتعويض الاستيرادات بصفة دائمة وبتدعيم تيار الاستثمارات بشكل حقيقي. اما الصناعات المرتفعة التقنية والتي تتطلب إلى جانب ذلك رؤوس أموال هامة، فلا يمكن إقامتها إلا بمساعدة الدولة.

السياحة

بلغ دخول السياح سنة 1980 في المجموع 1.517.228 مسجلا بذلك انخفاضا طفيفا نسبته 2,1٪ بالقياس للسنة السابقة التي كان قد شهد خلالها توسعا بمعدل 0,2٪ فقط (1).

إلا أن هذا التطور الاجمالي يشمل تقلصا جديدا بنسبة 8,3٪ فيما يتعلق بدخول المغاربة المقيمين بالخارج، وارتفاعا بسيطا بمعدل 1,7٪ فيما يرجع لعدد الزوار الاجانب الذين زادت مدة إقامتهم في نفس الوقت. وقد يبدو هذا الانعكاس في الاتجاه مشجعا في إطار وضعية صعبة تتميز بانخفاض في نسق نمو القدرة الشرائية في العالم الغربي وبارتفاع في تكاليف النقل، كما تتميز أيضا وأكثر من ذي قبل بمنافسة حادة بين البلدان التي تسعى الى استجلاب السياح. ومع ذلك، فان هذه النتائج تبدو جد بسيطة بالنظر لرغبة السلطات في توسيع مساهمة هذا القطاع في تحقيق توازن ميزان الاداءات، وبالنظر كذلك للمؤهلات السياحية التي تتوفر عليها البلاد. ذلك، أن المداخيل التي تم تقديرها من طرف مكتب الصرف بما يقابل 1.785 مليون درهم لم تزد سوى بنسبة 7٪ مقابل 1,2٪ فقط سنة 1979، في حين أن النفقات التي خلفها خروج نحو 513.000 مواطن بلغت حوالي 360 مليون درهم.

ولذلك، فقد اقتضى نظر السلطات العمومية في نهاية السنة ضرورة اتخاذ اجراءات ترمي إلى تدعيم النشاط السياحي. وعلى رأسها الاجراءات الهادفة إلى تدعيم التجهيز الفندقي.

دخول السياح

لم يعد عدد الزوار القادمين في إطار سياحة العبور يمثل سوى نحو 6٪ من المجموع، وبالتالي، فقد أصبح النشاط السياحي مركزا بصفة أساسية على إقامة الاجانب بما يفوق قليلا ثلاثة أرباع وإقامة المغاربة المتواجدين بالخارج بالنسبة للباقي. هذا وإن بعض المظاهر التي تلاحظ منذ عدة سنين كارتفاع عدد الزائرين خلال الربع الاول من السنة وانخفاضه خلال الربع الثاني، وتقلص أهمية الموسم الصيفي تعمل على تحسين توزيع الزيارات على مدار السنة. ولا زال الطريق الجوي الوسيلة الاكثر استعمالا من طرف السياح إذ حضر بواسطتها ما يقرب من نصف مجموع الزوار، بينما تظل مدينتي طنجة وسبتة تشكلان نقطتي العبور الاكثر استعمالا بنحو 60٪ من المجموع.

بلغ مجموع سياح الاقامة 1.424.733 مسجلا بذلك انخفاضا نسبته 0,8٪ أي بما يقل عن التقلص الذي سبق تسجيله سنة 1979 ومعدله 2,8٪. وتعزى هذه النتيجة إلى الانخفاض الجديد بنسبة 8,3٪ في عدد المواطنين العائدين من الخارج والذي نزل من 357.318 إلى 327.427، وإلى ارتفاع طفيف نسبته 1,7٪ في عدد الزوار الاجانب الذي بلغ 1.097.241 بعدما كان قد تقلص في السنة السابقة بنسبة 3٪.

واعتبارا لتمديد متوسط مدة الاقامة الذي انتقل فيما يتعلق بكل أنواع الاسكان من 10,3 إلى 11 يوم، فان الفترات المؤدى عنها زادت بنسبة 8,5٪ بالقياس للسنة السابقة، مما ساهم في تحسين نسبة استعمال الفنادق التي بلغت 55٪.

زاد عدد السياح الفرنسيين من سنة لاخرى بمعدل 5,4٪ إذ وصل إلى 340.380، فمثل بذلك أكبر مجموعة من الزوار أي 31٪ من المجموع. وقد تلاهم البريطانيون والاسبان والالمان الغربيون على التوالي بنسب 12٪ و 11٪ و 10,8٪ من المجموع. وقد مثلت هذه المجموعات الاربع ما يقرب من ثلثي مجموع السياح الاجانب.

وأخيرا، فان سياحة العبور لم تشمل سوى 92.405 مسافرا، فانخفضت بذلك بنسبة 18,5٪ بالقياس للسنة الفارطة.

(1) يرجع للملحق الاحصائي رقم 27.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

التجهيز الفندقي والسياسة السياحية

اتسعت الطاقة الايوائية للبلاد بما يناهز 4٪ حيث بلغت في نهاية السنة حوالي 56.000 سرير ونحو 11.000 مكان في المخيمات الاصطيافية.

ويبين تحليل منجزات السنة في نفس الوقت التمركز القوي للتجهيزات الجديدة بمنطقة الجنوب وبالخصوص بمدينة مراكش التي استفادت وحدها من 70٪ من الطاقة الايوائية المضافة، وتقوية حصة المؤسسات الفندقية الفخمة، حيث أن 78٪ من الاستثمارات التي تم تحقيقها أدرجت ضمن فئات اربع وخمس نجوم.

هذا ويبلغ عدد الفنادق الجاري بناؤها 70 وحدة بطاقة تفوق 15.000 سرير، كما بلغت المشاريع التي تم قبولها للاستفادة من المزايا التي تمنحها الدولة ثلاثة عشرة، بطاقة إيوائية قدرها 13.000 سرير. ومع ذلك، فان النسق السنوي لتوسع التجهيزات الفندقية لازال أدنى مما ترغب فيه السلطات العمومية، ويبدو أن الاسباب الرئيسية لهذا البطء تتمثل كالسنة السابقة في صعوبات التموين بالمواد، وارتفاع كلفة البناء وآجال تقديم التمويلات ومنح مختلفة المزايا. ولذلك، وفي انتظار التحديد النهائي للاجراءات التشجيعية الجديدة، فقد تم العمل في نهاية السنة على تخفيف العوائق المذكورة وبالاخص فيما يتعلق باستيراد التجهيزات.

ونظرا لكون الايواء لايشكل سوى جزء وإن كان هاما من سياسة تنمية السياحة، فان المسؤولين على هذا القطاع يؤكدون على ضرورة تواجد أكثر فعالية بالخارج في مجال البحث عن الزبناء كما يؤكدون على ضرورة تبسيط الاجراءات الادارية المتعلقة بولوج البلاد وتوسيع وسائل النقل الداخلي وتدعيم الجهود فيما يخص التكوين المهني. هذا وتجدر الاشارة في هذا الصدد إلى أن حوالي 300 إطار تخرجوا هذه السنة من مختلف مؤسسات التعليم الفندقي، بينما يجري بناء أربعة مدارس أو مراكز جهوية يمكنها إيواء 800 تلميذ وذلك بمدن الجديدة والدار البيضاء والناضور وورزازات.

ومع ذلك، فان النمو القوي والحقيقي للسياحة يستدعي بالضرورة إعادة شاملة لتنظيم القطاع قصد الاستجابة إلى متطلبات السياحة الجماعية وذلك في كل من ميادين الاستقبال والايواء ووسائل الترفيه.

الأسعار – الأجور – السكان – التشغيل

الاسعار

بعد سنتين من التباطؤ، عرفت سرعة زيادة الاسعار ارتفاعا خفيفا مسترجعة تقريبا مستواها في سنة 1978 ولكن دون الوصول إلى المستوى المسجل سنة 1977. ذلك أن كلفة المعيشة ازدادت من نهاية سنة لاخرى بنسبة 9,7٪ بدلا من 9٪ سنة 1979، بينما ارتفعت بالمتوسط السنوي بمعدل 9,4٪ عوضا عن 8,3٪ سنة 1979 و 9,7٪ سنة 1978 و 12,5٪ سنة 1977.

وهكذا، ففي ختام المخطط الثلاثي 1978–1980، تكون اسعار التقسيط قد شهدت زيادة سنوية متوسطة نسبتها 9,1٪، وهي نسبة تقل شيئا ما عن معدل 9,5٪ الذي تم تسجيله خلال الفترة الخماسية 1973–1977.

وقد نتجت زيادة الاسعار المذكورة في جزء منها عن الزيادات القوية في الاسعار الرسمية للمواد الغذائية والمواد النفطية، ولكن أيضا عن حركة اتجاه الاسعار نحو الارتفاع التي تبدو أقل بروزا هذه السنة بسبب تموين السوق بشكل أوفر ومراقبة الاسعار بطريقة أفضل.

وقد بلغ ارتفاع أسعار الانتاج الصناعي وانتاج الطاقة والمعادن نسبة 19,8٪ في نظير 13,8٪ في السنة السابقة، مما يعزى بصفة أساسية إلى الزيادة القوية لمقياس المعادن والتي وصلت إلى 50,0٪ بدلا من 31,4٪ سنة 1070 وذلك على إثر ارتفاع أسعار الفوسفاط. كما يرجع أيضا لارتفاع مقياس الطاقة والذي بلغ 31٪ مقابل 19,4٪ سنة 1979. وقد شهدت أسعار المنتوجات الصناعية من جهتها زيادة نسبتها 9,6٪ وهي تعادل تقريبا زيادة السنة الفارطة.

مقياس تكاليف المعيشة

تم تتبع تغيرات كلفة المعيشة منذ سنة 1975 بواسطة مقياس رسمي جرى إعداده انطلاقا من نتائج الاستقصاء الذي تم حول الاستهلاك في 1970–1971 والذي سمح باختيار 210 من المواد تمثل منها المواد الغذائية ما يزيد قليلا على النصف، وذلك بالنسبة لخمس مجموعات اجتماعية – اقتصادية موزعة في المدن الرئيسية للبلاد. ويعتمد هذا المقياس على الفترة ما بين ابريل 1972 ومايو 1973 كمرجع أساسي. وقد شهدت صبغته التمثيلية بعض التقلص بسبب تشكيلته الاساسية ولكن أيضا بسبب جمود الحصص النسبية لمكوناته.

وقد ارتفعت كلفة المعيشة المحسوبة على الشكل المذكور بالمتوسط السنوي بمعدل 9,4٪ مقابل 8,3٪ سنة 1979 و 9,7٪ سنة 1978 (1).

فقد ظل مقياس الاسعار يرتفع طوال الربع الاول من السنة من جراء زيادة اثمان المواد النفطية التي حصلت في بداية السنة، وبسبب الارتفاع الشتوي للمواد الغذائية. إلا أنه عرف بعض الانخفاض عندما تحسنت وضعية تموين السوق. غير ان هذا التقلص الموسمي لم يمتد إلى ما بعد شهر مايو، إذ تسبب الرفع الثاني من أسعار المواد النفطية في عودة الارتفاع الذي تدعم فيما بعد من جراء ضغط الطلب بمناسبة شهر رمضان، بل وتفاقم في شهر شتنبر حين عرفت أسعار المواد الغذائية التي تستفيد من مساعدة الدولة زيادة قوية. إلا أنه تم تسجيل نوع من الاستقرار خلال الشهرين الاخيرين من السنة.

وقد كانت أقوى زيادة هي تلك التي سجلت بأكادير والدار البيضاء ومراكش حيث بلغت على التوالي 11,4٪ و 10,8٪ و 10,1٪. أما بالرباط وتطوان ووجدة، فقد كان الارتفاع يقرب جدا من المتوسط الوطني، بينما لم تتعد نسبة الارتفاع بفاس 6,1٪، بعد أن كانت تشكل أكبر زيادة خلال السنوات الاخيرة.

هذا ويؤكد التحليل بحسب فئات المواد كما هو وارد في الجدول التالي هيمنة ركن «التغذية» الذي ساهم في التغيير السنوي للمقياس بنسبة 48٪ بدلا من 45٪ سنة 1979 و 63٪ سنة 1977، كما يبين الارتفاع الجديد لنفقات «النقل والتسلية وغير ذلك» والتي أسهمت بنسبة 30٪ في الزيادة الاجمالية لكلفة المعيشة، وهي نسبة مشابهة لحصة السنة السابقة، إلا أنها تضاعفت في ظرف أربع سنوات.

	الترجيح ٪	المتوسط السنوي 1979	المتوسط السنوي 1980	التغيير الاجمالي ٪	التغيير المرجع ٪
التغذية	54	200,4	216,3	+ 7,9	+ 4,5
المسكن	8,5	185,1	193,6	+ 4,6	+ 0,4
الملبس	13,5	168,2	188,5	+ 12,1	+ 1,4
الصيانة، الصحة، العلاج	5,5	150,5	159,6	+ 6,0	+ 0,3
النقل، التسلية، وغير ذلك	18,5	195,6	225,1	+ 15,1	+ 2,8
المقياس العام	100	191,1	209,1	+ 9,4	+ 9,4

سجل ركن «التغذية» ضمن المقياس العام ارتفاعا نسبته 7,9٪ مقابل 6,5٪ سنة 1979. وتعود هذه السرعة في الزيادة إلى حد كبير إلى زيادات الاسعار الرسمية للمواد الاساسية والتي طرأت خلال شهر شتنبر 1980 والتي كانت أوسع وأشمل من الزيادات التي حصلت في خريف 1979. وهكذا يلاحظ أن أثمان المواد المستخرجة من الحبوب زادت بنسبة 10٪ عوضا عن 2,7٪ سنة 1979، والمواد السكرية بمعدل 24,5٪ مقابل 4,4٪ وأثمان الحليب والمواد الدهنية بنسبة 16,3٪ و 12,5٪ على التوالي في نظير 6,3٪ و 7,5٪. إلا أن تضخم كلفة التغذية قد خفف منه تقلص نسق زيادة أثمان الفواكه والخضر وكذا أسعار اللحم التي لم تشهد من جراء التوسع الملموس للذبائح سوى ارتفاع نسبته 2,1٪ فقط بدلا من 5,6٪ سنة 1979 و 8,4٪ سنة 1978.

وقد عرف ركن «النقل والتسلية وغير ذلك» أكبر زيادة، إذ أن مقياسه الذي كان قد زاد بمعدل 13,7٪ سنتي 1979 و 1978 سجل ارتفاعا قويا نسبته 15,1٪ وذلك بصفة رئيسية بسبب ارتفاع كلفة المحروقات والنقل وأثمان السيارات والتبغ والجرائد.

وقد ساهمت زيادة أسعار المحروقات أيضا في ارتفاع التحملات برسم السكن والتي سجلت سبقا معدله 12,1٪ عوضا عن 9,4٪ سنة 1979 و 8,4٪ سنة 1978.

وأخيرا، عرفت منتوجات الملبس ومجموعة «الصيانة والصحة والعلاج» زيادات بسيطة نسبيا سواء بالمقارنة مع باقي الاركان الاخرى أم بالقياس للزيادات التي سبق لها أن سجلتها خلال السنتين المنصرمتين.

مقياس اسعار الانتاج الصناعي وانتاج الطاقه والمعادن

يستعمل مقياس أسعار الانتاج الصناعي وإنتاج الطاقة والمعادن بالدرجة الاولى للتعبير عن بعض الفئات من مجموعات المحاسبة الوطنية وذلك بنقلها من حساب الاسعار الجارية إلى حساب الاسعار الثابتة. كما يسمح أيضا بتعويض مقياس اسعار الجملة السابق. ويعبر هذا المقياس بالرجوع إلى فترة تمتد من

(1) يرجع للملحق الاحصائي رقم 48.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

يوليوز 1975 إلى يونيو 1976 عن تطور أسعار 171 منتوج بحساب هذه الاخيرة عند الانتاج ودون تطبيق لاية ضريبة. وقد تم تصنيف المنتوجات المذكورة على أساس هيكل القطاع الصناعي سنة 1975 إلى 22 فرعا للمحاسبة الوطنية موزعة هي الاخرى إلى مجموعات : المعادن والطاقة وصناعات التحويل.

فأسعار الانتاج التي كانت قد زادت بالمتوسط السنوي بمعدل 8,3٪ سنة 1973 و 13,8٪ سنة 1979، شهدت هذه السنة ارتفاعا نسبته 19,8٪ نتج على الخصوص عن الزيادة القوية للمقياسين المتعلقين بالمعادن والطاقة (1).

ذلك أن أسعار المنتوجات المعدنية التي كانت قد ارتفعت بمعدل 31,4٪ سنة 1979 سجلت تقدما نسبته 56,9٪ يعزى بصفة أساسية إلى تحسين اسعار بيع الفوسفاط. أما مجموعة «الطاقة»، فقد عرفت زيادة نسبتها 31٪ بدلا من 19,4٪ سنة 1979 على إثر ارتفاع كلفة المواد النفطية الذي أدى إلى تزايد أسعار النفط المصفى والمواد المستخرجة من النفط بمعدل 62,1٪ في نظير 29,7٪ سنة 1979. أما المقياس المتعلق بصناعات التحويل، فقد ارتفع كالسنة السابقة بنسبة 9,6٪ مما يعبر عن أثر زيادة كلفة انتاج المواد المصنعة التي أثقلها غلاء المواد الاولية المستوردة وغلاء الطاقة وكذا الزيادات في الاجور والتحملات الاجتماعية. إلا أن ارتفاع هذا المقياس يشمل تطورات تختلف من فرع لاخر. ذلك أن أسعار منتوجات الملبس والنسيج التي كانت قد زادت بمعدل 8,7٪ سنة 1979 ارتفعت بنسبة 20٪ سنة 1980 من جراء زيادة أسعار المواد المستوردة، بينما شهدت أسعار المنتوجات الحديدية ارتفاعا بمعدل 8,5٪ مقابل 18,6٪ في السنة السابقة. أما فيما يتعلق بالصناعات الغذائية والصناعات الخفيفة الاخرى، فقد بلغت الزيادات المسجلة على التوالي 7,1٪ و 8,6٪ بدلا من 5,5٪ و 9,6٪ سنة 1979.

وبالتالي، فقد تميز التطور في هذا الباب بارتفاع أقوى لكلفة الطاقة، وبزيادة مشابهة في أسعار المنتوجات الصناعية، وبتقدم أكثر بروزا في أثمان المواد الغذائية يشمل في نفس الوقت غلاء أكثر أهمية للمواد المستفيدة من المساعدة وارتفاعا اقل فيما يرجع لباقي المنتوجات الاخرى، وذلك على الخصوص بسبب وفرة العرض. وهكذا مثلا، فقد ساهمت الزيادات الرسمية في أسعار الحليب والزبدة والزيت والسكر في معدل الارتفاع الاجمالي بـ 2,4٪ نقط عوضا عن 0,8 فقط سنة 1979. كما أن الزيادات المتعلقة بالمواد النفطية كانت الاساس في 1,3 نقطة من الارتفاع مقابل 0,6 في السنة السابقة. إلا أن تدخل صندوق الموازنة سمح في المجموع بتخفيف ارتفاع الاسعار الذي كان من الممكن أن ينتج عن التطبيق الكلي لزيادة أثمان المواد المستوردة والمنتوجات المحلية. ولذلك، فقد بلغت مدفوعات الخزينة لصندوق الموازنة 941 مليون درهم مقابل 408 ملايين سنة 1979، وذلك من جراء توسع المساعدات الخاصة بالسكر والتي انتقلت من 369 مليون درهم إلى 476 مليون والمساعدات المتعلقة بمواد الحليب والتي انتقلت من 58 إلى 67 مليون وبالاخص المساعدات للمواد النفطية والتي وصلت إلى 203 ملايين درهم على الرغم من الزيادة التي طرات مرتين على الاسعار الداخلية. ومعلوم أن هذه المنتوجات كانت قد خلفت سنة 1979 لصندوق الموازنة فائضا قدره 359 مليون درهم. وقد قدمت الخزينة من جهة أخرى للمكتب الوطني المهني للحبوب والقطاني 486 مليون درهم عوضا عن 78 مليون سنة 1979، مع أنه تم الرفع في أثمان المواد المستخرجة من الحبوب.

الاجـور

من أجل تحسين القدرة الشرائية للماجورين وتمشيا مع الاهداف التي تم وضعها سنة 1979، فقد تقرر الرفع بنسبة 5٪ من النقط الاولى البالغة 150 من المقياس الاستدلالي الذي تحسب على أساسه مرتبات موظفي الدولة والجماعات المحلية والمقاولات العمومية. كما أن الاجر الادنى للساعة المؤدى لعمال مستخدمي قطاع الصناعة والتجارة والمهن الحرة والذي كان قد تم رفعه من 1,40 إلى 1,82 درهم سنة 1979 قد رفع إلى 1,96 درهم ابتداء من فاتح يناير 1980، فحقق بذلك في ظرف سنتين ارتفاعا نسبته 40٪. أما فيما يخص الاجر اليومي الالزامي المؤدى نقدا في المهن الفلاحية والذي كان قد تمتع بنفس التحسن سنة 1979، فانه لم يشهد أي تغيير هذه السنة وبقي محددا في 10,15 درهم.

وعلاوة على ذلك، فان التعويضات العائلية التي تم نقلها سنة 1979 من 24 إلى 36 درهم شهريا عن كل طفل، قد زيد فيها بمقتضى مرسوم بتاريخ 18 أبريل 1980، إذ أصبحت تضم ما يسمى بالجزء العيني وهو عبارة عن استعادة للنفقات الطبية والصيدلية التي يتم أداؤها فعلا في حدود 300 درهم في السنة بالنسبة لكل طفل مع حد أقصى قدره 800 درهم لستة أطفال أو أكثر. ومن جهة أخرى، فقد أقر المرسوم بمثابة قانون بتاريخ 8 أكتوبر 1980 تخفيض الثلث من قيمة الكراء لصالح المكترين الذين لا يتجاوز دخلهم الجبائي الشهري 1.500 درهم. ويبدو أن حوالي 800.000 عائلة قد استفادت من هذا الاجراء فشهدت بذلك قوتها الشرائية تتحسن بنسب لا باس بها. وقد نص نفس القرار على أن الملاكين ذوي الدخل الاجمالي الصافي المعادل والذي تاثرت دخولهم الكرائية من هذه الاجراءات يمكنهم الاستفادة من تعويض من طرف الدولة بمبلغ شهري يساوي مقدار التخفيض الذي تحملوه.

السكان – التشغيل

لقد تم تقدير عدد السكان سنة 1980 بما يربو على 20,2 مليون نسمة يتكون الجزء الاكبر منهم من سكان القرى ومن الشبان إذ تقدر أعمار ما يقرب من النصف بأقل من 15 سنة.

ومن تم، فان الضغوطات التي تؤثر كل سنة على سوق التشغيل قوية، وأن النمو الاقتصادي غير كاف للتخفيف منها بشكل واسع. هذا ويبدو أن ما شهدته سنة 1980 من نتائج مرضية للموسم الفلاحي وكذا توسع نشاط صناعات التحويل قد سمح بتحقيق شيء من التحسن في ميدان التشغيل بالقياس للسنة السابقة. بيد أنه إذا كانت التشغيلات الصافية التي تم إحداثها حسب الاحصائيات الرسمية تظهر تقدما خفيفا هذه السنة، فان عدد التوظيفات المحصاة على يد مصالح وزارة الشغل يبدو دائما دون حاجيات الشغل بشكل ملحوظ.

أما عمليات الانعاش الوطني التي تشمل بصفة أساسية إنجاز الاشغال الكبرى التي لا تستلزم سوى تقنية محدودة، فقد أمدت بحوالي 9,2 مليون يوم عمل، الشيء الذي يمثل تشغيل 46.000 عامل لمدة 200 يوم أي بتحسن ملموس بالقياس للسنة السابقة حيث تم تحقيق 6,5 ملايين يوم.

وقد كانت النزاعات الاجتماعية أقل عددا من سنة 1979 ومست بصفة رئيسية البنوك والصناعات الغذائية وبالاخص صناعة الحديد حيث سجلت انقطاعات عن العمل لمدة طويلة. ومن تم، فقد تم رسميا إحصاء 748 إضراب بدلا من 779 سنة 1979، مما تسبب في فقدان 575.135 يوم عمل أي ما يفوق بنسبة الثلث ماتم تسجيله في السنة السابقة.

أما هجرة العمال، فقد أسفرت من جهتها عن إبرام 14.071 عقد للتشغيل مقابل 12.974 سنة 1979 أي بزيادة نسبتها 8,4٪. ويرجع ذلك بصفة رئيسية إلى ارتفاع فرص الشغل الممنوحة من طرف فرنسا والتي انتقلت من 12.117 إلى 12.928. وفي هذا الصدد، فانه يخشى أن يؤدي توسيع المجموعة الاقتصادية الاوروبية إلى الحد من عروض التشغيل من لدن دول هذه المجموعة.

التجـارة الخـارجيـة

إن المبادلات التجارية مع الخارج التي ترتبط ارتباطا وثيقا بالوضعية الاقتصادية الدولية مثلت هذه السنة 26.438 مليون درهم وما يزيد على 38٪ من الناتج الداخلي المجمل. ويدل هذا المعدل الذي كان قد تقلص بصفة ملحوظة سنة 1978 على إثر الاجراءات الرامية إلى الحد من الاستيرادات الغير الضرورية، على انفتاح اقتصادنا الوطني على الخارج. وقد كانت الواردات تفوق الصادرات بما يناهز ثلاثة أرباع. وبذلك كان العجز المترتب عن ذلك لايزال مرتفعا وأن تمويله كان مصدر انشغال وعدم ارتياح.

وقد ظلت الواردات خاضعة للبرنامج العام للاستيرادات الذي تم التخفيف هذه السنة أيضا من التأثيرات التطبيقية التي أدخلت عليه سنة 1978، وذلك في الوقت الذي جرى فيه تدعيم إجراءات الحث والتشجيع على الصادرات، خصوصا عن طريق شروع مركز تنمية الصادرات في العمل وبواسطة استعمال أوسع لتسليفات التمويل المسبق وتعبئة متزايدة للديون المترتبة على الخارج. إلا أن نمو الصادرات بنسبة 26,5٪ يرجع بصفة رئيسية إلى الارتفاع القوي الذي عرفته أسعار الفوسفاط. وكذا إلى جودة محصول الحوامض، في حين أن توسع الاستيرادات بمعدل 17,2٪ نتج في الجزء الاكبر منه عن الزيادات الجديدة والقوية التي طرأت على أسعار النفط وبعض المواد كالقمح والسكر والتي تعتبر أيضا السبب في تفاقم اختلال المبادلات الذي انتقل باعتبار كل من الواردات والصادرات مسلمة بميناء الشحن من 4.987 مليون درهم إلى 5.133 مليون، مرتفعا بذلك بنسبة 2,9٪ بدلا من 8٪ في السنة السابقة.

وقد كانت نفس هذه التغييرات في الاسعار السبب أيضا في اختلال معادلات التبادل بمعدل 2,6٪ خلافا للتطور الملاحظ سنة 1979 حيث سجل تحسن نسبته 5,7٪ على أساس المعطيات النهائية.

(1) يرجع للملحق الاحصائي رقم 29.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

بملايين الدراهم	1976	1977	1978	*1979	1980
الواردات (1) مسلمة بميناء الشحن	10 168	12 674	10 878	12 609	14 778
الصادرات (2) مسلمة بميناء الشحن	5 579	5 860	6 261	7 622	9 645
الرصيد	4 589–	6 814–	4 617–	4 987–	5 133–
معدل التغطية (بالنسبة المائوية)	54,9	46,2	57,6	60,4	65,3

ارقام مصححة.

(1) باستثناء المواد المستوردة دون مقابل.

(1) و (2) بما في ذلك وقود المستودعات المستخدم لتموين السفن والطائرات.

وبحساب الصادرات «مسلمة بميناء الشحن» والواردات «باعتبار القيمة والشحن والتأمين» أي باعتبار تحملات النقل والتأمين التي بلغت 2.915 مليون درهم بدلا من 1.719 مليون، فان نسبة تغطية الاستيرادات وصلت إلى 57,4٪ محققة بذلك بعض التقدم بالقياس للسنة السابقة حيث كانت قد بلغت 53,2٪. وعلى نفس الاساس المذكور، فقد اتسع العجز التجاري بمعدل 6,6٪ عوضا عن 9,9٪ سنة 1979، إذ انتقل من 6.706 ملايين درهم إلى 7.148 مليون من سنة لاخرى. ومهما كان هذا المبلغ لا يزال هاما، فانه لم يعد يمثل سوى أقل من 9 أشهر من الصادرات مقابل 10 اشهر ونصف سنة 1979، بينما نزلت حصته ضمن الناتج الداخلي المجمل من 10,8٪ إلى 10,4٪ (1).

ويبين تحليل الارصدة الصافية بحسب فئات المنتوجات أنه على الرغم من الفائض البالغ 710 ملايين والذي خلفته المواد الخام على إثر الارتفاع القوي لاسعار الفوسفاط، فقد اتسعت التحملات برسم استيراد مواد الطاقة والمواد الغذائية بمقدار 1.374 مليون، وذلك بسبب الزيادات الجديدة التي شهدتها اسعار النفط والسكر والحبوب والتي شكلت بالتالي السبب في مجموع توسع العجز بمبلغ 442 مليون.

بملايين الدراهم	1976	1977	1978	1979	1980
المواد الغذائية	175–	239–	17+	139+	234–
مواد الطاقة والتزييت	1 225–	1 578–	1 694–	2 493–	3 494–
المواد الخام	1 729+	1 356+	1 476+	1 429+	2 139+
انصاف المنتوجات	2 174–	2 512–	2 191–	2 315–	2 187–
مواد التجهيز	3 423–	4 941–	3 354–	3 264–	3 143–
مواد الاستهلاك	708–	628–	354–	202–	229–
المجموع	5 976–	8 542–	6 100–	6 706–	7 148–

وفيما يتعلق بباقي المجموعات الاخرى، فمن الملاحظ أنه إلى جانب الارتفاع الضئيل لعجز المبادلات الخاصة بمواد الاستهلاك، فقد تقلصت الارصدة السلبية التي خلفتها انصاف المنتوجات ومواد التجهيز. وفي الاخير، إذا أدرجت في «المواد الغذائية» الاستيرادات الصافية من الزيوت النباتية والحبوب الزيتية والتي أدرجت في «المواد الخام» بمبلغ 324 مليون درهم بدلا من 531 مليون سنة 1979، فان ذلك يسفر عن انتقال عجز المجموعة الاولى من 392 إلى558 مليون، وعن ارتفاع فائض المجموعة الثانية من 1.960 إلى 2.463 مليون.

وتجدر الاشارة علاوة على ذلك إلى أن التوزيع الجغرافي لقيمة المبادلات يتغير من جراء الاهمية المتزايدة لتيار المبادلات مع الدول العربية خصوصا على إثر ارتفاع اسعار النفط.

الاستيرادات

إن الكميات المستوردة التي كانت قد زادت في السنة السابقة بنسبة 12,3٪ انخفضت هذه السنة بمعدل 8,5٪ وذلك خصوصا بسبب تقلص مشتريات النفط الخام بنسبة 11,9٪ وبسبب التوقف الشبه التام لاقتناء الاسمنت مما ترتب عن نمو طاقة الانتاج المحلي وتقلص نشاط قطاع «البناء والاشغال العمومية». وعلى النقيض من ذلك، فان القيمة الاجمالية للواردات «باعتبار القيمة والشحن والتأمين» انتقلت من 14.328 مليون درهم إلى 16.793 مليون مسجلة بذلك ارتفاعا نسبته 17,2٪ عوضا عن 15,9٪ في السنة السابقة.

(1) يرجع للملحقات الاحصائية من 30 إلى 35.

وباستثناء مواد التجهيز، فقد ساهمت كل المجموعات في هذا التطور وبالاحص مجموعتي «الطاقة ومواد التزييت» و «المواد الغذائية والمشروبات والتبغ» واللتين ارتفعت نفقاتهما على التوالي بنسبة 43٪ و 32,1٪. وهكذا، فقد مثلت نفقات المواد النفطية وحدها 23,6٪ من الواردات بدلا من 19,3٪ في السنة السابقة، كما مثلت 41,1٪ من قيمة الصادرات عوضا عن 36,3٪. كما أن حصة المواد الغذائية ضمن الاستيرادات انتقلت من 15٪ إلى 16,9٪ بسبب تزايد كلفة الحبوب والسكر، بينما ظلت حصة المواد الخام تقارب 11,6٪ ونزلت حصص أنصاف المنتوجات ومواد التجهيز ومواد الاستهلاك على التوالي من 22,9٪ إلى 21,1٪ ومن 23٪ إلى 18,9٪ ومن 8,2٪ إلى 7,8٪.

المواد الغذائية

بعد تسجيلها لانخفاض بنسبة 3٪ سنة 1979، عرفت الكميات المستوردة هذه السنة توسعا معدله 10,7٪. وقد شهدت كلفتها ارتفاعا أقوى إذ بلغت 2.833,1 مليون درهم مقابل 2.143,4 ملايين في السنة السابقة مسجلة بذلك زيادة نسبتها 32,2٪.

ذلك أن العجز الذي خلفه كل من محصولي 1979 و 1980، استلزم اللجوء إلى استيراد 1.651.500 طن من القمح و 328.245 طنن من السكر أي بارتفاع نسبته 10,3٪ و 17,6٪ على التوالي، مما كلف نفقات تفوق بمعدل 49٪ و 132,5٪ نفقات السنة الفارطة وذلك بسبب الارتفاع القوي للاسعار داخل السوق الدولية. وقد اتسعت مشتريات المواد الاخرى بما يناهز 51 مليون درهم خصوصا على إثر الزيادات التي سجلتها المواد الحليبية والقهوة والانخفاض الذي شهده كل من الشاي والتبغ.

مواد الطاقة

إن كميات النفط المستوردة التي كانت قد زادت بما يربو على النصف في السنة السابقة نزلت هذه السنة من 4,5 إلى 4 ملايين طن مسجلة بذلك انخفاضا نسبته 11,9٪. وفي نفس الوقت، لم تشمل مشتريات مواد التزييت والمواد المصفاة سوى 91.925 طن، فشهدت تقلصا بمعدل يناهز 10٪.

ومع ذلك، فنظرا للزيادات الجديدة التي طرأت على الاسعار خلال السنة، فان الكلفة الاجمالية وصلت إلى 3.961,2 مليون درهم، وهو مبلغ يفوق مبلغ ارتفاع العجز التجاري.

المواد الخام

لقد وصلت استيرادات المواد الخام التي كانت قد ارتفعت في السنة السابقة بنسبة 41,7٪ إلى 1.970,6 ملايين درهم فزادت بذلك بمعدل 18,2٪. ويعزى هذا التطور إلى توسع الكميات بنسبة 13,2٪ ولكن أيضا إلى ارتفاع الاسعار بما يفوق ارتفاع السنة السابقة.

ذلك أن مشتريات المواد من أصل حيواني التي بلغت 1.397 مليون درهم أي ما يمثل أزيد من 70٪ من مجموع المواد الخام لم تشهد سوى ارتفاع محدود نسبته 4,9٪، إذ تم تعويض جزء كبير من توسع كلفة مشتريات الخشب بتقلص في اقتناء الزيوت النباتية الخام والحبوب الزيتية. ومن تم، فان الزيادة بمعدل 71,3٪ في قيمة المنتوجات المعدنية هي التي تفسر بصفة أساسية التطور الاجمالي الذي عرفته هذه المجموعة. وبالاخص، فان «التموينات من الكبريت الضروري لصنع الحامض الفوسفوري شملت 702.000 طن بدلا من 542.000 طن بقيمة قدرها 348 مليون درهم أي ما يفوق نفقة السنة السابقة بنسبة 108,1٪.

انصاف المنتوجات

ارتفعت كلفة أنصاف المنتوجات بمعدل 7,7٪ في نظير 16,8٪ سنة 1979 وذلك بسبب تقلص الكميات بنسبة 31,8٪. وتمثل هذه المواد التي بلغت قيمتها 3.541 مليون درهم أهم مجموعة بعد مواد الطاقة.

فاذا كانت النفقات المتعلقة على الخصوص بالمواد الكيماوية وبالصفائح والاوراق من الحديد والصلب وبالاسمدة وبمواد البلاستيك قد وصلت إلى 1.444,7 ملايين درهم أي بزيادة قدرها 253,5 ملايين أو ما نسبته 21,3٪، فان استيرادات الاسمنت المرتبطة بنشاط البناء وبطاقة الانتاج المحلية نزلت من 119,7 ملايين درهم إلى 13,8 ملايين.

مواد التجهيز

عرفت مشتريات مواد التجهيز انخفاضا للسنة الثالثة على التوالي إذ لم تتجاوز 3.171,2 مليون درهم أي بتقلص نسبته 3,6٪ بالقياس لسنة 1979 وبما يزيد على 36٪ بالمقارنة مع سنة 1977. ومن تم، فان هذه المجموعة تحتل ضمن الواردات الدرجة الثالثة بعد مواد الطاقة وأنصاف المنتوجات.

مواد الاستهلاك

لقد بدأت مشتريات هذه المواد تتقلص منذ سنة 1978 بفضل الاجراءات التي كان قد تم اتخاذها آنذاك. إلا أن حركة التقلص هذه توقفت هذه السنة إذ بلغت

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

المشتريات المذكورة 1.315,5 ملايين درهم مسجلة بذلك توسعا قدره 145,2 مليون أو ما معدله 12,4٪.

وقد ساهمت كل المواد في هذا التطور. أما الزيادات الأكبر أهمية فتلك التي تتعلق بالآت الاذاعة والتلفزة، والورق ومصنوعات الورق، والادوية، والسيارات السياحة. وقد بلغت هذه الزيادات على التوالي : 86,1٪ و 23,7٪ و 16,2 و 12,7٪.

الصادرات

لقد انخفضت الكميات المصدرة بنسبة 4,2٪ حصوصا بسبب تقلص معدله 7٪ في مبيعات المواد المعدنية الخام وبالاخص منها الفوسفاط. إلا أن المداخيل الاجمالية بلغت 9.645 مليون درهم فشهدت على العكس من ذلك ارتفاعا نسبته 26,5٪ وهو أقوى ارتفاع يسجل منذ سنة 1974.

وقد ساهمت كل الاركان في هذا التطور بدرجات مختلفة. وقد حققت مجموعة المكتب الشريف للفوسفاط أهم توسع تتاهز نسبته 40٪ وذلك بفضل الارتفاع القوي الذي عرفته الاسعار. كما أن مبيعات الحوامض التي دعمتها غزارة المحصول لتسعت بما يفوق 35٪. ومن تم، فان حصة المواد الخام ضمن مجموع الصادرات انتقلت من 44,2٪ إلى 47,5٪ ونزلت حصة المواد الغذائية من 30٪ إلى 26,9٪، بينما ظلت حصة المنتوجات المخدومة قارة تقريبا.

المواد الغذائية

انتقل حجم مبيعات المواد الغذائية من 2.282,6 ملايين درهم إلى 2.599 مليون مسجلا بذلك ارتفاعا نسبته 13,9٪. ويرجع السبب في هذا التطور بصفة رئيسية إلى نمو بمعدل 34,3٪ في كميات الحوامض التي وصل مجلوبها إلى 1.160,8 مليون. كما عرفت صادرات مصبرات السمك سبقا نسبته 13,9٪. وفي نفس الوقت، لم تشهد المداخيل المتأتية من مبيعات البواكير ومصبرات الخضر والفواكه أي تغيير يذكر، مما يعزى بصفة خاصة إلى إغلاق السوق الفرنسية منذ شهر ماي.

المواد الخام

ارتفع مجموع صادرات المواد الخام من 3.096 مليون درهم إلى 4.110 ملايين محققا بذلك زيادة قدرها 1.014 مليون أو ما نسبته 32,7٪. وترجع هذه الزيادة في أربعة أخماسها تقريبا إلى تحسن مجلوب الفوسفاط الذي بلغ 3.011,8 ملايين أي بارتفاع معدله 36,1٪ نتج عن الارتفاع القوي الذي طرأ على الاسعار في بداية السنة، وبالرغم من تقلص الكميات بنسبة 7,5٪. ومن تم، فقد مثل الفوسفاط ما يربو على 73٪ من مجموعة المواد الخام، كما مثل أزيد من 31٪ من مجموع الصادرات. وقد وصلت مبيعات المواد من أصل نباتي إلى 399,2 مليون درهم، متبعة بذلك بمعدل 83,4٪ مما يرجع السبب فيه على الخصوص إلى زيادة صادرات زيت الزيتون وعجينة الورق والقطن.

المنتوجات نصف المنتهية والمصنعة

لقد سمح نمو أنشطة صناعات التحويل بتوسيع صادرات المواد المخدومة بأكثر من 25٪. فقد بلغت هذه الاخيرة 2.469 مليون، فمثلت بذلك ما يفوق ربع المبيعات إلى الخارج.

وقد وصلت صادرات أنصاف المنتوجات ضمن هذا المجموع إلى 1.353,7 ملايين درهم أي بارتفاع نسبته 39,3٪ بالقياس للسنة السابقة. ويعزى هذا التطور الملائم بصفة رئيسية إلى مبيعات الحامض الفوسفوري التي بلغت 793,1 مليون درهم، فزادت بشكل ملحوظ أي بمعدل 57,4٪ مع أن كمياتها لم تتسع سوى بنسبة 8,5٪. وقد مثلت مبيعات الحامض الفوسفوري هذه ماينا هز 59٪ من أنصاف المنتوجات و 8,2٪ من مجموع الصادرات، مما يدل على الاهمية التي أصبح يكتسيها التحويل المحلي للمواد الاولية. وفي نفس الاتجاه، فقد جلبت صادرات الاسمدة 153,2 مليون درهم بدلا من 120,3 ملايين في السنة السابقة، بينما نزلت مبيعات معدن الرصاص من 137,3 ملايين إلى 120,1 مليون وذلك على إثر تقلص الكميات وانخفاض الاسعار داخل الاسواق الدولية.

ومن جهة أخرى، فقد بلغت صادرات مواد الاستهلاك 1.115,3 ملايين درهم، فتحسنت بذلك بما قدره 118,8 ملايين أو مانسبته 11,9٪. ويعود الفضل في هذا إلى الزيادة المستمرة لمبيعات الاحذية والملابس الجاهزة والداخلية.

التوزيع الجغرافي للمبادلات

أسفرت المبادلات التجارية عن أرصدة سلبية بازاء كل المناطق الجغرافية والنقدية. إلا أن الزيادة الجديدة والهامة في أسعار المواد النفطية أدت إلى تفاقم عجز المبادلات الجارية مع البلدان العربية إذ بلغ هذا الاخير 2.860 مليون درهم أي ما يعادل تقريبا قدر العجز الحاصل في المبادلات مع الدول الاوروبية. غير أن هذه الدول الاخيرة لازالت تمثل أهم عميل تجاري إذ استوعبت 80٪ من الصادرات وزودت بنسبة 63٪ من الواردات.

وقد أسفرت المبادلات مع الرابطة الاقتصادية الاوروبية التي تمثل 48٪ من مجموع التجارة مع الخارج عن عجز قدره 2.180 مليون درهم أي بانخفاض معدله 12,6٪. ذلك أن المشتريات بلغت 7.447 مليون، بزيادة نسبتها 7,3٪ ووصلت المبيعات إلى 5.268 مليون بارتفاع نسبته 18,5٪. وقد نتج هذا التحسن النسبي في الجزء الاكبر منه عن الاستقرار الشبه التام في مشتريات مواد التجهيز، وبدرجة أقل إلى ارتفاع أسعار الفوسفاط. وقد كان من الممكن لهذا التحسن أن يكون أكثر بروزا لو لم تضع المجموعة الاوربية بعض العراقيل والقيود الجمركية أمام دخول بعض المواد المخدومة ولم تغلق سوقها في وجه المواد الغذائية. وعلاوة على ذلك، فبالرغم من الزيادة التي عرفتها أسعار الفوسفاط، فان مواد التبادل مع بلدان هذه المجموعة اختلت من جراء الارتفاع القوي لاثمان انصاف المنتوجات ومواد التجهيز.

وضمن هذه المجموعة، فان التجارة مع فرنسا التي تظل تشكل أول عميل تجاري إيرادا وتصديرا أسفرت عن عجز قدره 1.740 مليون درهم مقابل 1.879 مليون في السنة السابقة. فقد بلغت الاستيرادات والصادرات 4.168 مليون و 2.428 مليون على التوالي أي ما يمثل ربع مجموع المبادلات.

ويرجع السبب في تفاقم الاختلالات بازاء باقي العملاء الرئيسيين في الجزء الاكبر منه إلى الارتفاع القوي للعجز بازاء البلدان العربية والذي انتقل في ظرف سنة من 1.984 مليون درهم إلى 2.860 مليون وذلك نتيجة لتوسع كلفة استيرادات النفط بنسبة 46,8٪ على الرغم من كون الكميات انخفضت بمعدل 11,9٪ بالقياس لسنة 1979. كما يرجع السبب في التفاقم المذكور ايضا ولكن بدرجة أقل إلى الرصيد السلبي لمبادلات مع الولايات المتحدة الامريكية الذي اتسع في ظرف سنة من 648 مليون درهم إلى 958 مليون، في حين أن عجز التجارة مع اسبانيا عرف بعض التقلص إذ نزل إلى 822 مليون.

يحدد توازن المبادلات التجارية توازن ميزان الاداءات إلى حد كبير. ويستلزم تمويله اللجوء إلى رؤوس الاموال الاجنبية، وهي عملية أصبحت اكثر صعوبة كما أن شروطها المادية أصبحت باهضة. وقد كان البحث عن التوازن المذكور موضع محاولات خلال الثلاث سنوات الاخيرة ارتكزت على الحد من الاستيرادات وتقوية الصادرات. وعلى الرغم من الجهود الفعلية والملموسة التي بذلت في هذا الصدد، فان العجز المسجل سنة 1980 لازال يبدو مرتفعا. فبغض النظر عن الاجراءات الادارية الظرفية وتطور الوضعية الاقتصادية، يظهر أن تحقيق التوازن التجاري يستلزم استراتيجية إجمالية ترتكز على أكبر حجم ممكن من الانتاج الداخلي يكون متمشيا مع الطلب المحلي ومع السوق الخارجية، إذ يعتبر هذا الانتاج وحده الكفيل بالحد بصفة دائمة من حجم الاستيرادات وبتدعيم الصادرات. وتظهر مثل هذه السياسة ضرورية لاسيما وأن المنافذ التقليدية لم تعد مضمونة كما كان الشان سابقا.

العلاقات المالية مع الخارج

لقد سبق للمضغوطات على الحسابات الخارجية أن حثت السلطات على اتخاذ عدة إجراءات في إطار المخطط الثلاثي 1978–1980. وعلى الرغم من الجهود المبذولة، فقد ظهرت ضغوطات جديدة خلال النصف الثاني من سنة 1979، بل أصبحت على جانب كبير من الحدة منذ الاشهر الاولى من سنة 1980. ونظرا لمستوى الموجودات من العملات الاجنبية، وللتطور الغير الملائم الذي كان مرتقبا من خلال التقديرات الاولية فيما يخص ميزان الاداءات، فقد تقرر وضع برنامج يهدف إلى الاصلاح الجذري للتوازن الخارجي وذلك في إطار برنامج اقتصادي متكامل تم التفاوض في شانه مع صندوق النقد الدولي خصوصا للتمكن من الحصول على تسليفات تفوق مليارا من حقوق السحب الخاصة خلال مدة ثلاثة سنوات. ويرمي هذا الاتفاق بصفة رئيسية إلى تحسين الحساب الجاري وبالتالي إلى التخفيض من اللجوء إلى التمويل الخارجي، كما يهدف، بفضل تسهيلات الصندوق إلى تقويم ميزان الاداءات والحفاظ على مستوى الاحتياطيات من الصرف.

ومن تم، فقد نزل عجز الحساب الجاري سنة 1980 من 5.960 مليون درهم إلى 5.589 مليون. وتعزى هذه النتيجة الايجابية إلى الزيادة الجديدة التي شهدتها تحويلات العمال القاطنين بالخارج، وإلى ارتفاع مداخيل السياحة. وقد تم تسجيل هذه النتيجة على الرغم من توسع تسديدات الدين ومن العجز التجاري الذي يؤثر بشكل قوي على التوازن الاجمالي. هذا وقد أمكن تمويل العجز المذكور بواسطة دخول رؤوس الاموال غير النقدية وذلك في حدود 82٪ أي بمقدار 4.612 مليون درهم بدلا من 5.764 مليون أو مانسبته 96٪ سنة 1979. وقد خلف ذلك رصيدا سلبيا قدره 898 مليون تمت تغطيته عن طريق اللجوء إلى التسهيل الموسع بما مقابل قيمته 781

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

مليون درهم، وفي الاخير، بافتطاع من الموجودات من العملات الاجنبية بمبلغ 117 مليون (1).

نزل حجم الاحتياطيات الصافية من الصرف في ظرف سنة من 1.648 مليون درهم إلى 1.533 مليون. فبينما ظلت الموجودات القابلة للتحويل قارة تقريبا في مستوى 1.675 مليون درهم، شهدت الوضعية المدينة فيما يخص العملات الغير القابلة للتحويل تفاقما جديدا إذ وصلت إلى 142 مليون. وفي المجموع، لم تكن الموجودات الخارجية الصافية تمثل سوى 33 يوم من الاستيراد عوضا عن 40 يوم سنة 1979، في حين أن الموجودات الاجمالية بلغت 3.021 مليون أي ما يغطي أزيد من شهرين من الاستيراد.

ميزان الاداءات

لقد تفاقم الرصيد السلبي للعمليات الخاصة بالسلع والخدمات إذ وصل إلى 9.984 مليون درهم وذلك تحت التاثير المزدوج لتوسع كل من الاستيرادات والفوائد المؤداة برسم الدين الخارجي، وعلى الرغم من نمو مداخيل الاسفار وتقلص النفقات الحكومية بالخارج. غير أن ارتفاع فائض اداءات التحويل الذي بلغ 4.395 مليون، فلم يعد يمثل سوى نسبة 8٪ من الناتج الداخلي المحمل بدلا من 10٪ تقريبا خلال السنتين السابقتين و 17.5٪ سنة 1977. وعلى إثر المجلوبات الصافية من رؤوس الاموال غير النقدية لفائدة القطاع العمومي، وتسليفات صندوق النقد الدولي، فان العجز الاجمالي لميزان الاداءات تحدد في النهاية في 117 مليون درهم أي في مستوى مشابه لما تم تسجيله في السنة السابقة كما يبين ذلك الجدول التالي :

الارصدة بملايين الدراهم	1976	1977	1978	*1979	1980
السلع والخدمات	8 405 —	10875 —	8 737 —	9 568 —	9 984 —
اداءات التحويل	2 413 +	2652 +	3 118 +	3 599 +	4 395 +
العمليات الجارية	5 992 —	8223 —	5 619 —	5 969 —	5 589 —
رؤوس الاموال غير النقدية	5 941 +	8206 +	5 593 +	5 764 +	4 612 +
منح حقوق السحب الخاصة	—	—	—	79 +	79 +
الالجاء للتسهيل الموسع	—	—	—	—	781 +
ميزان الاداءات	51 —	17 —	26 —	126 —	117 —

* ارقام مصححة.

السلع والخدمات

أسفرت العمليات الخاصة بالسلع والخدمات عن اختلال قدره 9.984 مليون درهم عوضا عن 9.568 مليون في السنة السابقة. وهذه الزيادة في العجز التي تقل مرتين عن تلك التي تم تسجيلها سنة 1979، تعزى إلى توسع العجز التجاري وأكثر من ذلك الى ارتفاع النفقات برسم مداخيل الاستثمارات.

فاذا كانت العمليات الخاصة بالسلع باعتبار كل من الصادرات والواردات مسلمة بميناء الشحن قد أسفرت عن رصيد سلبي لم يصل إلى مستوى سنة 1977 أي 6.826 مليون. فان هذا الرصيد تفاقم مع ذلك إذ انتقل في ظرف سنة من 5.098 مليون درهم إلى 5.336 مليون. ففي الوقت الذي نمت فيه الصادرات بمعدل 25.8٪ خصوصا على إثر ارتفاع أسعار الفوسفاط وزيادة المبيعات من المواد نصف المنتهية الصنع ومن المواد الغذائية، فقد سجلت الواردات توسعا نسبته 17.2٪ يرجع بصفة رئيسية إلى ارتفاع تكلفة المواد الطاقية والغذائية. وقد عرفت نفقات النقل والتامين زيادة بنفس النسبة حيث وصلت إلى 2.034 مليون. ونظرا لكون المداخيل من نفس النوع لم تتجاوز 485 مليون، فان الرصيد السلبي لهذا الركن انتقل من 1.325 مليون إلى 1.550 مليون.

وعلى الرغم من كون عدد الزوار ظل قارا، فان المجلوبات من العملات الخارجيه برسم الاسفار بلغت 1.785 مليون درهم أي بزيادة نسبتها 6.0 . وبعد طرح المبالغ التي منحت إلى المقيمين قصد التوجه إلى الخارج والتي عرفت انخفاضا هذه السنة، فان ركن الاسفار خلف فائضا قدره 1.400 مليون عوضا عن 1.270 مليون سنة 1979. أما العمليات التي قام بها الجهاز البنكي، فقد شملت من جهتها 1.553 مليون فيما يرجع للمداخيل و 320 مليون فيما يخص النفقات، مقابل 1.358 مليون و 290 مليون على التوالي، أي بارتفاع كل من المداخيل والنفقات بما يناهز نسبة 14٪.

أما النفقات المتعلقة بمداخيل الاستثمارات والتي تتزايد بدون انقطاع منذ سنة 1975، فقد أدت هذه السنة إلى انتقال الرصيد السلبي لهذا الركن من 1.503 مليون درهم إلى 2.212 مليون. ذلك أنه في الوقت الذي انخفض فيه عائد التوظيفات بالخارج من 152 مليون إلى 148 مليون، ارتفعت تكلفة الفوائد المؤداة عن الدين الخارجي بشكل فوري إذ بلغت 2.169 مليون بدلا من 1.522 مليون سنة 1979. وفي نفس الوقت، فان المبلغ الكلي للارباح والربيحات والاكرية الذي قام بتحويله الاجانب المقيمون بالمغرب نزل من 224 مليون إلى 192 مليون.

وقد تحددت الاداءات الخاصة بالعملات الحكومية من جهتها في ما قدره 2.819 مليون درهم، بينما ظلت تناهز 3.200 مليون في نهاية الثلاث سنوات الاخيرة. أما المداخيل التي تتمثل في نفقات تسيير السفارات والهيآت الدولية القائمة بالمغرب، فقد انتقلت من 262 مليون درهم إلى 291 مليون. وفي المجموع، تقلص عجز هذا الركن من 2.962 مليون درهم إلى 2.528 مليون، فلم يعد يمثل سوى ما يقرب من ربع الرصيد السلبي للسلع والخدمات من نظير 31٪ في السنة السالفة.

اداءات التحويل

أسفرت التحويلات دون مقابل عن فائض قدره 4.395 مليون درهم بدلا من 3.600 مليون سنة 1979. وقد نتج هذا التطور الملائم خصوصا عن الارتفاع المستمر لتحويلات العمال المقيمين بالخارج. ذلك أنه على الرغم من الصعوبات الاقتصادية التي تعرفها البلدان التي يوجد بها العمال المغاربة، فان التحويلات المذكورة بلغت ما يعادل 4.148 مليون درهم أي بزيادة نسبتها 12,2٪، وهي نسبة تقل عن ماسبق تسجيله سنة 1979 وبالاخص سنة 1978. وبالمقابل، فان خروج الاموال برسم المداخيل القابلة للتحويل من طرف الاجانب العاملين بالمغرب، أو بسبب الخروج النهائي لهؤلاء تقلص بمعدل 4.4٪.

أما تحويلات القطاع العمومي، فقد انخفضت فيما يتعلق بالنفقات وزادت فيما يرجع للمداخيل. وهكذا، فان الهبات التي قدمها هذا القطاع في إطار التعاون بين الحكومات، وكذا المدفوعات التي قام بها برسم مشاركته في تحملات تسيير المنظمات الدولية نزلت من 290 مليون درهم إلى 221 مليون، في حين أن المدخولات بهذا الرسم بلغت 405 ملايين مسفرة بذلك عن رصيد ايجابي قدره 184 مليون، عوضا عن عجز يعادل 52 مليون في السنة السابقة.

وفي النهاية، فقد سمح الفائض الاجمالي لاداءات التحويل بتمويل 44٪ من عجز ميزان السلع والخدمات بدلا من 37.6٪ سنة من قبل وأقل من الربع سنة 1977. وقد تمت تغطية الباقي بصفة اساسية بواسطة رؤوس الاموال غير النقدية وتسليفات صندوق النقد الدولي وبدرجة أقل بواسطة اقتطاع من احتياطيات الصرف.

رؤوس الاموال غير النقدية

باستثناء مبلغ 79 مليون درهم أي مايمثل مقابل قيمة 15.6 ملايين من حقوق السحب الخاصة التي منحها الصندوق الدولي في بداية السنة، و 781 مليون تمثل لجوء الالتجاء إلى التسهيل الموسع لهذه المنظمة، فقد وصل التدفق الصافي من رؤوس الاموال غير النقدية إلى 4.612 مليون درهم أي بانخفاض نسبته 20٪، بينما كان قد سجل ارتفاعا يناهز 3٪ سنة 1979. ذلك أن الموارد نزلت من 8.651 ماليون الى 8.233 في حين أن المدفوعات انتقلت من 2.887 مليون الى 3.621 مليون أي ما يمثل نسبة 44٪ من المداخيل.

فحركات رؤوس الاموال الخصوصية التي كانت قد خلفت فائضا قدره 437 مليون سنة 1979، أسفرت هذه السنة عن عجز مقداره 448 مليون يعزى إلى التطور الغير الملائم الذي عرفته القروض التجارية. فقد تراجعت التسهيلات التي يمنحها الخارج للمستوردين من 1.168 مليون إلى 547 مليون، وارتفعت في نفس الوقت القروض المقدمة من طرف المصدرين من 854 مليون إلى 1.183 مليون. ومن تم، فقد حل مكان الفائض البالغ 314 مليون الذي سجل في السنة السابقة، عجز قدره 636 مليون. وعلى النقيض من ذلك، أسفرت القروض والاستثمارات عن رصيد ايجابي بمبلغ 347 مليون بدلا من 146 مليون في السنة السالفة. فقد بلغت المداخيل 569 مليون أي بزيادة نسبتها 50٪ وتبلورت في تفويتات للعملات الخارجية بمقدار 526 مليون وإدماج للاحتياطيات بمبلغ 15 مليون واستعمال الودائع بحساب الرسمال بما قدره 21 مليون.

أما الالتجاءات الصافية التي قامت بها الدولة والمؤسسات العمومية لرؤوس الاموال الاجنبية، فقد تقلصت مرة أخرى إذ نزلت من 5.327 مليون درهم إلى 5.060 مليون. ذلك أن المبالغ المحصل عليها اتسعت من جديد بشكل خفيف حيث وصلت إلى 7.110 ملايين درهم، منها 852 مليون في شكل قروض تجارية و 6.238 مليون في شكل تسليفات بالعملات الاجنبية حصلت عليها الخزينة بصفة رئيسية من لدن المؤسسات المتعددة الجنسية ومن طرف الدول الصديقة في إطار التعاون الثنائي وداخل السوق الدولية للرساميل. وبموازاة ذلك، زادت تسديدات رأس المال بوتيرة أسرع وشملت بصفة أساسية أداء ثمن المشتريات السابقة بمبلغ 378 مليون وتسديدات الاقتراضات بالعملات الاجنبية وبالدرهم بما مقابل قيمته 1.647 مليون درهم عوضا عن 1.016 مليون في ختام السنة السابقة. هذا وتشمل الكلفة الاجمالية للدين العمومي الخارجي علاوة على مجموع هذه التسديدات مبلغا قدره 2.078 مليون درهم يمثل الفوائد المحصاة ضمن النفقات في ركن مداخيل الاستثمارات. ومن تم، فانها

(1) يرجع المبلغ الاجمالي إلى ...

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

وصلت إلى 4.103 ملايين درهم، أي ما يعادل 22,8٪ من مجموع المداخيل الخارجية، بعد أن كانت 20,7٪ سنة 1979 و 15,7٪ سنة 1978.

تنظيم العلاقات التجارية والمالية مع الخارج

لم يشهد تنظيم العمليات التجاريه في المجمل أي تغيير هام سنة 1980. فقد تم إعفاء بعض المواد من الايداع المسبق من أجل الاستيراد، في حين أن البرنامج العام للاستيرادات سجل تحويل بعض المنتوجات من لائحة «ج» إلى لائحة «ب» الخاضعة إلى رخصة إدارية، وخصوصا من الائحة الاخيرة إلى لائحة «أ» التي تضم المواد المستوردة بطريقة حرة، والتي ارتفعت حصتها تبعا لذلك من 27,4٪ إلى 34,1٪.

أما الاصلاحات التي ادخلت على اجراءات مراقبة الصرف فقد ظلت ضعيفة الاهمية، إذ لم تشمل الاصلاحات الجديدة سوى المسطرة الخاصة بعمليات الكفالة التي يقوم بها أحد المقيمين لصالح غير المقيم أو عكس ذلك، وكذا تخفيف الاجراءات المتعلقة بالتحويلات لفائدة الطلبة بالخارج.

ومن جهة أخرى، فقد تم في غشت 1980 إلغاء التوزيع الذي كان ساريا منذ سنة 1959 بين منطقة الفرنك ومنطقة التحويل وذلك بغية الاخذ بعين الاعتبار التغييرات التي طرأت في مجمال التسديد بين المغرب وباقي دول العالم. فمن هذا التاريخ فصاعدا لم يعد هناك تمييز سوى بين البلدان التي تجرى معها الاداءات بالعملات القابلة للتحويل، وبين تلك التي تجري معها التسديدات في إطار ثنائي وعددها ثلاثة. وفي الواقع، فان حساب التبادل مع إحدى هذه الدول الثلاث فقط هو الذي سجل بعض العمليات، وبهذه المناسبة، فقد اعيد تحديد شروط فتح وتسيير مختلف الحسابات بالعملات الأجنبية وبالدراهم القابلة للتحويل من حسابات الانتظار والرسمال التي يملكها الاجانب. وقد تم من جراء ذلك إدخال بعض التحسينات على الشروط المذكورة.

أما في مجال سياسة الصرف، فقد قامت السلطات خلال السنة بتقويم لمعدلات ترجيح العملات التي تدخل في سلة التسعير وذلك مراعاة للتغييرات التي طرأت على هيكل التسديدات والمبادلات مع الخارج. فمن نهاية سنة لاخرى، سجل سعر الدرهم بالنسبة للفرنك الفرنسي انخفاضا نسبته 2,8٪، كما شهد تراجعا بازاء جل عملات النظام النقدي الاوروبي. وقد تم أيضا تسجيل نسب انخفاض هامة بالمقارنة مع الجنيه الاسترليني والدولار الامريكي والين الياباني، وذلك نتيجة للتطور الخاص بهذه العملات. وفي الاخير، تقلصت قيمة الدرهم المحسوبة على أساس حق السحب الخاص بمعدل 10.9٪ (1).

إذا كان قد أمكن سنة 1980 الحد من اختلال العمليات الجارية لميزان الاداءات، وبالتالي تقليص الالتجاء إلى التمويل الخارجي، دون تخفيض مستوى احتياطيات الصرف بدرجة كبيرة، فان العجز التجاري يظل مع ذلك بالغ الاهمية ويكتسي طابعا بنيويا لاجدال فيه. من تم، فان وضع برنامج لتقويم الاختلالات لايبدو كافيا في حد ذاته لتدعيم الصادرات وتقليص اللجوء الى رؤوس الاموال الاجنبية. ولذلك، فانه يبدو ضروريا أكثر من أي وقت مضى أن تستخدم كل الوسائل لزيادة حجم الموجودات من العملات القابلة للتحويل مع الحرص على توظيفها توظيفا حسنا. إذ أن ضعف هذه الموجودات يشكل عائقا في طريق النمو الاقتصادي.

المالية العمومية

إن حرص السلطات على عدم تفاقم عجز قانون المالية قد حدى بها أثناء اعداد الميزانية إلى تقوية المداخيل العادية قدر المستطاع، وذلك باحداث ضريبة جديدة، ورفع معدل بعض الرسوم، ثم إلى الحد أكثر من الماضي من نمو النفقات الجارية وكذا إلى تحديد نفقات التجهيز فيما يتلائم وإمكانيات التمويل. وعلاوة على ذلك، وأمام الضغوط التي عانت منها الخزينة العمومية فيما قبل بدا من الضروري تمديد فترة استعمال التسبيق القانوني لبنك المغرب من 240 إلى 360 يوم.

هذا وقد ظهرت بعض الضغوطات في مرحلة التنفيذ منذ الاشهر الاولى من السنة بسبب ارتفاع سرعة النفقات، وخصوصا منها النفقات برسم المقاصة على إثر ما شهدته الاسواق الدولية من زيادة في أسعار المواد التي تستفيد من مساعدة صندوق المزانة. ومن تم، فقد بدا من اللازم أن يعاد النظر في حسابات الخزينة دون المغالاة في ارتفاع مستوى اللالتجاءات إلى التمويل الداخلي والخارجي. وفي إطار هذه الرؤيا الهادفة إلى اصلاح المالية العمومية وتصحيح التوازنات الاساسية، قامت السلطات العمومية بتعاون مع صندوق النقد الدولي بوضع ومناقشة برنامج يرمي إلى إصلاح الهياكل الاساسية على المدى المتوسط.

(1) يرجع للملحق الاحصائي رقم 57.

واعتبارا لاهمية التحملات العادية ولضروره الحفاظ على حجم الاستثمارات في مستوى يتلائم وتدعيم الجهاز الانتاجي، فقد سجل في النهاية، وعلى الرغم من كل الجهود المبذوله اختلال في العمليات الجاريه وعجز في الصندوق أكبر أهميه من العجز الذي تم تسجيله في مختتم السنة السالفة. هذا وقد كان تمويل حاجيات الخزينة صعبا مرة أخرى وذلك على الرغم من تعبئة التسليفات المقدمة من طرف صندوق النقد الدولي في إطار الاتفاق الموسع.

قانون المالية

لقد كان من الضروري إصلاح وضعية المالية العمومية عند نهاية المخطط الثلاثي 1978–1980 لكي تصبح ملائمة لمتطلبات الانتعاشة المرتقبة في إطار التصميم الخماسي 1981–1985. وذلك ما حدى بالسلطات العمومية التي تعين عليها في السنة الماضية قبول زيادة هامة في المكشوف إلى الحد من توسع هذا الاخير سنة 1980 إلى أقصى ما يمكن.

وفي هذا الصدد، تم تخفيض نفقات الاستثمار بشكل خفيف وذلك من 8,7 إلى 8,4 ملايير درهم، في حين أن تقديرات الميزانية العادية، التي كانت أكبر حصة من تحملاتها الاضافية ناتجة عن نفقات الموظفين، أظهرت فائضا طفيفا. إلا أن الحسابات الاخاصة، التي تشمل على الخصوص بعض القروض المفتوحة للدفاع الوطني ومساهمات الدولة وتمويل الجماعات المحلية قد شهدت تحملاتها ترتفع بأسرع من المساعدات المخصصة لها، بحيث أسفرت في النهاية عن عجز يساوى ضعف الرصيد السلبي للسنة السابقة.

وفي المجموع، فان النفقات والمداخيل العمومية التي أدرجت على التوالي بمبلغ 29,8 و 20.6 ملايير درهم خلفت عجزا يناهز 9 مليارات أي ما يفوق قليلا عجز سنة 1979، وتم تغطيته، كما كان الشأن في السنة الفارطة إلى حدود 6,3 ملايير بواسطة مجلوب الاقتراضات الطويلة الاجل المتعين الحصول عليها بالسوقين الداخلي والخارجي.

وعلى هذا الاساس، فان النفقات والمداخيل تكون قد زادت على التوالي بنسبة 9,1٪ و 11٪ بدلا من 9,3٪ و 3,5٪ في السنة الماضية، وهي نسبة تقل عن معدل النمو البالغ 13٪ والمرتقب فيما يرجع للناتج الداخلي المجمل بالاسعار الجارية.

ويذكر الجدول التالي بأهم مجموعات الميزانية المرتقبة خلال السنتين الاخيرتين :

بملايين الدراهم	سقوف التحملات		الموارد		الارصدة	
	1979 (1)	1980	1979 (1)	1980	1979 (1)	1980
الميزانية العامة	22 360	23 563	20 233 (2)	21 666 (2)	– 2 127	– 1 897
– التسيير	11 424	12 635				
– الاستثمار	8 736	8 428				
– الدين العمومي	2 200	2 500				
الميزانيات الملحقة	1 106	1 154	1 106	1 154	–	–
الحسابات الخاصة	8 818	5 038	3 442	4 168	– 376	– 870
قانون المالية	27 284	29 755	24 781	26 988	– 2 503	– 2 767

(1) قانوني المالية الاصلي والمصحح.

(2) منها 13.933 مليون درهم بالنسبة لسنة 1979 و 15.410 مليون فيما يرجع لسنة 1980 تمثل الموارد العادية و 6.300 مليون و 6.350 مليون على التوالي تمثل مداخيل الاقتراضات الداخلية والخارجية.

نفقات الميزانية العامة

بلغت النفقات المدرجة ضمن الميزانية العامة 23.563 مليون درهم منها 8.428 مليون برسم ميزانية التجهيز التي انخفضت بعض الشيء و 15.135 مليون برسم الميزانية العادية التي شهدت نموا نتج عن تحملات التسيير وكذا عن نفقات الدين العمومي وبلغ نسبة 11.1٪ عوضا عن 14.8٪ سنة من قبل. فقد أدرجت نفقات التسيير بمبلغ 12.635 مليون درهم في نطير 11.424 مليون مسجلة بذلك ارتفاعا نسبته 10.6٪ وهو دون الاتساع الذي سبق تسجيله سنة 1979 والذي بلغ نسبة 20.6٪. هذا وقد تم تخصيص الجزء الاكبر من القروض الاضافية لنفقات الموظفين بسبب إحداث ما يزيد على 47.000 وظيفة مدنية وعسكرية وكذا بسبب تطبيق رفع الاجور الذي تقرر في شهر مايو 1979. وهكذا، فقد تم توسيع نفقات الموظفين إلى 7.784 مليون أي بزيادة قدرها 745 مليون أو ما نسبته 10.6٪ بالمقارنة مع القروض المفتوحة سنة 1979. أما نفقات المعدات، وأشغال الصيانة الكبرى فقد قدرت بمبلغ 2.079 مليون درهم أي بارتفاع يفوق نسبة 20٪ وذلك على الخصوص

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

لصالح الجماعات المحلية والتعليم العالي والدفاع الوطني. ومن الملاحظ أن الوزارات الثلاث التي تستفيد من أكبر حصة من الاعتمادات وهي التربية الوطنية والدفاع الوطني والداخلية والتي سبق لها أن استجلبت في السنة الماضية أهم جزء من القروض الجديدة، قد خصصت لها هذه السنة أيضا أكبر حصة من الاعتمادات. أما باعتبار نوعية النفقات فقد منحت نسبة 40٪ من مخصصات الميزانية برسم نفقات الموظفين والمعدات إلى الوزارات ذات الصبغة الاجتماعية و 34٪ لنفقات الامن و 12٪ إلى الوزارات المهتمة بالشؤون الاقتصادية. وأخيرا، فان التحملات المشتركة حيث تدرج على الخصوص المبالغ التي تقدمها الدولة لصندوق الموازنة وللمكتب الوطني المهني للحبوب والقطاني لدعم أسعار بعض المواد الاساسية حددت في مبلغ 1.372 مليون درهم بعد أن سبق لها أن انتقلت من 898 مليون سنة 1978 إلى 1.310 ملايين سنة 1979

ومن جهة أخرى، فقد تم تخصيص 2.500 مليون درهم لتحملات الدين العمومي. وقد ارتفع هذا المبلغ بـ : 300 مليون وهو يمثل كالسنة السابقة ما يربو قليلا على 16٪ من الميزانية العادية.

أما نفقات التجهيز التي سبق لها أن ارتفعت قليلا سنة 1979، فقد نزلت هذه السنة من 8.736 إلى 8.428 مليون درهم منخفضة بذلك بنسبة 3,5٪. وقد تم تخصيصها بالدرجة الاولى إلى إنهاء الاشغال والبرامج الجارية وكذا إلى التحملات ذات الصبغة الاجتماعية والثقافية.

وقد ظلت الادارات ذات الاهتمام الاقتصادي على رأس المستفيدين من هذه النفقات إذ بلغت القروض المخصصة لها حوالي 6.000 مليون درهم أي في نفس مستوى السنة الفارطة. إلا أن توزيع القروض داخل هذه المجموعة شهد بعض التغيير. وهكذا، فان المبالغ المخصصة لوزارة المالية والتي لا تزال تمثل أكبر حصة من المجموع وذلك من أجل تمكين هذه الوزارة من مواجهة مختلف الاعمال الرامية إلى توجيه أو تدعيم النشاط الاقتصادي، قد تقلصت بنسبة 17٪ إذ نزلت من 3.131 إلى 2.599 مليون درهم، في حين أن المبالغ المخصصة لوزارة التجهيز التي كلفت بانجاز أشغال أساسية في ميداني التعليم والرياضة انتقلت من 1.146 إلى 1.679 مليون درهم مرتفعة بذلك بنسبة 47٪. وقد خصصت القروض الاكثر أهمية بعد ذلك إلى الدفاع الوطني بنفس مبلغ السنة السالفة أي 1.500 مليون درهم، ثم إلى الفلاحة بمبلغ 777 مليون توجه بالاخص إلى أعمال التشجير والمحافظة على الاراضي وإلى إصلاح المناطق المسقية، ثم الى التربية الوطنية بمبلغ 526 مليون درهم.

مداخيل الميزانية العامة

لقد تم تقدير المداخيل بما في ذلك مجلوب الاقتراضات بمبلغ 21.666 مليون درهم، فوصل بذلك معدل زيادتها 7,1٪ مقابل 5,4٪ فيما يخص النفقات من نفس النوع، الشيء الذي كان يسمح بارتقاب تقلص عجز الميزانية العامة من 2.127 إلى 1.897 مليون درهم وذلك بفضل زيادة الموارد العادية.

ذلك أن التقديرات الخاصة بالاقتراضات شملت حجما إجماليا قدره 6.350 مليون وهو مبلغ قار تقريبا منذ سنتين. إلا أنه كان من المتعين اللجوء بشكل أكبر إلى السوق المالية الوطنية أي بمبلغ 1.350 مليون بدلا من 800 مليون سنة 1979، بينما تنخفض التسليفات الخارجية من سنة لاخرى من 5.500 إلى 5.000 مليون من الدراهم.

وقد وصلت المداخيل العادية إلى 15.316 مليون درهم أي بزيادة نسبتها 10٪ بالمقارنة مع المداخيل التي كانت منتظرة لسنة 1979، فمثلت بذلك نحو 70٪ من مجموع الموارد المرتقبة. وقد أدرجت مساهمات المكتب الشريف للفوسفاط بارتفاع خفيف أي بمقدار 1.000 مليون درهم موزعة بأقساط متساوية بين الضريبة على الارباح المهنية وبين المدفوعات برسم الاحتكارات. أما المداخيل الجبائية الاخرى، فقد قدرت بمبلغ 13.365 مليون في نظير 12.157 مليون سنة 1979، فلم تتجاوز بذلك نسبة نموها 10٪ على الرغم من إقرار المساهمة الاستثنائية التي كانت قد أحدثت سنة 1979 تمنح كضريبة تسمى «المساهمة من أجل التضامن الوطني» والتي تعتمد كقاعدة لها كلا من المرتبات والاجور، والارباح المهنية ومداخيل الاكرية والمداخيل الفلاحية وكذا العائدات التقديرية للاراضي غير المبينة. هذا ويتبين من مقارنة نسبة الزيادة المذكورة مع نسب الثلاث سنوات الاخيرة أن هناك تباطؤ في نسق توسع الاقتطاعات، مما قد يكون ناتجا عن الحدود التي وصلها الضغط الجبائي.

وقد واصلت السلطات مجهوداتها الرامية إلى تحسين توزيع التحمل الجبائي، وذلك بادخالها بعض التغييرات على النظام الجبائي القائم. كما أقرت أيضا التصريح بالهوية الجبائية الذي سيساهم في تسهيل تطبيق الضريبة العامة على الدخل.

تنفيذ قانون المالية

بلغ مجموع المداخيل العادية على أساس أرقام لازالت مؤقتة 15.072 مليون درهم، فزاد بذلك، كما كان مرتقبا في قانون المالية بنسبة 9,3٪ وهي نسبة تقل بمعدل النصف عن سنة لاخرى. وقد وصلت نفقات الدولة في نفس الوقت إلى 16.167 مليون مرتفعة بذلك بنسبة 24,4٪ في نظير 17,7٪ في السنة السابقة. ونظرا لكون هذه النفقات تجاوزت الحد الاعلى المنصوص عليه في قانون المالية، فقد استلزمت اللجوء إلى حسابات التسبيقات، خصوصا من أجل تسديد المساعدات لاسعار استهلاك بعض المواد الضرورية، تلك المساعدات التي تجاوزت ثلاث مرات ما كان مرتقبا لها في بداية السنة (1).

ولذلك، فان توازن العمليات الجارية الذي تم تحقيقه باستمرار منذ سنة 1972 قد اختل هذه السنة إذ سجل عجز يفوق مليار درهم مكان الفائض البالغ 802 مليون والذي سبق تسجيله سنة 1979. وقد أثر هذا الوضع على المبالغ المخصصة لنفقات الاستثمار التي وصلت إلى 7.843 مليون أي بانخفاض نسبته 13٪ بالقياس للسنة الماضية حيث كانت قد شهدت انتعاشة ملموسة معدلها 36٪. وبينما كان استعمال اعتمادات التجهيز المخصصة في إطار قانون المالية للسنة كليا تقريبا سنة 1979، فان نسبته لم تصل إلى 90٪ سنة 1980.

واعتبارا لتحمل الخزينة لارصدة التسيير السلبية للميزانيات الملحقة، ولاداء النفقات التي تم الامر بصرفها فيما قبل، واعتبارا لادماج فائض الحسابات الخاصة، فان عجز الصندوق بلغ في النهاية 8.489 مليون درهم عوضا عن 7.221 مليون في السنة السالفة، فمثل بذلك وكما كان الشأن سنة 1979 حوالي 12,5٪ من الناتج الداخلي المجمل.

ومن أجل تمويل هذه الحاجيات بعد تصحيحها بادماج رصيد «العمليات للحفظ وللتسوية»، فقد التجأت الخزينة في نفس الحدود الهامة لسنة 1979 إلى الاقتراضات الخارجية وذلك بمبلغ 4.885 مليون درهم. كما توصلت أيضا بما يعادل 781 مليون درهم من لدن صندوق النقد الدولي برسم التمويل الموسع، وحصلت أخيرا في السوق الداخلية على 2.986 مليون درهم، منها 1.962 مليون في شكل وسائل ذات صبغة نقدية والتي مولت 23٪ من عجز الصندوق بدلا من 26٪ في السنة الفارطة. وقد مثلت تسهيلات معهد الاصدار 42٪ مقابل 29٪ من الموارد الداخلية، بينما تقلصت مساهمة الودائع لدى الخزينة ولدى مركز الشيكات البريدية من 22٪ إلى أقل من 6٪.

ويبين الجدول التالي حركة تطور مجموع عمليات الخزينة خلال السنتين المنصرمتين :

بملايين الدراهم	1979	1980
المداخيل العادية	13 802	15 092
النفقات العادية	13 000	16 167
الرصيد العادي	+ 802	— 1 075
أموال المساعدة للميزانيات الملحقة	165	144
نفقات التجهيز	9 016	7 843
عجز الميزانية	— 8 049	— 8 774
عجز الميزانيات الملحقة	—	— 30
رصيد الحسابات الخاصة	+ 853	+ 976
أموال مخصصة لنفقات تم الامر بصرفها	— 25	— 661
عجز الخزينة	**— 7 221**	**— 8 489**
التمويل	**+ 7 221**	**+ 8 489**
التسليفات الخارجية	+ 4 795	+ 4 885
تسليف صندوق النقد الدولي	—	+ 781
الاقتراضات الداخلية	+ 1 190	+ 1 555
(منها السندات المكتتبة من طرف البنوك)	(+ 592)	(+ 1 001)
الودائع لدى الخزينة ولدى مركز الشيكات البريدية	+ 550	+ 172
(منها الودائع ذات الصبغة النقدية) (1)	(+ 578)	(— 298)
التسبيقات الاجمالية لبنك المغرب	+ 715	+ 1 259
عمليات للحفظ وللتسوية	— 29	— 163

(1) ودائع الخواص، الودائع من أجل الاستيراد وغيرها من ودائع البنوك لدى الخزينة العامة ولدى مركز الشيكات البريدية.

المداخيل

وصلت المداخيل الجارية سنة 1980 إلى 15.092 مليون درهم مسجلة بذلك زيادة نسبتها 9,3٪. وهي نسبة مطابقة لتقديرات قانون المالية ولكنها تقل بمرتين عن معدل السنة السابقة. ذلك أن مساهمات المكتب الشريف للفوسفاط لم تتجاوز قط 800 مليون درهم عوضا عن 1.000 مليون التي كانت مرتقبة. وقد مثلت، كما كان الشأن سنة 1979 ما يربو قليلا على 5٪ من الموارد العادية، وذلك في الوقت الذي نزلت فيه الموارد المختلفة إلى 707 ملايين بعد أن وصلت بصفة استثنائية إلى 1.158 مليون في السنة السالفة على إثر تحويل أموال المساعدة من طرف الوزارات. وعلى النقيض من ذلك فان المداخيل الجبائية التي بلغت 13.585 مليون درهم عرفت ارتفاعا ملموسا نسبته 13,7٪، فاصبحت تمثل 90٪ من مداخيل السنة مقابل 86,5٪ سنة 1979.

(1) يرجع للملحقات الاحصائية رقم 37 و 38 و 39.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

غير أن هذا التطور يشمل تباطؤا في نسق نمو المداخيل برسم الضرائب الذي كان قد بلغ 17,2٪ في السنة الفارطة. وبالاضافة إلى ذلك، فان حصة الضرائب المباشرة التي لم تفتأ تتقوى منذ 1976 شهدت بعض التقلص إذ نزلت من 26,8٪ إلى 24,3٪ وذلك بسبب زيادة المساهمات المباشرة بنسبة تقل عن 3٪ في حين أن الضرائب الغير المباشرة زادت بمعدل 17,7٪. هذا وقد تم الحفاظ على مستوى الضغط الجبائي الذي يحسب كنسبة بين الاقتطاعات الجبائية والناتج الداخلي المجمل في معدل 20,6٪ بعد أن كان قد عرف بعض الارتفاع سنة 1979.

ويبين التوزيع بحسب فئات الضرائب شبه استقرار في الاقتطاعات المباشرة المفروضة على المداخيل، تلك الاقتطاعات التي سبق لها أن سجلت نموا خلال السنوات الاخيرة، بلغت نسبته 22٪ سنة 1979. أما هذه السنة، فلم تجلب سوى 3.298 مليون درهم في نظير 3.202 مليون في السنة السابقة. ذلك أن مختلف التدابير الرامية إلى محاربة التدليس والتملص الجبائي وكذا اداءات الضرائب المترتبة على السنوات السابقة والتي كانت قد ساهمت في زيادة التحصيلات بشكل ملموس فيما قبل، تبدو وقد فقدت من قوتها، في حين أن «المساهمة من أجل التضامن الوطني» التي تم إقرارها مؤخرا والتي كان من المنتظر أن تجلب 300 مليون درهم لميزانية 1980 لم تعط المردود المرتقب لها بسبب التأخير الحاصل في إصدار جداول المكلفين. وعلى العكس من ذلك، فقد زاد مجلوب الجباية الغير المباشرة بشكل ملموس إذ وصل في المجموع إلى 10.287 مليون درهم بدلا من 8.742 مليون في السنة السالفة. وقد بلغت حقوق الجمرك 3.530 مليون مسجلة بذلك أكبر نسبة نمو وهي 21,9٪ مما يعزى إلى زيادة حجم المبادلات مع الخارج وإلى الاثر الكلي لرفع نسبة الرسم الخاص على الاستيراد من 12٪ إلى 15٪ والذي كان قد جرى ابتداء من النصف الثاني من سنة 1979. أما الضرائب الغير المباشرة بالمعنى الضيق والمفروضة على مبلغ المعاملات وعلى الاستهلاك، فقد جلبت 5.413 مليون درهم أي بزيادة قدرها 754 مليون أو ما نسبته 16,2٪ بسبب الارتفاع المستمر في القاعدة التي تحسب على أساسها الضرائب، وبسبب إحداث اقتطاعات خاصة وزيادة نسبة الرسوم المطبقة على بعض الفئات من الخدمات الخاصة. وفيما يتعلق باداءات حقوق التسجيل والتنبر المترتبة على العمليات وغيرها والتي سبق لها أن زادت بشكل قوي في السنة السالفة بما نسبته 42,5٪، فقد ارتفعت هذه السنة بمعدل 13,3٪ إذ بلغت 1.344 مليون درهم.

وفي الاخير، ومن بين الموارد غير الجبائية فان المدفوعات برسم مداخيل الاحتكارات والاستغلالات من غير مدفوعات المكتب الشريف للفوسفاط قد نزلت من 215 إلى 158 مليون درهم، بينما ظلت مداخيل أملاك الدولة تقرب من 50 مليون درهم.

النفقات

بلغت التحملات الاجمالية للخزينة 24.010 ملايين درهم بدلا من 22.016 مليون سنة 1979 مسفرة بذلك عن زيادة نسبتها 9٪. وإذا كان هذا المعدل يقل بوضوح عن معدل السنة السابقة البالغ 24,5٪، فان نوع التحملات الجديدة يختلف كثيرا من سنة لاخرى. ذلك أنه في الوقت الذي كان التطور السابق مرتبطا بارتفاع الاستثمارات العمومية وبدرجة أقل بزيادة نفقات التسيير، فقد لوحظ سنة 1980 تقلص في مجهود التجهيز بنسبة 13٪ وارتفاع في التحملات العادية للدولة بمعدل 24,4٪.

فقد وصلت هذه الاخيرة إلى 16.167 مليون درهم مسجلة بذلك نموا قدره 3.167 مليون، مما يرجع بنسبة تفوق النصف إلى نفقات الادارات وبالنسبة للباقي إلى تحملات الدين العمومي وكذا إلى المدفوعات برسم المساعدات للاستهلاك. فقد بلغت كلفة تسيير المصالح العمومية 11.761 مليون درهم أي بزيادة قدرها 1.659 مليون أو ما نسبته 16,4٪ عوضا عن 12,9٪ سنة 1979. وقد نتج هذا التطور عن ارتفاع نفقات الموظفين المترتب بدوره عن زيادة عدد الوظائف، كما نتج عن اقتناءات المعدات وعن اشغال الصيانة الكبرى. وقد انتقلت الاداءات برسم الدين العمومي المباشر للخزينة من 2.287 إلى 2.979 مليون درهم. وهذا المبلغ الذي يشمل تسديدات رؤوس الاموال الطويلة الاجل في حدود 1.255 مليون، وأداء الفوائد إجماليا في حدود 1.724 مليون، قد عرف زيادة قدرها 692 مليون درهم أو ما معدله 30,3٪ الشيء الذي يعزى بنسبة 86٪ إلى الدين الخارجي. ذلك أن التسديدات للخارج وصلت في المجموع إلى 2.262 مليون، خصص النصف منها تقريبا لتسديد الرسمال، بينما بلغت النفقات برسم الدين الداخلي 717 مليون منها 525 مليون لتغطية الفوائد. وفي المجموع، فقد استوعبت خدمة الدين العمومي بما نسبته 19,7٪ من الموارد العادية للدولة مقابل 16,6٪ سنة 1979 و 14,6٪ سنة 1978. أما فيما يتعلق بالمساعدات للاستهلاك التي تتحملها الخزينة، فقد وصلت إلى 1.427 مليون درهم، خصصت منها 935 مليون إلى صندوق الموازنة و 492 مليون للمكتب الوطني المهني للحبوب والقطاني، وذلك في نظير 611 مليون درهم سنة 1979، مما ساهم في ظهور عجز على مستوى الميزانية العادية. ذلك انه في الوقت الذي وضعت فيه التقديرات في بداية السنة على أساس 452 مليون درهم، فان الزيادات في الاسعار الدولية التي طرأت في منتصف السنة ادت بالدولة ليس فقط لتوسيع مساعداتها، بل كذلك إلى رفع أسعار كل الموارد التي تستفيد من المساعدة وخصوصا منها المواد النفطية والتي استلزمت وحدها نفقات قدرها 203 ملايين درهم، بينما كانت قد جلبت سنة 1979 فائضا قيمته 359 مليون.

وفي المجموع، فقد أسفرت الميزانية العادية عن عجز قدره 1.075 مليون درهم، الشيء الذي لم يحدث منذ سنة 1972، عوضا عن فائض بمبلغ 802 مليون في السنة الفارطة. ومن تم، فقد تباطأ نسق إنجاز برامج التجهيز حيث لم تتجاوز الاداءات في هذا الصدد 7.843 مليون درهم بدلا من 9.016 مليون سنة 1979. غير أنه ينبغي أن يضاف إلى هذه الاداءات تسديد النفقات التي تم الامر بصرفها خلال الميزانيات السابقة والتي بلغت 661 مليون درهم مقابل 25 مليون فقط سنة 1979. وبالتالي، فان نسبة الانخفاض لا تتجاوز 6٪ من سنة لاخرى. وإذا ما اعتبر أخيرا تحمل الخزينة لعجز التسيير الذي شهدته الميزانيات الملحقة، وعلى الرغم من الفوائض التي خلفتها الحسابات الخاصة وقدرها 976 مليون درهم، فان عجز الصندوق وصل إلى 8.489 مليون درهم في نظير 7.221 مليون في نهاية السنة المنصرمة.

تمويل عجز الخزينة

لقد تفاقم اختلال وضعية الخزينة من جديد سنة 1980 بينما كانت السنة الاولى من المخطط الثلاثي قد شهدت بداية فترة إصلاح وضعية المالية العمومية. بيد أنه يجدر التأكيد بأنه لم يمكن الحصول على هذه النتيجة سنة 1978 إلا بواسطة تقليص نفقات التجهيز، وبأن اختلال سنة 1979 كان مرتبطا بارتفاع بنفس الاهمية لهذه النفقات، إذ ظلت التحملات العادية تزيد خلال هتين السنتين بنسق يناهز 17٪.

وعلى النقيض من ذلك، فان زيادة التحملات الجارية هذه السنة والتي ارتبطت على الخصوص بالارتفاع غير المرتقب في المساعدات للاستهلاك، قد صاحبها انخفاض في الاستثمارات. وأمام العجز المتزايد الذي نتج عن ذلك، واعتبارا للاحتياطيات المتاحة من الصرف، فقد تعين على الخزينة اللجوء بنفس الاهمية للسنوات السابقة إلى رؤوس الاموال الاجنبية التي بلغت 4.885 مليون درهم، ومكنت من تغطية 56٪ من حاجيات الصندوق. وعلاوة على ذلك، فقد تم الحصول على 781 مليون درهم في إطار التمويل الموسع لصندوق النقد الدولي. وأخيرا، لجأت الخزينة إلى التمويل الداخلي في حدود 2.986 مليون درهم منها 1.259 مليون قدمها معهد الاصدار أي ما نسبته 42,2٪ في نظير 29,1٪ في السنة السابقة. وبالاضافة إلى هذا، ومن أجل تسهيل عمليات خزينة الدولة، فان مدة استعمال التسبيق القانوني الذي يمنحه بنك المغرب في حدود عشر مداخيل الميزانية العادية للسنة السابقة قد تم رفعها من 240 إلى 300 يوم في إطار قانون المالية لسنة 1980. أما وسائل التمويل ذات الصبغة النقدية، فقد انتقلت من 1.885 مليون إلى 1.962 مليون وسمحت بتغطية 23٪ من العجز الاجمالي بدلا من 26٪ سنة 1979 و 48,7٪ سنة 1978. وقد كانت بذلك تندرج ضمن الحدود التي وضعها برنامج التصحيح الذي وافق عليه صندوق النقد الدولي.

التعليقات الخارجية

تتمثل التعليقات الخارجية في إجمالي رؤوس الاموال الطويلة الاجل وفي القروض المتوسطة والقصيرة الاجل الصافية من الاستهلاك. وقد جلبت في المجموع ما يعادل 4.885 مليون درهم، تم الحصول عليها بصفة أساسية داخل السوق المالية الدولية. اما الباقي، فقد تأتى من المساعدة الاعتيادية التي تقدمها المؤسسات الدولية والجهوية أو في إطار التعاون الثنائي في شكل مساعدة لانجاز بعض المشاريع أو مساعدة لميزان الاداءات.

الاقتراضات الداخلية

جلبت الاقتراضات الداخلية للخزينة ما قدره 1.555 مليون درهم بدلا من 1.190 مليون في السنة السابقة، وذلك بفضل ارتفاع محفظة السندات العمومية للجهاز البنكي من 5.286 إلى 6.287 مليون درهم. فقد تمثلت القروض الجديدة التي قدمتها البنوك والتي فاقت المليار درهم مقابل 592 مليون سنة 1979 في حدود 440 مليون درهم في شكل سندات لمدة سنة بمعدل فائدة نسبته 2٪ تم الاكتتاب فيها باستعمال الجزء المحرر من الاحتياطي النقدي الذي خفض معدله بتاريخ 25 دجنبر من 4٪ إلى 0,5٪ من التزامات البنوك. أما الاقتراضات لاجل متوسط وطويل، والتي تم الحصول على الجزء الاكبر منها من لدن صندوق الايداع والتدبير وشركات التامين، فقد بقيت في نفس مستواها في سنة 1979 أي 561 مليون درهم.

الودائع لدى الخزينة ولدى مركز الشكات البريدية

وعلى النقيض من ذلك، فان زيادة الودائع لدى المحاسبين العموميين لم تتجاوز 172 مليون درهم عوضا عن 550 مليون في السنة السابقة. ويرجع ذلك الى تقلص قدره 298 مليون في الودائع ذات الصبغة النقدية نتج في آن واحد عن انخفاض حجم المبالغ المودعة من طرف البنوك لدى الخزينة والتي كانت قد اتسعت بشكل

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

استثنائي في السنة السابقة، وعن انخفاض بمقدار 118 مليون في ودائع المؤسسات والخواص. وعلى العكس من ذلك شهدت الودائع من أجل الاستيراد ارتفاعا جديدا قدره 113 مليون درهم.

الاتجاهات الى معهد الاصدار

بلغ مجموع الديون الاجمالية لبنك المغرب على الخزينة 8.126 مليون درهم في 31 دجنبر 1980 عوضا عن 6.867 مليون فيما قبل ذلك بسنة، مسجلا بذلك توسعا قدره 1.259 مليون أي ما يفوق بكثير ما تم تسجيله من زيادات عند نهاية السنتين الفارطتين.

فقد منح للدولة في شهر أبريل تسبيق اتفاقي جديد مقداره 1.500 مليون درهم، ارتفع إثره حجم التسبيقات من هذا النوع الى 5.500 مليون. كما أن التسبيق القانوني الذي يقدم في حدود عشر المداخيل العادية للخزينة قد زاد بمقدار 206 ملايين، إذ بلغ حجمه 1.534 مليون. وقد تم استعماله لمدة 300 يوم وكان معبئا كليا عند نهاية السنة. اما التسبيقات غير المباشرة والتي تمنح على أساس الكمبيالات الجمركية والسندات الالزامية المكفولة، فقد انخفضت على النقيض من ذلك من 1.347 إلى 862 مليون. وفي الاخير، سجل الرصيد الدائن للحساب البريدي الجاري لمعهد الاصدار ارتفاعا قدره 38 مليون درهم من نهاية سنة لاخرى.

وبالتالي، فان تسبيقات معهد الاصدار قد مكنت إجماليا من تغطية 14.5٪ من عجز صندوق الدولة، وهو المعدل الذي سبق له ان انخفض إلى أقل من 10٪ في آخر السنة السابقة. كما أن حصة هذه التسبيقات ضمن وسائل التمويل الداخلية ذات الصبغة النقدية قد ارتفعت من جديد، إذ انتقلت في ظرف سنة من حوالي 38٪ إلى ما يربو على 64٪ فسمحت بذلك بتعويض جزء من التقلص الذي عرفته الودائع لدى الخزينة.

حركة تطور النقد

شهد نسق نمو المجموعة النقدية من جديد تباطؤا ملحوظا. فبعد أن سبق له أن تراجع في السنة السابقة من 21.3٪ إلى 14.3٪، فقد كان محدودا في نسبة 10.9٪ من نهاية سنة لاخرى، وهو معدل يقل عن نسبة نمو الناتج الداخلي المجمل بالاسعار الجارية والذي قدر بـ : 11.6٪. وهذا الفرق وإن كان ضئيلا، فانه يبين مع ذلك انعكاسا في الاتجاه بالنسبة للتطور الملاحظ منذ عدة سنوات. أما على اساس المتوسط السنوي، فلم تتجاوز نسبة توسع المجموعة النقدية 12,4٪ بدلا من 20.5٪ سنة 1979.

وهكذا، فان الطابع المميز للسنة على الصعيد النقدي يكمن في السرعة المحدودة جدا لخلق وسائل التمويل. ويمكن الوقوف على ذلك بالرجوع إلى تغيرات الانشاء المذكور بالمتوسط السنوي منذ سنة 1975، فقد كانت هذه الاخيرة تفوق دائما نسبة 20٪ باستثناء سنة 1978 حيث تجلت الآثار الاولى لمخطط الاصلاح 1978ـ1980 في زيادة للمجموعة النقدية بمعدل 15.6٪. ويبدو هذا الميل نحو الانخفاض متمشيا مع الاهداف التي تم تحديدها في بداية السنة والرامية إلى تخفيف وطأة التوترات التي تضغط على الاسعار وعلى ميزان الاداءات. وفي هذا الصدد، فقد تم الحرص بالدرجة الاولى على الحفاظ على مستوى الاحتياطيات من الصرف من جهة، وعلى الحد من توسع القروض الداخلية من جهة أخرى. ولذلك، فان السلطات النقدية واصلت العمل بسياسة تأطير السلف. إلا أنها سمحت مع ذلك بتوسع القروض إلى القطاعين العمومي والخصوصي بما يتلاءم والنمو الاقتصادي وحاجيات الانشطة ذات الاولوية. كما حدت في البحث عن تحسين توزيع الموارد وتقوية التوفير وذلك برفعها في شهر اكتوبر لمعدلات الفائدة.

وقد تميز تطور مقابلات المجموعة النقدية من نهاية سنة لاخرى بتقلص طفيف للموجودات الخارجية، وبارتفاع أقل من سنة 1979 للديون على الخزينة وبزيادة في القروض للاقتصاد بنفس سرعة السنة الفارطة. وفي نفس الوقت، فان نمو تداول العملة الائتمانية والنقود المعدنية كان أقل سرعة من السنة الماضية، بينما زادت شبه العملة بشكل ملموس (1).

المجموعة النقدية

بلغت الموجودات النقدية وشبه النقدية 30.827 مليون درهم عند 31 دجنبر 1980 مسجلة بذلك من سنة لاخرى ارتفاعا نسبته 10.9٪ وهي نسبة تقل عما تم تسجيله في السنة السابقة حيث كان معدل الزيادة قد بلغ 14.3٪.

وقد كان تطور الموجودات المذكورة خلال السنة مشابها لتطور السنة الفارطة، إذ كان بسيطا إلى غاية شهر مايو. والسبب الرئيسي في ذلك هو الانخفاض المتزايد للموجودات الخارجية، ثم أصبحت سرعته ملحوظة خلال شهري يونيو وغشت بسبب ارتفاع حاجيات الخزينة بالدرجة الاولى وتوسع القروض للاقتصاد فيما بعد. وقد تقلصت المجموعة النقدية بعض الشيء بعد تم تسجيل دخول مبالغ هامة من العملات الصعبة، كما تم تخفيض قوي في معدل الاحتياطي النقدي، وتم تخصيص المبالغ التي تحررت على إثر ذلك للاكتتاب في السندات العمومية. وقد أسفر كل هذا عن يسر في مالية الخزينة التي أدت نفقاتها إلى ارتفاع المجموعة النقدية بنسبة تعادل ثلث توسعها السنوي.

بملايين الدراهم	1977 المبالغ	1978 المبالغ	1978 التغيرات %	1979 المبالغ	1979 التغيرات %	1980 المبالغ	1980 التغيرات %
ا. الموجودات النقدية	17 665	20 639	15,5+	23 354	13,2+	25 314	8,4+
النقود الائتمانية	6 651	7 677	15,4+	9 021	17,5+	9 808	8,7+
النقود الكتابية	11 214	12 962	15,6+	14 333	10,6+	15 506	8,2+
ب. الموجودات شبه النقدية	2 180	3 672	68,4+	4 432	20,7+	5 513	24,4+
منها :							
الودائع من أجل الاستيراد ..	—	(713)	—	(751)	(5,3+)	(864)	(15,0)
المجموعة النقدية الكلية (ا + ب)	19 845	24 311	21,3+	27 786	14,3+	30 827	10,9+

يبين الجدول أعلاه أن نسق نمو الموجودات النقدية لم يفتأ يتباطؤ خلال الثلاث سنوات الاخيرة، إذ بلغ 8.4٪ بدلا من 13,2٪ سنة 1979 و 15,5٪ سنة 1978 ذلك أن العملة الكتابية لم تزد بأكثر من 8,2٪ مقابل 10,6٪ في السنة السابقة، بينما لم تتجاوز نسبة توسع العملة الائتمانية 8,7٪ عوضا عن 17,5٪ في السنة الفارطة. وعلى النقيض من ذلك، فان الزيادة القوية التي تشهدها الموجودات شبه النقدية تدعمت من جديد إذ انتقلت من 20.7٪ إلى 24,4٪. ويرجع الفضل في جزء من ذلك الى رفع معدلات الفائدة الدائنة خلال الربع الاخير من السنة.

هذا ويؤكد تطور حصص مختلف مكونات المجموعة النقدية الاتجاهات الملاحظة فيما سبق. فقد استمرت تقوية الحصة النسبية لشبه العملة، إذ انتقلت في ظرف سنة من 15,9٪ إلى 17,9٪، في حين أن حصة العملة الكتابية انخفضت من 51,6٪ الى 50.3٪. بينما تزالت حصة العملة الائتمانية من 32,5٪ إلى 31,8٪.

العملة الائتمانية

بلغ تداول النقود الائتمانية 9.808 ملايين درهم، فلم يزد بذلك من نهاية سنة لاخرى سوى بنسبة 8,7٪ بدلا من 17.5٪ سنة 1979. ويفسر هذا التباطؤ القوي جزئيا بكون مجموع الاوراق والنقود المعدنية المتداولة لم يتسع سوى بنصف نقطة خلال الخمسة أشهر الاولى من السنة، فعاد بذلك إلى وتيرة التطور التي كان قد ابتعد عنها في السنة السالفة. وبعد هذا التوقف، جاءت العوامل الاعتيادية وخصوصا منها العطل وتسويق المحاصيل الزراعية لتدعم توسع هذه الفئة من العملة خلال الباقي من السنة.

وقد شكلت الاوراق النقدية من فئة 100 درهم جزءا واسعا من مجموع الاوراق المتداولة إذ كانت تمثل في 31 دجنبر 1980 نسبة 80,5٪ منها عوضا عن 78,5٪ سنة من قبل، وذلك على حساب الاوراق من فئة 50 و 5 دراهم والتي تقلص حجمها واهميتها النسبية.

العملة الكتابية

لقد ظل نمو العملة الكتابية ضعيفا خلال الاشهر الخمسة الاولى من السنة، وبعد ان زادت سرعته خلال شهري يونيو ويوليوز عاد إلى الانخفاض باستمرار إلى غاية شهر نونبر، حيث لم يكن يتجاوز عند نهاية هذا الشهر نصف نقطة. وفي نهاية السنة فقط، ساهمت الاداءات الهامة التي قامت بها الدولة في توسيع حجم الموجودات بالحساب والتي بلغت في 31 دجنبر 1980 ما قدره 15.506 ملايين درهم مقابل 14.333 مليون في مختتم السنة السابقة. وفي المجموع، فقد تباطأ نمو الودائع تحت الطلب من نهاية سنة لاخرى، إذ وصل 8.2٪ بدلا من 10,6٪ سنة 1979 وذلك على الخصوص تحت تأثير سياسة التضييق المطبقة إزاء القروض الداخلية وبسبب تقلص احتياطيات الصرف، بل وكذا توسع الموجودات شبه النقدية.

وقد صاحب هذا التطور من جهة أخرى تقوية لحصة البنوك ضمن مجموع الودائع والتي انتقلت من 80,9٪ الى 83,6٪، كما صاحبه انخفاض في حصة المحاسبين العموميين من 17,3٪ إلى 14,3٪، وارتفاع خفيف في حصة معهد الاصدار من 1,8٪ إلى 2,1٪.

الودائع تحت الطلب لدى الجهاز البنكي

بلغ مجموع الودائع لدى الجهاز البنكي 13.295 مليون درهم فزاد بما قدره 1.291 مليون أو ما نسبته 10.8٪ في نظير 1.136 مليون أو 10,5٪ سنة 1979.

(1) ـ مرجع للملحقات الاحصائية من 40 إلى 49.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

كما أن الموجودات لـدى معهد الاصدار والتـي لـم تشهد أي زيـادة في السنـة السابقة ارتفعت بنسبة ملموسة وهي 23,7٪ إذ بلغت 324 مليون درهـم.

وقد وصلت الودائع لدى البنوك التجارية 12.971 مليـون درهم فزادت بذلك بمبلغ 1.229 مليون أو بمعدل 10,5٪ عوضا عن 1.139 مليون أو 10,7٪ سنة 1979. إلا أن هذا التطور الاجمالي يشمل تغيـرات جد مختلفة حسب فئـات الودائع.

وهكذا، فان المبالـغ المسجلـة بالحسابات الجـارية الدائنـة والتـي ارتبطت تغيـراتها باداءات الخزينة ظلت إلى غاية آخـر نونبـر دون مستواها في بدايـة السنة خصوصا بسبب خروج العملات الاجنبية. غير أن الاداءات الهـامـة التـي قامت بهـا الدولة في نهاية السنة جعلت الرصيد الاجمالي لهذه الودائع يصل إلى 5.216 مليـون درهم مسجلا بذلك ارتفاعا سنويا قدره 283 مليون أو ما نسبته 5,7٪ وهي نسبة مشابهة لمعـدل سنـة 1979.

أما الموجودات بحسابات الشيكات، فقد انتقلت من 6.455 مليون إلى 7.351 مليون درهم، فشهدت بذلك زيـادة قدرها 896 مليون أو ما معدله 13,9٪ في نظـير 850 مليون أو 15,2٪ في السنة السابقة. ويشمل هذا البند ودائع المقيمين وودائع العمال المغاربة بالخـارج والحسـابـات على الدفـاتـر.

فقد وصلت موجودات المقيمين التي يتكون جزء بسيط منهـا من ودائع شركـات التأمـين المكافأة بمعدل 4٪ إلى 3.593 مليون درهم أي بزيـادة نسبتها 9,3٪. وبلغت الموجودات تحت الطلب للعمال بالخارج 3.129 مليون درهم، فاتسعت بذلك نسبة 16,9٪ بـدلا من 20,3٪ في نهـاية السنة الفـارطة. أمـا الاموال المودعة بحسابات على الدفاتر، فقد بلغت 629 مليون درهم، فكـان نسق نموها 27,8٪ عوضا عن 22,4٪. هذا وقد تم في شهر أكتوبر الرفع من معدل هذه الودائع من 4٪ إلى 5,5٪، كما تـم تحديد حجمهـا على الأقل فصاعدا في 120.000 درهم. وسوف لا يفـوت كل هذا أن يدعـم نسبـة نمـو الموجودات مـن هـذا النـوع.

وأخيرا انتقل الحجم الكلي للحسابات الدائنة المختلفة من 354 إلى 404 ملايين درهم أي بتوسـع نسبتـه 14,1٪.

الـودائـع تـحـت الـطـلـب الـتـي يـديـرهـا الـمـحـاسـبـون الـعـمـوميـون

إن الودائع الموكولة للخزينة وللشيكـات البريدية والتي بلغت 2.211 مليون درهم، شهدت انخفاضا قدره 118- مليون أو مانسبته 5,1٪. ويعزى هذا التقلص الـذي جـاء بعد الارتفـاع البـالغ 235 مليون أو 11,2٪ مما تـم تسجيلـه في السنـة السابقة إلى انخفـاض بنسبـة 14٪ في المبـالـغ المـودعـة لـدى الخزينة والتي نـزلت من 1.211 إلى 1.048 مليون درهم، في حين أن أرصدة الحسابات بالشيكات البريدية زادت بشكل خفيف أي بنسبة 4,6٪ إذ وصلت إلى 1.169 مليـون درهـم.

شبـه الـعـمـلـة

تشمل شبه العملـة السندات والحسابات لاجل محدد وكـذا الودائـع من أجل الاستيراد. وقد بلغت في المجموع 5.513 مليون درهم محققة بذلك سبقـا قـدره 1.081 مليون أو ما نسبتـه 24,4٪، أي ما يفـوق زيـادة السنة الفـارطة والتـي كـانت قـد وصلت إلى 760 مليون أو 20,7٪.

ويرجع التوسع المذكور بصفة رئيسية إلى ارتفاع جديد في سرعة نمـو سندات الصندوق والحسابات لاجل إذ أصبحت نسبة زيادتهـا 26,3٪ بـدلا من 24,4٪، فتقوى بذلك حجمها الكلي بمبلغ 968 مليون ليصل إلى 4.649 مليون. وقد حصل هذا التوسع في الجزء الاكبر منه قبل أن يطرأ الرفع من معدلات الفائدة الدائنة في شهر اكتوبر. كما صاحبه استقرار حصة الودائع التي يتجاوز أجل استحقاقها أربعة أشهر في نسبة 65٪.

وقد بلغ حجم الودائع من أجل بعض الاستيرادات من جهته 864 مليون درهـم في نهاية السنة، مسجلا بذلك زيـادة نسبتها 15٪ بالقياس للسنة السابقـة.

سـيـولـة الاقـتـصـاد

بالاضافة إلى الموجودات النقدية والشبيهة بالنقدية والودائـع لدى الصنـدوق الوطني للقرض الفلاحي، تتوفر المؤسسات والخواص على أشكال من السيولات قابلـة لان تتحول إلى وسائل للاداء دون التعـرض إلى خسارة في الرسمال. وهذه السيولات هي الودائع لدى صندوق التوفـير الوطني وكـذا سندات الصندوق الوطني للانمـاء الاقتصادي لاجل قصير والسندات التي تصدرهـا الخزينة للجمهور.

وقد وصل مجموع هذه السيولات سنة 1980 على أساس المبالغ في نهاية الاشهر إلى 30.119 مليون درهم. وبما أن المجموعة النقدية تشكل ما يقرب من مجموع السيولات الكلية، فانه يبدو من البديهي أن تتحكم تغيـراتها في تغيرات السيولات.

هذا وتمكن المقارنة فيما بـين مجموع السيولات وبـين الناتج الوطني الاجمـالي من حساب معدل سيولة الاقتصـاد الذي يهـدف إلى الوقـوف على مـدى مـلاءمـة وسـائل الاداء لحـاجيـات تمـويـل الانشطـة الاقتصـاديـة.

	*1977 %	*1978 %	*1979 %	**1980 %
معدل زيادة				
– المجموعة النقدية				
في نهاية السنـة	18,6	21,3	14,3	10,9
بالمتوسط السنوي	20,4	15,6	20,5	12,4
– السيـولات				
بـالمتوسـط السنوي	20,4	15,5	20,3	12,5
– الناتج الوطني الاجمالي	13,3	17,1	12,6	11,6
– النفقـة الوطنيـة	16,5	10,0	12,2	10,2
معدل سيولة الاقتصاد				
– السيولات				
الناتج الوطني الاجمالي	39,8	39,2	41,9	42,2
– السيولات				
النفقة الوطنية الاجمالية	34,2	35,9	38,5	39,3

(*) ارقـام مصححـة.
(**) ارقـام مؤقتـة.

يبين الاستقرار النسبي لمعدل سيولة الاقتصاد سنة 1980 بأن عمـل السلطـات النقدية كان يتسم بضغط ضعيف لاسيما وأن سرعة دورات الموجودات النقدية قد ازدادت.

مقـابـلات المجمـوعـة النقـديـة

لقد عملت السلطـات من أجل المساهمة في إصلاح التوازنات الاساسية على الحد من الانشاء النقدي. وسعيا وراء ذلك، فقد وضعت في بداية السنة أهدافا في شكل أرقام ترمي إلى تحقيق تغطية حاجيات الاقتصاد الضرورية.

وهكذا، فقد حاولت الحفاظ على الرصيد الصافي للموجـودات الخـارجية فـي مستواه عند بداية السنة، كما حددت نمو القروض الداخلية بهدف أن تكون نسبـة توسع المجموعة النقدية أدنى قليلا من الارتفـاع المرتقب فيما يخص الناتج الداخلـي المجمل بالاسعـار الجـاريـة.

وفي الواقع، فقد انخفضت الموجودات الخارجية بمبلغ 113 مليون درهم. أما نمو القروض الداخلية الذي سمح له أن تقلص سنة 1979، فقد كـان في نهاية 1980 يقـل بعض الشيء عما كان مقدرا، اذ وصل الى 3.484 مليون درهم أو ما نسبته 13,1٪ بدلا مـن 3.206 ملايـين أو 13,7٪ في السنة السالفة. وضمن هذا المجموع، فان معدل ارتفاع الديون على الخزينة الذي نـزل من 13,8٪ إلى 12,6٪ كـان أقل سرعة من نسبة توسع القروض المقدمة للاقتصاد والتي بلغت 13,8٪ أي تقريبا نفس النسق الـذي سجـل سنـة 1979.

ومن تـم، فان حصص المقابلات الثلاث للمجموعة النقدية قد شهدت بعض التغير سنـة 1980. ذلك أن حصة الموجودات الخـارجية استمرت في التقلص إذ نزلت من 5,8٪ إلى 4,9٪، وأن حصة الديـون عـلى الخزينة ارتفعت مـن 54,8٪ إلى 55,1٪ بينمـا انتقلت حصة القروض للاقتصـاد مـن 39,4 إلى 40٪.

	1977	1978		1979		1980	
	المبالغ	المبالغ	التغيرات %	المبالغ	التغيرات %	المبالغ	التغيرات %
الموجودات الخارجية الصافية	1 812	1 779	1,8–	1 648	7,4–	1 533	7,0–
الديـون على الخزينة	10 116	13 561	34,1	15 428	13,8+	17 378	12,6+
منهـا :							
بنك المغرب	(5 009)	(6 058)	(20,9)	(6 755)	11,5+	(8 002)	18,5+
محفظة البنوك من السندات العمومية	(3 305)	(4 694)	(42,0)	(5 286)	12,6+	(6 287)	18,9+
القروض المقدمة للاقتصـاد	8 867	9 761	10,1	11 100	13,7+	12 634	13,8+
مجموع المقـابلات	20 795	25 101	–	28 176	–	13 545	–
عنـاصر مختلفة	750–	790–	–	390–	–	718–	–

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

الموجـودات الخـارجيـة

بلغت الاحتياطيات الصافية من الصرف 1.533 مليون درهم عوضا عن 1.648 مليون في نهاية 1979 مسجلة بذلك انخفاضا قدره 115 مليون درهم أو ما نسبته 7٪. هذا ولم تفت الاحتياطيات المذكورة تتقلص طـوال الاشهر لتصل إلى 248 مليون عند نهـايـة شهـر غشت. وقـد سمحت تعبئة مختلف التسليفـات الخارجيـة باعـادة تكـويـن الاحتياطيات أولا في شهر شتنبر، ثـم بشكل أوسـع خـلال الشهرين الاخيرين من السنة حيث تـم سحب ما مقـابل قيمته 780 مليون درهم في إطـار التسهيـل الـذي قدمه صندوق النقد الدولي بـرسم الاتفـاق المـوسـع.

وقد وصلت الموجودات من العملات الاجنبية لدى البنوك والمكونة بصفة أساسية من ديـون هذه الاخـيرة على الخـارج إلى 588 مليون درهم، فزادت بذلك بمقدار 166 مليون. وبالمقابل، فان احتياطيات معهد الاصدار شهدت تغـيرات واسعة خلال السنة، يرجع السبب في الجزء الاكبر منها إلى حركات رؤوس الاموال لحساب الخزينة بل واصبحت سلبية خـلال شهري غشت وشتنبر. إلا أنها بلغت في النهاية 945 مليون، فسجلت مع ذلك انخفـاضا قدره 281 مليون درهم. هذا ويشمل هذا التطور كـلا من الموجودات القابلة للتحويل والتي تقلصت بمبلغ 161 مليون والالتزامات بازاء منطقـة المقـاصـة التي انتقلت من 22 إلى 142 مليـون.

الـديـون على الخـزيـنـة

وصلت الديون على الخزينة التي تدخل في حساب المقابلات إلى 17.378 مليـون درهم، فعرفت بذلك نموا قدره 1.950 مليون أو ما نسبته 12.6٪ في نظير 1.867 مليـون أو 13.8٪ في السنـة السابقة.

وخلافا للتطور الملاحظ سنة 1979، فان حاجيات الخزينة ازدادت بسرعـة منـذ بداية السنة، الشيء الذي استلزم منذ شهر أبريل إقـرار تسبيق اتفاقي جديد منحـه معهد الاصدار ومبلغه 1.500 مليون درهم. وقد استمر توسع الديون على الخزينة علاوة على ذلك إلى غـاية شهر غشت وذلك تحت ضغط النفقـات الهامة للدولـة وبسبب انخفاض حركة دخول رؤوس الاموال الخارجية. وقد سمحت عودة هذه الاخـيرة إلى الارتفـاع خلال الاشهر الاربعة الاخـيرة من السنة بتخفيض ملحوظ في لجـوء الدولة الى التمويل بواسطـة المـوارد ذات الصبغـة النقـديـة.

وفي المجموع، فقد تمت تلبية حاجيات الخزينة عن طريـق توسيع الاقتراضـات المباشرة للخزينة من لدن بنك المغرب وكـذا بواسطة التجاءاتهـا إلى البنوك.

وهكذا، فقد زادت تسليفـات معهد الاصـدار خصوصـا إثـر تسبيق جـديـد بمبلـغ 1.500 مليون درهم منح في شهر أبريل برسم التسبيقات الاتفـاقية، وكذا رفع مبلغ تسهيلة الصندوق بما قدره 206 ملايـين وتمديد فترة استعمالها من 240 إلى 300 يـوم. ومن تـم، فقـد انتقلت تسليفـات معهـد الاصـدار في ظرف سنة مـن 6.755 إلى 8.002 مليون درهم أي بارتفـاع قدره 1.247 مليون أو مـا نسبته 18.5٪ مقابل 637 مليون أو 11.5٪ في السنة السابقة. وهذه الزيـادة من نهاية سنة لاخرى لا تعبر بصفـة واضحة عن مدى أهمية التجاءات الخزينة لبنك المغرب على مدار السنة.

أما محفظة السندات العمومية التي توجد في حوزة البنوك فقد اتسعت بأكثر من مليـار درهم أو بمعدل 18.9٪ إذ وصلت إلى 6.287 مليـون درهم. وقـد طرأت هـذه الزيـادة القوية في مجموعها عند نهاية السنة على إثـر تحسن وضعية سيولة البنوك وكذا بسبب ما فرض على هذه الاخـيرة بتاريخ 25 دجنبر من الاكتتاب بنسبة 3.5٪ من التزاماتها في سندات مدتها سنة ومعدل مكافأتها 2٪ وذلك مقابل تخفيض معـدل الاحتياطي النقدي بنفس النسبة. وعلى النقيض من ذلك، فقد نزلت ودائـع البنـوك لدى الخزينة في ظرف سنة من 1.058 إلى 878 مليون درهم، فلم تعد تمثـل بشكـل أساسي سوى حجم الودائع من أجل الاسترداد.

واخيرا، فقد تقلصت الاموال التي يديرهـا مركز الشيكات البريدية والخزينة بما قدره 118 مليون أو ما نسبته 5.1٪ بينمـا كـانت قـد زادت بمبلـغ 235 مليـون أو بمعـدل 11.2٪ سنـة 1979.

القـروض المقـدمـة لـلاقـتـصـاد

بلغت القروض المقدمة للاقتصاد 12.634 مليون درهـم مسجلـة بـذلك نمـوا قـدره 1.534 مليون أو ما نسبته 13.8٪ بدلا من 1.339 مليـون أو 13.7٪ سنة 1979.

إن تحديد نسبة إضافية سنة 1980 فيما يتعلق بنمو القروض البنكية الخاضعة لتأطير خلال النصف الاول من السنة وهي 5٪ لم يفته أن يأثر عـلى تطـور القروض خلال الستة أشهـر الاولى من السنة. ذلك أنـه في الوقت الذي كـان نمو التسليفات سنـة 1979 قد جرى دون انقطـاع طوال النصف الاول من السنـة، فقد تعـين عـلى البنوك في أعقـاب التوسع الذي عرفه الربع الاول من هذه السنة أن تحد من توزيعها للتسهيلات الجديدة قصد احترام النسبة المحـددة الآنفـة الذكر. هذا وقد بلغت نسبة زيادة القروض الممولة من الموارد النقدية 5.8٪ في شهر يونيو. وبعد أن زاد ارتفـاعهـا فيما بعد، أسفرت الاداءات الهامة التي قامت بها الخزينة في شهر دجنبر عن انخفـاض طفيف لهذه القروض في الوقت الذي تقلصت فيه التزامات البنوك ازاء معهد الاصـدار بصفـة ملحـوظـة.

ونظرا لكون خزائن البنوك كـانت أقل تضييقـا من سنة 1979، فقد استطاعت هذه الاخـيرة أن ترفـع من حصة القروض التي مولتها من مواردهـا إذ وصلت هـذه القروض إلى 10.279 مليون فزادت بذلك بمقدار 1.249 مليون أو بنسبـة 13.8٪ فـي نظير 749 مليون أو 9٪ في السنة السابقة، في حـين أن حجم التسليفات التي منحهـا معهد الاصدار بلغت 2.355 مليون عند 31 دجنبر، فلم تتسع بذلك سوى بمقدار 285 مليون أو بمعدل 13.8٪ بدلا من 590 مليون أو ما يناهز نسبة 40٪ في السنة الفارطة.

وقد استفادت البنوك والمؤسسـات المـالية من تسهيـلات بنـك المغـرب بمـا قدره 1.754 مليون درهم مقـابل 1.552 مليون في مختتم السنة السالفة، بينما انتقلت القروض المبـاشرة لمعهد الاصدار من 518 إلى 601 مليون درهم. وبـذلك حـصـاهم بنك المغـرب كمـا كـان الشان سنة 1979 بنسبة 18.6٪ في مجموع التمويل.

عـنـاصر مختلفـة

يمثل ركن «العناصر المختلفة» الفـارق الموجود بـين استعمـالات بنك المغـرب واستعمالات البنوك والتي لا تدرج ضمن المقـابلات الثلاث وبـين موارد هذه المؤسسات والتي لاتدخـل ضمن المجموعـة النقدية. ونظرا لكون حجم المقـابلات يفوق حجم المجموعة النقديـة، فـان ميزان العنـاصر المختلفـة يسقط من مجمـوع المقـابـلات لتحقيق التعـادل.

وقد انتقل الميزان المذكور سنة 1980 من 390 إلى 718 مليون درهم معربا بذلك وبصفة أساسية عن تحويل الجزء المحرر من الاحتياطي النقدي إلى العنـاصر النقدية، وبالمقـابل عن ارتفـاع في الاموال الذاتية للبنـوك على الخصوص.

الائتـمـان

بلغ الحجم الكلي للقروض المقدمة للاقتصاد من طرف بنك المغرب ومـن طرف البنوك والمؤسسات المـالية المتخصصة 19.215 مليون درهم عند نهـاية دجنبـر 1980 مسجلا بذلك زيـادة قدرها 2.186 مليون أو ما نسبته 12.8٪، وهو معدل يقل شيئـا مـا عـن النسبـة التـي تـم تسجيلهـا في نهـايـة سنة 1979.

إلا أنه إذا ما اعتبرت تسليفات البنوك بمفردها، فانهـا اتسعت بنسـق أسرع بالمقارنة مع السنة السابقة إذ وصل إرتفـاعها إلى 1.453 مليون أو ما نسبته 14.1٪ بدلا من 1.054 مليون أو 11.4٪. وعلى العكس من ذلك، فان زيـادة القروض التي منحتها المؤسسات المـالية المتخصصة كانت أقل أهمية من سنة 1979 إذ بلغت في النهاية 690 مليون أو ما معدله 10.4٪ مقابل 800 مليون أو 14.7٪ في السنة السالفة هـذا وتبـين هذه النتائج من جهة مدى التخفيف الذي أدخل سنة 1980 على معايـير التأطـير المطبقة على تسليفات البنوك، كما تعبر من جهـة أخـرى وفيما يتعلـق بتسهيلات المؤسسات المـالية عـن بعض التبـاطؤ في الاستثمـار.

وعلاوة على ذلك، وخلافـا لما تم في السنة السابقة، فـان نشـاط المؤسسات الموزعة للسلف جـرى في ظروف أقـل صعوبة فيما يخص الخزائن، كما أن الالتجاءات إلى إعـادة التمويل لدى معهد الاصدار تقلصت بشكل ملحوظ.

وقبل التحليل المفصل لعمليـات الوسطـاء المـاليـين، ثـم لتطور الخزائن البنكية، سيتعرض هذا الفصل أولا إلى سياسة السلف المتبعة سنة 1980.

سيـاسـة السلف

إزاء استمرار حـدة الضغوطـات على احتياطيـات الصرف والاسعـار الداخليـة والتي زاد من حدتهـا تفـاقم التضخم الدولي، لم يكـن أمـام السلطـات النقدية من اختيار سوى الاسترسال في العمل بتأطير السلف لكي لا يتجـاوز توسع المجموعة النقدية نمو الناتج الداخلي المجمل. وحرصا من السلطـات إلى جانب ذلك على تدعيم القطاعات ذات الاولويـة، فقد أبقت تمويل الاستثمارات والصادرات خـارج التأطـير، كما جددت توضيحاتهـا للبنوك قصد تطبيق انتقـاء معقول فيما يرجع للقروض التي تمنحها. وإلى جانب هذه السياسة الكمية الاجمالية والمبـاشرة، فقد واصلت السلطات العمل بتنظيم السيولات البنكية خصوصا بواسطة الادوات التقليدية المتمثلة في الاستعمالات الاجبارية وسقـوف إعـادة الخصم. وعلاوة على ذلك، فقد تـم في نهاية السنة القيام بـرفـع معدلات الفـائـدة بـوجـه عـام.

التنظيـم الكمـي – الاعمـال المبـاشرة

لقد كـانت التقديـرات المتعلقة بتطـور ميـزان الاداءات وخزينـة الدولة تنبىء بانخفـاض خفيف في الموجودات الخـارجية وبنمو بسيط للديون ذات الصبغه النقديه

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

على الخزينه في نهاية السنه. وعلى ضوء هـذه التقديرات فـان السلطـات النقديـة الساعية إلى تلافي توسع حجم وسائل التمويل بما يفـوق الزيادة المرتقبة في الناتج الداخلي، حددت إذن من جديد معدل النمو السنوي للقروض الخاضعة سابقا للتأطير. إلا أنها نقلت هـذا المعدل مـع ذلك مـن 10٪ إلى 12٪ وأضافت إلى هـذا الحد الاعـلى معيارا نصف سنوي ولسبته 5٪ وذلك بغية تلافي ارتفـاع سريع جـدا منـذ بـدايـة السنة مما قد يصعب على البنوك التحكـم فيه وربمـا على حساب التمويلات الاكثـر إنتاجية. هـذا ويعبر الهامش الاضافي وكـذا الحفاظ على القروض المتوسطة الاجـل القـابلة لاعـادة الخصم والتسليفـات للتصدير خـارج حدود التأطـير عن الحـرص الدائم للسلطـات النقدية على العمل بأقصى ما يمكن من المرونة والتميـز بغيـة إمـداد الاقتصاد بوسائل التمويل الضرورية لتقـدمه. غـير أنه لم يكن بامكـان السلطـات المذكورة أن تخاطر وتسمح بعرقلة نتائج مجهوداتها. ولذلك، فالى جـانب المراقبـة، فقد قامت بالتطبيق الصارم لبعض العقوبات المتمثلة في تخفيض سقوف إعـادة الخصم بالنسبة للبنوك التي لم تحترم المعـايـير المفـروضة وذلك في حدود مبلـغ القـروض الزائدة، كما فرضت على المؤسسات المخـالفة. في حالة التجـاوز بما يعادل مجموع السقف تكـوين احتياطيـات لدى بنك المغـرب في حسابات لا تستفيد من أية مكافأة.

المـراقبـة الغير المباشرة

إن صرامة التنظيم الكمي المباشر لم تمنع من اللجوء إلى الوسائل العـادية القمينة بتنظيم طـاقة وكلفـة إعـادة تمويـل الجهـاز البنكـي. وقد ظلت الامكانات المفتوحـة من طرف بنك المغـرب في هـذا الصدد مرنـة جـدا هي الاخرى، إذ تسمح بـاعـادة تمويـل القطـاعات المستفيدة من الاجراءات التشجيعية من طرف السلطات العمومية وذلك بدون حد أعلى أو في إطـار «حسابات خـاصة». إلا أنه نظرا لكون خزائن البنوك لم تكن لتتعرض خـلال السنة لضيق قـوي بسبب الحفـاض على النفقات العموميـة في مستوى عـال، فانه لم يبد من اللائق توسيـع سقوف إعـادة الخصم لـدى معهـد الاصدار التي ظـل حجمها الاقصى محـددا في المجموع في 715 مليون درهم. كما أحجمت السلطات النقدية عن القيـام برفع عـام لسقوف إعـادة الخصم أثنـاء ضيق الخزائن الذي سجل خـلال كل من غشت ونونبر، ممـا أدى بالبنوك إلى الالتجـاء بشكل واسع إلى التسبيقات الخاصة. وعلى العكس من ذلك، شهدت إمكانيات الالتجـاء العـاديـة لبعض البنوك تقلصا ملموسا على إثـر عدم احترام معايير القرض المحددة.

غير أنه تجدر الاشارة إلى أن هذه التسهيلات لم تعد تشمل إجمـاليا سوى 27٪ من حاجيات إعـادة تمويل الجهـاز البنكي لدى بنك المغرب، إذ تغطي تعبئة السندات العمومية ثلث هذه الحاجيات، كما تغطي الالتجـاءات خـارج السقف 40٪ منها. ويعبر التقلص المقصود لسقوف إعـادة الخصم لفـائدة أدوات أخرى أكثر مرونة عن الاتجاه الجديد الذي تريد السلطـات النقدية أن تسبغه على تدخلاتها. وقد تـم تحقيق خطوة جديدة في هذا الاتجـاه في شهر أكتوبر حـين غير بنك المغرب أسـاس تعبئة الاوراق التجـاريه، إذ سمح للبنوك بأن تقدم له سواء من أجل الخصم أم من أجـل الضمـانة سندات لامر ممثلة للقروض عوضا عن السندات الاصلية التي لا تتجاوز قيمتها 100.000 درهم. فهذا الاجـراء من شأنه أن يسهـل التدخـل المبـاشر المقبل للبنك المركـزي في السوق النقدية. وقد جرى أيضا في نهاية السنة تعديل خفيف للادوات التقليديـة لتنظيم السيولة، وذلك على الخصوص بغية تزويـد الخزينه بالموارد الاضافية التـي تسمح لهـا، دون ضيق شديد، بتسديد الديـون في آخـر السنة، وبالتالي بتحقيـق توسع في السيولة البنكية. ذلك أن ما تـم في نهاية شهـر دجنبـر من تخفيض معـدل الاحتياطي النقدي من 4٪ إلى 0,5٪ من التزامات البنوك، قد حـرر الجزء الاكبـر من المبـالغ المجمـدة بهذا الرسم بمقدار يفوق 460 مليـون درهم.

إلا أنه فرض على البنوك بالمقـابل التزام جديد يقضي بأن يتـم الاكتتاب بنفس المبلـغ في سندات للخزينة لمـدة سنة وبفائدة سنويـة نسبتها 2٪.

ومن جراء هذه الاعمال الاجمالية المباشرة، وغير المباشرة فقد تم فعلا الحد من توسع القروض الخـاضعه للتأطير. غير أن معدل نمو هذه القـروض الذي بلغ 8,1٪ في نهاية النصف الاول من السنة و 13,9٪ في مختتم السنة، قد تجـاوز الحدود التي وضعتها السلطـات النقدية وهي 5٪ و 12٪ على التوالي بالنسبة للفترتين المذكورتين.

المـراقبـة الإنتقـائيـة

حرصا من السلطات النقدية على تلافي الآثـار التي كـانت ستحدثهـا مختلف إجـراءات الحد الآنفـة الذكر، فقد أبقت خـارج التأطير تمويل كـل من الاستثمارات والصادرات نظرا لمـا لهذين القطاعـين من تأثـير على كـل مـن النمـو الاقتصـادي وإصلاح التوازنـات الاساسية.

وهكذا، فقد تواصل العمل بالاجراءات المتخذة سابقـا لفائدة القـروض المتوسطة الاجـل، التعبئة خـارج السقف فيما يرجـع للجـزء الفائض على المحفظة الدنيا البالغة نسبتها 4,5٪ والتي يجب أن تتوفر عليهـا البنوك، عـدم الخضوع لتطبيق معـامل تقسيم المخـاطر، ومنذ سنه 1979 عـدم الخضوع للتأطـير. وعلى الرغـم مـن هـذه الاجراءات، فـان حجم القروض المتوسطة الاجـل التي منحتهـا البنـوك شهـدت مـن جديد انخفـاضا بما يناهز نسبة 5٪. وبموازاة ذلك، فـان التسليفات التـي تقدمهـا المؤسسات المـالية المتخصصة ظلت تمنح بصفة حـرة، مع أن البنك المركزي لم يرفع من حسابات المؤسسات المذكورة لديه، وذلك لحثها على اللجـوء بشكل أوسع لموارد التوفير وللتسليفات الخارجية. إلا أن قروض هذه المؤسسات لم تـزد في ظرف سنـة سوى بمعدل 10,4٪ بدلا من 14,7٪ سنة 1979. ومن جهة أخرى، فـان القروض التي تمنحها البنوك إلى الشركـات الصغيرة والمتوسطة الحجـم في إطـار الاتفـاق المبـرم سنة 1979 بـين البنك الدولي والخزينة والبنك الوطني للانمـاء الاقتصادي لم تعـد خاضعة للتأطـير وتقبل خـارج السقف، مما سمح بالزيـادة الملموسة في هذه الفئة من التسهيلات لدرجة أنه تـم الاستعمال الكلي للقرض البـالغ 25 مليـون دولار الـذي كـان قـد وضع لمـدة سنتـين وذلك قبـل نهـايـة 1980.

وفيما يتعلق بالقروض للشركـات المصدرة، فقد تواصل العمل باجراءات التشجيع المتخذة فيما قبل. ومن تـم، فقد سجلت هذه التسليفـات في المجموع توسعـا سنويا هاما نسبته 22٪ فيما يخص الديون المترتبة على الخارج و 78٪ فيما يرجع للاوراق المالية.

وأخيرا، ولتحقيق الظروف الحسنة لسير موسم الحبوب، فقـد حـافظ البنك المركزي على «حساب خاص للتعبئة» قدره 150 مليون درهم، وتـم رفعه إلى 300 مليون ابتداء من شهر يونيو. إلا أن هذا الحساب لـم يستعمل كليـا سوى خـلال الاربعـة أشهـر الاخـيرة مـن السنـة.

ومن جهة أخرى، وعلاوة على مختلف الأجراءات التـي تعـين على السلطـات اتخاذها، فقد جددت هـذه الاخـيرة توصياتها إلى البنـوك خصوصا بمناسبة اجتماع لجنة السلف والسوق المـالية من أجل أن تكون حذرة ويقظة في مجال توزيعهـا للقروض. كما ذكرتهـا بضرورة حث زبنائها على تطبيق سياسة التمويل الذاتي، وبضرورة القيام بانتقـاء أكبر فيما يخص توزيع الموارد التي تديرهـا.

وقد تـم تدعيم هذه التوجيهات وما صاحبهـا من أعمـال انتقـائية بالحفـاظ على معدلات فائدة تفاضلية أثنـاء مراجعة الشروط الدائنة والمدينة التي تمت خـلال النصف الثـانـي مـن سنـة 1980.

إن الاصلاح الذي طبق ابتداء من فـاتح أكتوبر بمقتضى قرارات لوزيـر المـالية بتاريخ 22 شتنبر، شمل مجموع المعدلات (1).

إن الزيادة للمرة الرابعـه منذ سنه 1974، في المعدلات الدائنة التي تطبقها البنوك، تخفيفا للآثار السلبية التي يخلفهـا استمرار التضخم تهدف قبل كل شيء إلى تشجيع وتدعيم التوفير الوطني. وهكذا، فقد تـم رفـع المكافـآت الممنوحة للودائـع لاجل بما يتراوح بـين نقطـة ونقطة ونصف حسب مدة الايداع التي تـم من جهة أخـرى تحديدها بشكل أدق. أما معدلات مردود الحسابات على الدفاتر فقد تـم نقله في نفس الوقت من 4٪ إلى 5,50٪، وارتفع المعدل الممنوح من طرف صندوق التوفير الوطني إلى 6,50٪. كما تـم رفع الفوائد المؤداة على إصدارات السندات والسندات الالـزاميـة للخـزينة والمـؤسسـات المـاليـة المتخصصـة.

أما إعـادة النظر في المعدلات المدينة التي تعتبر الثانية من نوعهـا منذ سنة 1975، فقد تقررت مراعـاة لزيـادة الاسعـار الداخلية ولتطـور معدلات الفـائدة في السوق المـالية الدولية. كما أن الزيـادة في هـذه العملات تهدف أيضـا إلى عـدم تشجيـع الاستثمارات الهامشية أو التي تستدعي رؤوس أموال ضخمة، ويرمي كذلك إلى حث الشركـات على بذل جهدهـا لتتمول ذاتيـا. وأخـيرا، فان الزيـادة المذكورة ترتبط بالحرص على عـدم المس بتوازن حسابات الاستغلال لكـل من البنوك والمؤسسات المـالية المتخصصة، تلك الحسابات التي تأثـرت من جراء غـلاء مواردهـا. إلا أنه تم مع ذلك الحفـاظ على بعض المعدلات التفـاضلية لفائـدة القطـاعات ذات الاولويـة. وهكذا، فان المعدل الاقصى المطبق بالنسبة للديـون المترتبة عـلى الخـارج وقروض تمويل الصادرات حـدد في نسبة 7٪، في حـين أن المعـدل الخـاص بالاوراق التجارية المسحوبة على المغرب رفع إلى 9٪ والمعدل المتعلق بالمكشوفات غير المعينة إلى 11,5٪.

أما فيما يرجع للمعدل الاسـاسي لبنك المغرب والذي سبق نقلـه سنـة 1974 مـن 3,5٪ إلى 4,5٪، فقد رفـع من جهته إلى 6٪ ابتـداء من نفس التـاريخ. غير أن معدل تعبئة الديـون المترتبة على الخـارج حدد في 4٪ ومعدل القروض المتوسطة الاجل القابلة لاعـادة الخضم في 5٪، ومعدل التسهيلات المندرجـة ضمن «الحساب الخـاص بالحبوب» في 3,50٪. وبالمقـابل، فـان المعدل الاعلى للتسبيقات الخاصة التي يمنحها معهـد الاصـدار للبنـوك انتقـل من 12,75٪ إلى 15٪.

---

(1) يرجع للملحقات الاحصائية 54 و 55 و 56.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

المؤسسات الموزعة للسلف

البنوك

لم تشهد درجة تمركز النشاط البنكي أي تغيير ملحوظ سنة 1980. فمن بين المؤسسات الخمسة عشر التي يشتمل عليها الجهاز البنكي، مثلت الوضعيات المحاسبية للسبع مؤسسات الاولى، كما كان السان سنة 1979 نسبة 87٪ من الوضعية المجمعة الكلية. إلا أن حصة البنكين الاكبر أهمية نزلت من 44٪ إلى 42٪.

مبلغ الوضعيات في نهاية السنة

بملايين الدراهم	عدد البنوك		مجموع الوضعيات		النسبة المائوية للمجموع	
	1979	1980	1979	1980	1979	1980
3 500 وما فوق	2	2	9 467	10 025	44	42
من 1 500 الى 3 500	5	5	9 264	10 702	43	45
من 500 الى اقل من 1 500	2	2	1 361	1 536	7	7
اقل من 500	6	6	1 269	1 463	6	6
المجموع	15	15	21 361	23 726	100	100

لقد تواصل توسع الشبكة دون تغيير في الهيكل العام لتواجد البنوك. فقد تم فتح 33 شباكا سنة 1980 فأصبح بذلك عدد الشبابيك يصل إلى 576 يوجد ما يفوق النصف منها بالساحل الغربي. وتظل الدار البيضاء وحدها تحوي ربع الوكالات والفروع التي سمحت بتلقي 43٪ من الودائع.

التطور العام للموارد والاستخدامات

بلغ الحساب الختامي المجمع للبنوك 21.659 مليون درهم، فلم يتسع بذلك سوى بنسبة 10.9٪ بدلا من 17.5٪ خلال السنة السالفة.

فمن جهة الاصول، زادت القروض المباشرة للاقتصاد والتسليفات المقدمة للمؤسسات المالية المتخصصة بنسق أسرع من سنة 1979، بينما انخفضت وتيرة نمو الاستعمالات الاخرى وخصوصا معدل ارتفاع مختلف التسهيلات للخزينة ومعدل التعقيرات. كما تجدر الاشارة علاوة على ذلك إلى أن الاموال المحررة على إثر ما تم من تخفيض في نهاية السنة في معدل الاحتياطي النقدي قد خصصت للاكتتاب في سندات الخزينة لمدة سنة وبمعدل فائدة 2٪، مما زيد على محفظة السندات العمومية للبنوك. وبالمقابل، اتسعت الودائع البنكية بنسبة 14.1٪ أي بنسق أسرع من معدل زيادة مجموع الاستعمالات. الشيء الذي سمح للبنوك بالحد من التجاءاتها لمعهد الاصدار خلافا للسنة السابقة حيث كانت هذه الالتجاءات قد زادت بشكل قوي.

ويبين الجدول التالي حركة تطور نشاط الجهاز البنكي من خلال أهم العمليات (1).

بملايين الدراهم	نهاية 1979	نهاية 1980	التغييرات بالنسبة المائوية	بملايين الدراهم	نهاية 1979	نهاية 1980	التغييرات بالنسبة المائوية
الاستخدامات				**الموارد**			
الودائع والاحتياطي النقدي	733	389	46,9-	الاموال الذاتية	822	911	10,8
منها الاحتياطي النقدي	(464)	(84)	(81,7-)	المخصصات للمخاطر	167	190	13,8
الديون على الخزينة	6 344	7 165	12,9	الودائع تحت الطلب	11 742	12 971	10,5
منها محفظة السندات العمومية	(5 286)	(6 287)	(18,9)	منها العمليات لاجل قصير جدا (2)	(109)	(8)	(91,7-)
الودائع من أجل الاستيراد	(725)	(831)	(14,6)	الودائع لاجل	3 681	4 649	26,3
ودائع اخرى	(333)	(47)	(92-)	الودائع من اجل الاستيراد	751	864	15,0
القروض للاقتصاد	10 287	11 740	14,1	الالتزامات الخارجية	290	279	3,8-
التسليفات للمؤسسات المالية المتخصصة	110	123	11,8	مساعدات معهد الاصدار (3)	1 934	1 661	14,1-
الرسوم بالمحفظة	801	836	4,4	مساعدات المؤسسات المالية المتخصصة (سندات مودعة كضمانة)	145	134	7,6
الموجودات الخارجية (1)	325	393	20,9				
التعقيرات والعناصر المختلفة الصافية	932	1 013	8,7				
المجموع	19 532	21 659	10,9	**المجموع**	19 532	21 659	10,9

(1) باستثناء الديون المترتبة على الخارج والمدرجة ضمن القروض للاقتصاد.
(2) تضمن الودائع تحت الطلب لدى البنوك المأخوذ من الاحصائيات النقدية كذلك ودائع المؤسسات المالية المتخصصة وكذا التسليفات لاجل قصير جدا والتي تقدمها هذه الاخيرة للبنوك في اطار السوق النقدية.
(3) بما في ذلك السندات المتوسطة الاجل التي تمر عن طريق البنك الوطني للانماء الاقتصادي.

... راجع للملحق الاحصائي رقم (1)

الاستخدامات

بلغت القروض المباشرة التي قدمتها البنوك للاقتصاد 11.740 مليون درهم عند نهاية السنة فزادت بذلك بمقدار 1.453 مليون أو ما نسبته 14,1٪ أي ما يفوق الزيادة المسجلة سنة 1979 والتي لم تكن تتجاوز 1.054 مليون أو ما معدله 11,4٪. وكما كان الشأن في السنة السابقة، فان هذا التطور يرجع بصفة اساسية إلى القروض القصيرة الاجل سواء منها الخاضعة للتأطير أم غير الخاضعة له، إذ شهدت التسليفات لاجل متوسط وطويل انخفاضا جديدا على الرغم من مختلف الاجراءات الانتقائية التي اتخذت لصالحها.

أما ديون البنوك على الخزينة، فبعد أن زادت اجماليا بما قدره 821 مليون أو بنسبة 12,9٪ بدلا من 935 مليون أو 17,3٪ في السنة السابقة فقد وصلت إلى 7.165 منها 6.287 مليون من السندات العمومية بالمحفظة أي بتوسع سنوي معدله 18,9٪، تم اقتناؤها كليا في نهاية السنة. وقد نتجت هذه الزيادة الاخيرة عن ارتفاع الاكتتابات التي سمح بها تحسن الخزائن وكذا عن الالزام الجديد الذي فرض على البنوك والقاضي بأن تكتتب هذه الاخيرة بما يعادل 3,5٪ من التزاماتها في سندات للخزينة لمدة سنة، على إثر التخفيض الذي أدخل على معدل الاحتياطي النقدي. أما الودائع من أجل الاستيراد التي يقوم بها الزبناء ثم تحول فيما بعد للخزينة، فقد زادت بنسبة تناهز 15٪ حيث وصلت إلى 831 مليون درهم. وعلى النقيض من ذلك، فقد نزلت الودائع البنكية لدى المحاسبين العموميين من 333 مليون إلى 47 مليون.

في الوقت الذي تم فيه تخفيض مبلغ الاحتياطي النقدي من 464 مليون إلى 84 مليون من جراء تخفيض معدل هذا الاخير من 4٪ إلى 0,5٪ فقد شهدت تسليفات البنوك للمؤسسات المالية المتخصصة نموا بما يقرب من نسبة 12٪ بعد ما كانت قد تقلصت بشكل ملموس سنة 1979. وعلى العكس من ذلك، فقد تباطأ نسق توسع التعقيرات ومحفظة الرسوم بصفة ملحوظة، بينما كانت هذه الاخيرة قد عرفت زيادة قوية سنة 1979 بسبب سندات الدولة.

وفي أعقاب هذه التطورات، فان حصتي المجموعتين الرئيسيتين من الاستعمالات البنكية وهما القروض للاقتصاد والديون على الدولة انتقلتا على التوالي من 52,7٪ إلى 54,2٪ ومن 32,5٪ إلى 33,1٪.

وفيما يتعلق بباقي الاستخدامات الاخرى الخاضعة للتنظيم، فان البنوك لم تخالف النصوص الخاصة بالاحتياطي النقدي. وعلى العكس من ذلك، لم يلتزم إلا القليل منها بما هو مفروض عليها من تمويل محفظة دنيا من السندات الممثلة للقروض المتوسطة الاجل القابلة للتعبئة بنسبة 4,5٪ من إلتزاماتها، وذلك على الرغم من كون السندات التي سمح للمؤسسات المالية المتخصصة باصدارها لدى الجهاز البنكي بصفة دائمة منذ شهر أبريل 1980، أصبحت تدخل في حساب الحد الادنى. كما أن المحفظة الدنيا من السندات العمومية التي ظلت محددة في نسبة 30٪ من التزامات البنوك، قد كانت في أغلب الاحيان دون المستوى المطلوب، إذ لم تكن هناك سوى مؤسسين فقط التزمتا بالتنظيم على مدار السنة. إلا أن حجم السندات التي كانت بحوزة البنوك في نهاية دجنبر كان يعادل إجماليا أكثر من ثلث إلتزاماتها بدون اعتبار السندات التي عوضت الاحتياطي النقدي. هذا وبمقتضى مرسوم لوزير المالية بتاريخ 24 دجنبر 1980، فان مراقبة الاكتتابات في هذه السندات ستجري مرة في الشهر، وتسفر كل مخالفة عن فرض فائدة جزائية معدلها 8٪.

وفيما يرجع لعناصر المراقبة الرامية إلى حماية المودعين فان البنوك على العموم قد طبقت إلى حد كبير معامل السيولة الادنى ونسبته 50٪ إذ أن النسبة التي حافظت عليها فيما بين أصولها السائلة والقابلة للتعبئة وبين التزاماتها تحت الطلب ولاجل قصير بلغت بالمتوسط السنوي 71٪ مقابل 73٪ سنة 1979. وفي الاخير، فقد ظلت البنوك خاضعة لمعامل الملاءة الذي يفرض الاحتفاظ بنسبة دنيا تعادل 5٪ فيما بين الاموال الذاتية ومجموع الالتزامات، وكذا إلى معامل تقسيم المخاطر الذي يحدد المبلغ الاقصى للتسليفات التي يمكن لكل مؤسسة أن تمنحها لنفس الزبون في نسبة 10٪ من أموالها الذاتية.

الموارد

تتكون موارد البنوك بصفة أساسية من أموالها الذاتية وبالاخص من ودائع عملائها. وعلى الرغم من كون نمو هذه الودائع كان أقل سرعة بالقياس للسنة السالفة، فانها اتسعت بأكثر من الاستخدامات لدرجة أن مبلغ إعادة التمويل الذي استلزمه توازن الخزائن تقلص بما قدره 284 مليون بينما كان قد ارتفع بمقدار 773 مليون سنة 1979.

فقد وصلت الودائع الموكولة للبنوك تحت الطلب ولاجل إلى 18.484 مليون درهم، فزادت بذلك بمبلغ 2.310 ملايين أو بنسبة 14,3٪ أي بزيادة تفوق من حيث الحجم والمعدل الارتفاع الذي سبق تسجيله في السنة الفارطة. فبينما استقرت وتيرة

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

تكوين الودائع تحت الطلب فيما يناهز 10٪، فان الودائع لاجل التي زيد في معدل فائدتها خلال شهر أكتوبر، وكذا الودائع من أجل الاستيراد ارتفعت على التوالي بنسبة 26,3٪ و 15٪ مقابل 24,4٪ و 5,3٪ سنة 1979، فشكلت بالتالي مصدر التطور الاجمالي المذكور. ومن جراء ذلك، فقد اتسمت حصة السندات والودائع لاجل استحقاق ثابت ضمن مجموع الموارد من 18,8٪ إلى 21,6٪ في ظرف سنة.

وقد زادت الاموال الذاتية للبنوك بمقدار 89 مليون او بنسبة 10,8٪ إذ بلغت 911 مليون درهم وذلك على إثر الزيادات في الرسمال واحتياطيات التي يتعين على بعض البنوك القيام بها خصوصا من أجل الاستجابة لقاعدة معامل تقسيم المخاطر.

المؤسسات المالية المتخصصة

التطور العام للموارد والاستخدامات

إن نسبة نمو نشاط المؤسسات المالية المتخصصة الخمس (1) التي سبق لها أن تباطأت سنة 1979، لم تتجاوز هذه السنة 12,7٪، أي ما يفوق شيئا ما نسبة زيادة السنة المنصرمة، ولكن ما يقل بوضوح عن معدل 22,2٪ الذي سجل سنة 1978.

وقد بلغ حسابها الختامي المجمع حوالي 10 ملايير درهم، فمثل بذلك 44٪ من الحساب الختامي لبنوك الودائع الخمسة عشر.

بملايين الدراهم	نهاية 1979	نهاية 1980	التغير بالنسبة المائوية
الاستخدامات			
التمويل على الخزينة	844	1 062	25,8
التمويل على البنوك	317	312	1,6
القروض للاقتصاد	6 224	6 874	10,4
القروض للجماعات العمومية	326	392	20,2
محفظة السندات	584	704	20,5
استخدامات اخرى	254	293	15,4
المجموع	8 549	9 637	12,7

بملايين الدراهم	نهاية 1979	نهاية 1980	التغير بالنسبة المائوية
الموارد			
الاموال الذاتية	751	855	13,8
مساعدات الدولة	375	373	0,5-
الاقتراضات الخارجية	2 542	2 702	6,3
الاقتراضات الداخلية	932	1 181	24,6
منها :			
- التزامات وسندات	(822)	(1 038)	(26,3)
- تسليفات وتسبيقات البنوك	(110)	(123)	(11,8)
الودائع لأجل قصير	3 049	3 625	18,9
مساعدات معهد الاصدار	719	780	8,5
موارد مختلفة صافية	181	141	22,1-
المجموع	8 549	9 637	12,7

الموارد

يظهر تطور هيكل تمويل هذه المؤسسات من نهاية سنة لاخرى نموا ملحوظا للودائع التي تشكل المورد الرئيسي للمؤسسات المذكورة، وتليها الاقتراضات الخارجية بمعدل نمو أقل أهمية بكثير. أما التسليفات الداخلية والتي تتم بالسوق المالية بصفة رئيسية، فقد ارتفعت على العكس من ذلك بشكل ملموس، بينما شهد نسق توسع تسبيقات معهد الاصدار بعض الانخفاض (1).

بلغ حجم الاقتراضات الخارجية 2.702 مليون درهم أي ما يمثل 28٪ من مجموع الموارد، فلم يزد بذلك سوى بمقدار 160 مليون أو بنسبة 6,3٪ وقد حصلت مؤسستان على الجزء الاكبر وهما الصندوق الوطني للقرض الفلاحي والبنك الوطني للانماء الاقتصادي الذي انتقلت التزاماته الخارجية في ظرف سنة من 1.323 مليون إلى 1.426 مليون أي ما يمثل 49٪ من خصومه.

أما الودائع لاجل قصير والتي وكلت في كليتها تقريبا إلى الصندوق الوطني للقرض الفلاحي وإلى صندوق الايداع والتدبير، فقد وصلت في المجموع إلى 3.625 مليون درهم عند نهاية دجنبر 1980، فاتسعت بذلك بما يناهز نسبة 19٪ أو بما قدره 576 مليون عوضا عن 18٪ أو 460 مليون في نهاية 1979. هذا ويدير صندوق الايداع والتدبير وحده بهذا الرسم ما يقرب من 3,2 مليار درهم، تأتيه بصفة رئيسية من صندوق التوفير الوطني ومن الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، أي ما يمثل 83,6٪ من مجموع موارده. وقد استطاع الصندوق الوطني للقرض الفلاحي من جهته أن يرفع من ودائعه في ظرف سنة من 312 مليون إلى 403 ملايين، أي ما يمثل خمس موارده.

أما الحجم الصافي للسيولات المحصل عليها داخل السوق المالية أو من لدن الجهاز البنكي بواسطة اصدار سندات وسندات الزامية، فقد زاد بما يناهز الربع وساهم في تمويل 12٪ من مجموع الاستخدامات. غير أن هذه الحصة تختلف بشكل ملموس من مؤسسة لاخرى : فالقرض العقاري والفندقي لازال يجلب أكبر حصة ويليه البنك الوطني للانماء الاقتصادي وبدرجة أقل الصندوق الوطني للقرض الفلاحي.

وقد اكتست إعادة التمويل لدى معهد الاصدار هذه السنة صبغة أكثر اعتدالا بالنسبة لسنة 1979 بحيث لم تتسع سوى بمبلغ 61 مليون أو بمعدل 8,5٪ بدلا من 32,4٪ في السنة السابقة. كما أنها لم تنتج في الجزء الاكبر منها إلا عن التجاء صندوق الايداع والتدبير لاعادة خصم سندات صندوق التجهيز الجماعي من أجل تمويل نفقات تجهيز الجماعات المحلية.

الاستخدامات

بلغت القروض المقدمة للاقتصاد عند نهاية دجنبر 1980 ما قدره 6.874 مليون درهم. فظلت تمثل أكبر حصة من استخدامات المؤسسات المالية المختصة وقد زادت بمبلغ 650 مليون أو بنسبة 10,4٪ أي بنسق يقل عن معدل 14,7٪ أو 800 مليون المسجل في مختتم سنة 1979، أما حصتها ضمن الاصول، فعلى الرغم من كونها انخفضت بشكل خفيف، فانها لازالت تتجاوز 70٪. فقد ارتفع حجم التسليفات الممنوحة من طرف البنك الوطني للانماء الاقتصادي بما قدره 150 مليون أو بنسبة 6,4٪ بدلا من 116 مليون أو 5,2٪ سنة 1979. ومن تم، فقد وصل إلى 2.495 مليون درهم أي ما يفوق بعض الشيء مجموع القروض المقدمة من لدن القرض العقاري والفندقي، والتي بلغت 2.362 مليون فتراجع بذلك معدل نموها من 27٪ سنة 1979 إلى 10٪ فقط سنة 1980. كما أن الصندوق الوطني للقرض الفلاحي لم يزد من تسهيلاته سوى بمقدار 217 مليون أو بمعدل 14,8 في نظير 230 مليون أو 18,7٪ سنة من قبل، إذ ارتفعت إلى 1.679 مليون. أما تدخلات صندوق الايداع والتدبير التي اتخذت بصفة أساسية شكل تسبيقات إلى فروع هذه المؤسسة، فقد بلغت في نهاية دجنبر 1980 ما قدره 334 مليون درهم أي بزيادة قدرها 66 مليون أو ما معدله 24,6٪. وقد زاد الصندوق المذكور من تسليفاته في إطار تجهيز الجماعات المحلية بنسبة 20٪، كما قام علاوة على ذلك بتوسيع محفظة من القيم المنقولة للدولة بمعدل الربع تقريبا اذ رفعها الى ما يفوق مليار درهم.

وبغض النظر عن مساهماتها المتبادلة، فقد ارتفعت محفظة الرسوم بالنسبة للمؤسسات الخمس بمعدل 20٪ مقابل 5٪ سنة 1979. وفدكان صندوق الايداع والتدبير الذي يملك أكبر حصة من المحفظة المذكورة المصدر في هذا التطور، اذ شكل من جديد المقتفي الرئيسي للسندات الالزامية.

توزيع السلف

بلغ مجموع القروض للاقتصاد الممنوحة من طرف كل من البنوك والمؤسسات المالية المتخصصة في نهاية دجنبر 1980 ما قدره 19.215 مليون درهم مسجلا بذلك زيادة سنوية قدرها 2.186 مليون أو مانسبته 12,8٪ بدلا من 2.089 مليون أو 14٪ سنة 1979.

توزيع القروض المقدمة للاقتصاد

ملايين الدراهم	نهاية 1977	نهاية 1978	نهاية 1979	نهاية 1980
حسب مصدر توزيعها				
معهد الاصدار	237	283	518	601
بنوك الودائع	8 416	9 233	10 287	11 740
المؤسسات المالية المتخصصة	4 454	5 424	6 224	6 874
	13 107	14 940	17 029	19 215
حسب تمويلها				
معهد الاصدار	1 730	1 665	2 340	2 707
بنوك الودائع	7 391	8 387	9 149	10 403
المؤسسات المالية المتخصصة	3 986	4 888	5 540	6 105
	13 107	14 940	17 029	19 215
حسب مدتها				
لاجل قصير	8 478	9 296	10 931	12 755
معهد الاصدار	237	283	518	601
بنوك الودائع	7 585	8 224	9 298	10 767
المؤسسات المالية المتخصصة	656	789	1 115	1 387
لاجل متوسط وطويل	4 629	5 644	6 098	6 460
بنوك الودائع	831	1 009	989	973
المؤسسات المالية المتخصصة	3 798	4 635	5 109	5 487
	13 107	14 940	17 029	19 215

يتعلق الجدول أعلاه بتطور القروض حسب مصدرها وتمويلها ومدتها. ويبين بأن البنوك هي التي كانت المصدر الرئيسي في نمو التسليفات.

(1) صندوق الايداع والتدبير، البنك الوطني للانماء الاقتصادي والقرض العقاري والفندقي، والصندوق الوطني للقرض الفلاحي والصندوق المغربي للصمعات.

(1) يرجع للملحق الاحصائي رقم 51.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

حسب مدة التوزيع

وصلت القروض البنكيه إلى 11.740 مليون درهم، فزادت بذلك بنسبة 14٪ أو بمبلغ 1.453 مليون درهم (1)، بينما بلغت التسهيلات التي قدمتها المؤسسات المالية المتخصصة 6.874 مليون أي باتساع معدله 10,4٪ أو ما مقداره 650 مليون. غير أن هذا التطور لم يحدث أي تغيير ملموس في توزيع القرض، اذ ظلت حصة البنوك تقارب 61٪ وحصة المؤسسات المالية المتخصصة، 36٪.

حسب التمويل

بلغ مجموع القروض التي مولتها البنوك 10.403 ملايين درهم عند نهاية دجنبر 1980 مسجلا بذلك من نهاية سنة لاخرى ارتفاعا قدره 1.254 مليون أو ما نسبته 13,7٪ بدلا من 726 مليون أو 8,3٪ في السنة السابقة. ونظرا لكون القروض التي وزعتها البنوك زادت بنسق أسرع، فان هذه المؤسسات لم تقم بتمويل سوى 88,6٪ منها عوضا عن 88,9٪ سنة 1979. وعلى العكس من ذلك فان حصة البنوك ضمن التمويل الاجمالي للقروض انتقلت في ظرف سنة من 53,7٪ إلى 54,1٪.

أما التسليفات التي مولتها المؤسسات المالية المتخصصة، فقد ارتفعت من جهتها بنسبة 10,2٪ أو بما قدره 565 مليون إذ وصلت إلى 6.105 ملايين درهم أي ما يمثل 31٪ في مجموع التمويل مقابل 32,5٪ في نهاية دجنبر 1979.

وقد بلغت القروض التي مولها بنك المغرب في المجموع 2.707 ملايين درهم عند نهاية السنة أي بتوسع قدره 367 مليون أو بمعدل 15,7٪ أي ما يمثل 14,1٪ من جميع فئات التسهيلات مقابل 13,8٪ في مختتم السنة السالفة.

حسب المدة

تمشيا مع طبيعة النشاط الذي تقوم به كل من البنوك والمؤسسات المالية المتخصصة، فقد قدمت الاولى 84,4٪ من التمويلات لاجل قصير، بينما منحت الثانية 84,9٪ من القروض المتوسطة والطويلة الاجل. وزيادة على ذلك، فقد كان توسع التسليفات الاولى أقوى من ارتفاع القروض الثانية.

فقد وصلت التسهيلات القصيرة الاجل في نهاية دجنبر 1980 إلى 12.755 مليون درهم، فتقوت بذلك بنسبة 16,7٪ أو بما قدره 1.824 مليون بسبب توسع الالتزامات البنكية بمعدل 15,8٪، وارتفاع قروض المؤسسات المالية المتخصصة بنسبة 24,4٪. وقد أسهمت التسهيلات المذكورة بما يفوق الثلثين في مجموع القروض الموزعة مقابل 64,2٪ في نهاية 1979.

أما التسليفات المتوسطة والطويلة الاجل والتي بلغت 6.460 مليون درهم، فقد زادت على النقيض من ذلك بسرعة أقل من السنة السابقة أي بنسبة 5,9٪ فقط أو بمقدار 362 مليون بدلا من 8٪ أو 454 مليون سنة 1979. ويعزى هذا التباطؤ إلى انخفاض نسق انجاز الاستثمارات. وقد شمل كلا من تسليفات البنوك التي تقلصت بمعدل 1.6٪ على الرغم من كونها ظلت غير خاضعة للتأطير، وتدخلات المؤسسات المالية المتخصصة التي لم تتسع سوى بنسبة 7.4٪ عوضا عن 10,2٪ في السنة السابقة. وعلى اثر هذا التطور فان حصة القروض المتوسطة والطويلة الاجل ضمن مجموع السيولات الموضوعة رهن إشارة الاقتصاد والتي سبق لها أن نزلت من 37,8٪ سنة 1978 إلى 35,8٪ سنة 1979، قد انخفضت من جديد إذ تحددت في 33,6٪.

حسب قطاعات النشاط

بلغ الحجم الكلي للقروض التي قامت باحصائها المصلحة المركزية للمخاطر 13.740 مليون درهم عند نهاية دجنبر 1980 مسجلا بذلك ارتفاعا سنويا قدره 1.788 مليون أو ما نسبته 15٪.

فقد وصلت القروض البنكية المصرح بها إلى 9.420 مليون درهم فمثلت بذلك 80,2٪ من مجموع التسليفات الموزعة من طرف هذه المؤسسات بدلا من 76,7٪ في السنة الفارطة. وعلى النقيض من ذلك، فقد بلغ معدل تصريحات المؤسسات المالية المتخصصة 62,8٪ فشهد بذلك انخفاضا بالقياس لنهاية دجنبر 1979 حيث كان قد وصل إلى 65,3٪.

ويبين الجدول التالي توزيع القروض المصرح بها لبنك المغرب حسب قطاعات النشاط دون تمييز فيما يخص مصدرها أو مدتها.

(1) يرجع للملحق الاحصائي رقم 52.

بملايين الدراهم

قطاعات النشاط	نهاية 1979	نهاية 1980	التغيرات بالنسبة المائوية
الفلاحة والصيد	1 332	1 475	10,7
– الزراعات	412	454	10,2
– الانشطة الملحقة بالفلاحة	504	594	17,9
– الصيد	228	237	3,9
– انشطة فلاحية اخرى	188	190	1,1
المعادن والصناعة	5 567	6 441	15,7
– الطاقة	439	537	22,3
(منها النفط والوقود)	(354)	(452)	(27,7)
– المعادن	160	194	21,3
– مواد البناء، المباني والاشغال العمومية	1 073	1 152	7,4
– الصناعات الميكانيكية	836	924	10,5
– الصناعات الكيماوية	545	607	11,4
– الصناعات الغذائية	1 034	1 199	16,0
– صناعات النسيج	910	1 115	22,5
– صناعات مختلفة	570	713	25,1
خدمات وغيرها	5 053	5 824	15,3
– التجارة	1 856	2 356	26,9
(تجارة الجملة للمواد الفلاحية والغذائية)	(619)	(879)	(42,0)
(تجارة الجملة للمواد الاولية)	(616)	(729)	(18,3)
(تجارة النسيج)	(133)	(155)	(16,5)
– وسطاء التجارة والصناعة	122	105	13,9—
– النقل وما يلحق به	1 002	1 033	0,3
(النقل البحري)	(754)	(744)	(1,3—)
– الفنادق	280	266	5,0—
– اشغال عقارية	331	402	21,5
– الانشطة المالية (شركات القروض للاستهلاك وكراء الاشغال وشركات المساهمة)	952	1 100	15,5
– عناصر مختلفة	510	562	10,2
المجموع	11 952	13 740	15,0
منها – القروض لأجل قصير	7 521	8 894	18,3
– القروض لأجل متوسط وطويل	4 431	4 846	9,4

لم يشهد توزيع القروض حسب قطاعات النشاط الكبرى أي تغيير ملموس كما يتجلى ذلك من خلال الجدول الوارد أعلاه. ذلك أن حصة قطاع «الفلاحة و الصيد» نزلت من 11,1٪ إلى 10,7٪، في حين أن حصة «المعادن و الصناعة» انتقلت من 46,6٪ إلى 46,9٪ وظلت حصة «الخدمات وغيرها» محددة في 42,4٪ مقابل 42,3٪.

وبالمقارنة مع تغيرات السنة الماضية، فان التطور القطاعي للقروض المصرح بها يظهر مع ذلك تباطؤا ملحوظا في نسق نمو التسبيقات الممنوحة للقطاعين الاول والثاني والذي تراجع على التوالي من 26,6٪ إلى 10,7٪ ومن 21٪ إلى 15,7٪، كما يظهر ارتفاعا قويا في سرعة زيادة القروض المقدمة للقطاع الثالث والتي انتقلت نسبتها من 5.4٪ إلى 15,3٪.

إن التوسع البالغ 143 مليون أو 10.7٪ والذي عرفته التسهيلات المقدمة لقطاع «الفلاحة والصيد» يرجع على الخصوص إلى زيادة قدرها 42 مليون أو ما نسبته 10,2٪ في القروض الممنوحة للزراعات وبالاخص إلى نمو التسليفات التي استفادت منها الانشطة الملحقة بالفلاحة والتي بلغت 594 مليون أي بارتفاع قدره 90 مليون أو ما معدله 17.9٪. وتجدر الاشارة مع ذلك إلى أن حصة هامة من القروض التي يستفيد منها القطاع القروي لايشملها الاحصاء لضعف مبلغ كل قرض على حدة.

وقد وصلت التسليفات المقدمة لقطاع «المعادن والصناعة» إلى 6.441 مليون بدلا من 5.567 مليون عند نهاية سنة 1979 محققة بذلك سبقا قدره 874 مليون أو ما معدله 15.7٪. وقد حصلت كل الفروع على تسهيلات متزايدة ولكن بنسب متفاوتة تتراوح بين 25,1٪ بالنسبة للصناعات المختلفة و 7,4٪ فيما يرجع للبناء والمباني والاشغال العمومية، ومعدات البناء. وقد كانت أهم التغيرات تلك التي شملت علاوة على الصناعات المختلفة، صناعات النسيج والطاقة والمعادن والتي بلغت نسب نمو تسليفاتها على التوالي 22,5٪ و 22,3٪ و 21,3٪.

وقد بلغت القروض المحصاة ضمن ركن «الخدمات وغيرها» 5.824 مليون مسجلة بذلك ارتفاعا قدره 771 مليون أو ما معدله 15,3٪ أي بما يتجاوز النسبة المسجلة سنة 1979 بثلاث مرات. فباستثناء وسطاء التجارة والصناعة، والفنادق، والنقل

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

البحري، والذين تراجعت التزاماتهم على التوالي بنسبة 13,9٪ و 5٪ و 1,3٪، فقد استفادت كل الفروع الاخرى لهذا القطاع من زيادة ملحوظة في التسليفات، وبالاخص منها تجارة الجملة للموارد الفلاحية والغذائية التي اتسعت قروضها بمبلغ 260 مليون أو بنسبة 42٪، وتجارة الجملة للموارد الاولية التي ارتفعت تسليفاتها بمقدار 113 مليون أو بمعدل 18,3٪. كما أن التسهيلات الممنوحة للانشطة المالية وللشؤون العقارية زادت على التوالي بـ 148 مليـون أو بنسبة 15,5٪ و 71 مليون أو 21,5٪.

تـوازن السيـولات البنكيـة

خلافا لما كـان عليه الشأن سنة 1979، لم تشهد السيولات البنكية سنة 1980 أي ضيق قوي وذلك بفضل توسع الودائع بنسبة 14,3٪ أي بأسرع من معدل زيـادة الاستعمالات البـالغ 10,4٪. وقد استشعر هذا التحسن على مدار السنة كلها وتبلور في انخفـاض ملحوظ في عمليـات إعـادة التمويل مما اتضح بصفة خاصة في نهـايـة السنة، ولكن ظروف العمليات المذكورة كـانت أقل ملاءمة بشكـل ملموس بالقيـاس لسنة 1979 بسبب تقلص الفائض القابل للتعبئة من سندات الخزينة.

غير أن سعة الخزائن كانت أكثر بروزا خـلال النصف الاول من السنة خصوصا بفضل الاثر الايجابي الذي خلفته على السيولة البنكية خلال هـذه الفتـرة إلتجاءات الخزينة الاضافية إلى معهد الاصدار وعلى العكس من ذلك، فان انخفـاض إلتزامـات الخزينة تجـاه البنك المركزي خلال النصف الثاني من السنة، وما صاحبه من أثـر الاقتطاعات الهـامة من موجودات الصرف ساهم في تضييق الخزائن البنكية. غير انـه تمت إعادت تكوين هذه الاخيرة في شهر دجنبر تحت تأثير ارتفاع سرعة النفقات العمومية.

وعلى الرغم من هذا التطور، فان البنوك لم تتمكن من تخفيف تمويل استخداماتها دون اللجوء بشكل واسع إلى إمكانيات اعـادة التمويل لدى معهد الاصدار وذلك منذ النصف الاول من السنة. ذلك أن البنوك التي لم تواجه خلال الجزء الاول من السنـة السابقة أي صعوبة كبـيرة لتحقيـق توازن خزائنها نظرا لمـا كانت تتوفر عليه من إمكانيات هامة نسبيا، قد تعين عليها وذلك منذ بداية سنة 1980 أن تستعمل إلى أقصى حد مختلف الالتجـاءات التي تستفيد منها لدى بنك المغرب ضمن سقف محـدد، وأن تلتجيء في فترات الضيق القوي وفي نهاية الاشهر إلى التسبيقات الخاصة لمعهد الاصدار وبمبالغ هـامة جـدا. وخلال هذا الجزء الاول من السنة، فقد ظلت التسهيلات التي تمنحها المؤسسات المـالية المتخصصة للبنوك مرتفعة ولكـن دون أن تبلغ مستواهـا فـي نهـايـة 1979.

إن الضيق الذي عرفته الخزائن خـلال النصف الثاني من السنة باستثنـاء شهر دجنبر، لم يسفر بصفة عرضية عن تقوية الالتجـاءات لمعهـد الاصدار. ذلك أن هـذه الاخـيرة لم تكن هـامة سوى في غشت ونونبر حيث اتخذت شكل تسبيقـات خـاصة ولكن دون أن تصل إلى حد المبـالغ التي سبق أن سجلت بصفة استثنائية خلال النصف الثاني من سنة 1979. وبموازاة ذلك فقد كـانت مساهمة المؤسسات المـالية المتخصصة في إعـادة تمويل البنوك تمويل إلى الارتفـاع خلال هذه الفترة باستثناء شهر دجنبـر الذي شهدت فيـه هـذه المساهمة انخفـاضا ملموسا جدا.

العوامـل التـي أثـرت عـلى السيـولـة البنكيـة

ويتضح مما سبق، بأنه خلافا لمـا جرى في السنة السابقة، فقد عرفت السيولة البنكية خلال سنة 1980 فترة من التحسـن استمرت من بداية السنة إلى غاية آخـر يوليوز، ثم شهدت بعض المراحل من الضيق خلال شهـر غشت وبعد ذلك في شهر نونبر قبل أن تعود الى التوسع من جديد في دجنبر. ويمكن البحث عن تفسير هـذا التطور في أهم عوامل السيولـة البنكيـة.

ذلك أن العملة الائتمانية لم يكن لها أثـر تضييقي إلا خلال الفترة ما بـين يونيو وأكتوبر وباستثناء شتنبر، بينما كانت قد ابتعدت عن تطورها المعتـاد خلال سنة 1979 إذ أسفرت عن ضيق في السيولات منذ شهر فبراير. ومن جهـة أخـرى، وباستثنـاء شهري غشت ونونبر، فان التغيـير المزدوج للموجودات الخـارجية والديون على الخزينة قد عمل على العكس من ذلك في اتجـاه توسعي.

اعادة التمويل لدى بنك المغرب

يبـين الجدول التالي بأن المستوى المتوسط لالتجـاءات البنوك إلى معهد الاصدار قد انخفض بالقياس لسنة 1979 وخصوصا خلال النصف الثاني من السنة. ويعبر هذا الانخفاض بوضوح عن تخفيف الضغط على سيولة الخزائن البنكية مما كـانت قـد تميزت بـه فـي السنـة السـابقـة (1).

(1) يرجع للملحق الاحصـائي رقـم 53.

ذلك أن مبلغ الالتجاءات في نهاية الاشهر وصـل في المتوسط إلى 1.725 مليـون درهم بدلا من 2.035 مليون في السنة الفارطة. وقد تـم تسجيل أعلى مستوى شهـري في نونبر وهو 2.134 مليون عوضا عن 3.241 مليون في أكتوبر 1979.

في نهـاية الاشهـر وبملايـين الـدراهـم

النصف الاول من السنة	يناير	فبراير *	مارس	ابريل	مايو	يونيو
..... 1979	1 439	1 498	1 771	1 779	1 708	1 621
..... 1980	1 741	1 683	1 797	1 641	1 543	1 469
النصف الثاني من السنة	**يوليوز**	**غشت**	**شتنبر**	**اكتوبر**	**نونبر**	**دجنبر**
..... 1979	1 740	2 058	2 960	3 241	2 666	1 934
..... 1980	1 571	1 999	1 702	1 760	2 134	1 661

لقد شهد هيكل التسهيلات الممنوحة من طرف بنك المغرب تغيـرات ملحـوظة. ذلك أن تعبئة السندات العمومية لم تمثل في المتوسط سوى 22,6٪ من مجموع الالتجاءات بدلا من 47٪ في السنـة السابقـة حيث كـان قـد تعـين على البنـوك تعبئة سندات الخزينة بشكل واسـع وخصوصا للحصول على تسبيقـات خـاصة خـلال النصف الثـاني من السنة. وعلى العكس من ذلك، فقد سجلت التسهيلات على سندات حرة ارتفـاعا قويا. وقد انتقلت حصة تدخـلات معهد الاصدار داخـل السقف فـي ظرف سنة مـن 26,3٪ إلى 36,6٪، بينما انتقلت حصـة إعـادات التمويـل خـارج السقف مـن 26,7٪ إلى 40,8٪ وذلك خصوصا لفـائدة أنشطة التصدير.

فقد استمرت تسهيلات بنك المغرب في الانخفـاض إلى غـاية شهر يونيو ووصلت بالمتوسط في نهـاية الاشهر إلى 1.645 مليون درهـم. غـير أنه إذا كـان هـذا المبلـغ مشابها للمستوى المسجل خلال النصف الاول من سنة 1979، فان نسبة استعمـال البنوك لامكانياتها من الالتجـاء تفوق 88٪ بدلا من 66,4٪ في السنـة السابقـة وذلك بسبب تقلص الحصة المتاحة لهـا فيما يخص إعـادة التمويل لدى معهد الاصدار.

وفي المجموع، فعلى الرغم من ضيق خزائن البنوك خلال النصف الثاني من السنة، مما ادى إلى ارتفـاع حجم التجاءاتهـا للبنك المركزي إلى 1.804 ملايـين درهـم فـان هذه المؤسسات لم تستعمل امكاناتها من اعـادة التمويل لدى بنك المغرب بأكثر مـن السنة السالفة إذ بلغت نسبة هذه الالتجاءات هذه السنة أيضا ما يناهز 85٪.

ومن جهة أخرى، فقد شهد الحجم المتوسط للتسبيقـات الخاصة بمعدل فائـدة مرتفع انخفـاضا ملموسا نظرا لكون البنوك التجأت إلى هـذه التسبيقـات بشكـل أقـل من سنـة 1979.

السـوق النقـديـة

وقد صاحب التطور المذكور ارتفـاع في حجم العمليات داخـل السوق النقديـة للدار البيضاء التي كـان نشاطها قد تقلص شيئا ما سنة 1979.

فتبادل الاموال بـين البنوك وصل في المتوسط إلى 238 مليون درهم عند نهـاية الاشهر بـدلا من 161 مليون سنة 1979 و 389 مليون سنة 1978. وقد ظـل حجم هـذه العمليات يقل عن 200 مليون درهم خـلال الاشهر الاربعة الاولى من السنة، ثم تجـاوز ذلك بشكل واسع فيما بعد باستثناء نهاية شهر دجنبر حيث نـزل إلى 96 مليون درهم.

أما القروض التي قدمتها المؤسسات المـالية المتخصصة للبنوك في شكل «ضمانات» أي بعض النظر عن القروض «على بياض» المحصاة ضمن الودائع بمبلغ 33 مليـون درهم مقابل 47 مليون سنة 1979، فقد وصلت بالمتوسط في نهاية الاشهـر إلى 248 مليـون مقـابل 163 مليون في السنة الفـارطة. ومن تـم، فان مساهمتهـا في إعـادة تمويـل البنوك انتقلت إجماليا من 7,4٪ سنة 1979 إلى 12,6٪ سنة 1980.

وقد ظلت العمليات داخل السوق النقدية لاجل قصير متمركـزة جدا. ذلك ان صندوق الايـداع والتدبـير والقرض الشعبي قدما في المتوسط 182 مليون و 199 مليون على التوالي، فظلا يشكلان أهم المزودين الرئيسيين برؤوس الاموال إذ مثلت حصتهما كالسنة السابقة 63٪ من المجموع. أما من جهة المقترضين، فقـد استفـادت الاربـع مؤسسات الرئيسية من حيث الطلب من حصة نسبتها 60٪ من القروض مقـابل 57٪ فـي السنـة السـالفـة.

وخلافا لمـا كـان عليه الشأن سنة 1979، فقد شهدت معدلات السوق ارتفـاعـا ملحوظـا، إذ تراوحت ما بـين 9,5٪ و 10,5٪، بل وتجـاوزت 11٪ ابتـداء من شهـر أكتوبر لترتفع إلى مستوى معدلات الفائدة بعد الزيـادة التي طرأت عليهـا بالتاريخ المذكور. وبالنسبة لمجموع السنة، فقد بلغ متوسطها اليومي 10,1٪ بينما لم يكـن قـد وصل سنة 1979 إلى 7,3٪.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

التوفير والاستثمارات

تفيد التقديرات الخاصة بمجموعات المحاسبة الوطنية بأن الناتج الوطني المجمل بلغ 71.300 مليون درهم أي بارتفاع نسبته 11.6٪، بينما اتسعت النفقة الوطنية بأقل من ذلك أي بمعدل 10.2٪ إذ وصلت إلى 76.650 مليون. ذلك أن الاستهلاك الكلي الخصوصي والعمومي بلغ 61.497 مليون درهم، فزاد بذلك بنسبة 13.8٪، في حين أن الاستثمارات سجلت انخفاضا طفيفا نسبته 1.2٪ إذ تحددت في 15.153 مليون نتيجة للركود الشبه التام الذي عرفه التكوين الاجمالي للرسمال الثابت ولضعف تكوين المخزونات (1).

وبالتالي، فان مجموع النفقة الوطنية الاجمالية تجاوز مرة أخرى حجم الناتج الوطني الاجمالي الذي استوعب منه الاستهلاك النهائي نسبة 86.3٪. ولذلك، فقد بدا التوفير المحصل عليه غير كاف بالنظر للاستثمارات وأسفر عن حاجة للتمويل تقدر بـ 5.350 مليون درهم بدلا من 5.704 ملايين سنة 1979. وقد تمت تغطية الحاجة المذكورة بصفة اساسية بواسطة رؤوس الاموال الاجنبية (2).

ذلك أن التوفير الداخلي بلغ 7.953 مليون درهم، ووصلت المداخيل الخارجية الصافية للعمل والرسمال 1.850 مليون، فلم تساهم في تغطية الاستثمارات سوى في حدود 9.803 ملايين، كما نزلت حصتها ضمن الناتج الوطني المجمل في ظرف سنة من 15.4٪ إلى 13.7٪. هذا وقد تمت تغطية الفارق بين الاستثمارات وبين التوفير الوطني المحسوب على الطريقة الآنفة الذكر في حدود 4.612 مليون بواسطة الرصيد الصافي للتسليفات الخارجية الممنوحة على الخصوص لفائدة القطاع العمومي وبواسطة 781 مليون تمثل تسهيلة صندوق النقد الدولي و 117 مليون كاقتطاع من احتياطيات الصرف. هذا وقد نزلت نسبة مقارنة حاجيات التمويل بالناتج الوطني المجمل من 9٪ خلال السنتين السابقتين إلى 7.5٪ هذه السنة بعد ان سبق لها أن بلغت 16.4٪ سنة 1977.

التوفير السائل والسوق المالية

تبين المعطيات المتوفرة والتي لا تشمل سوى طبيعة التوفير وليس مصدره بحسب فئات العملاء الاقتصاديين حركة تطور التوفير السائل والاصدارات المتوسطة والطويلة الاجل للقيم المنقولة، كما تبين نشاط بورصة القيم. ففيما يتعلق بالتوفير القصير الاجل، وبعد التباطؤ الذي لوحظ خلال السنة السابقة، فان نسق تكوينه ارتفع هذه السنة بفضل الزيادة في معدلات الفائدة الدائنة التي دخلت حيز التطبيق في بداية الربع الاخير من سنة 1980. وعلى النقيض من ذلك، وفيما يرجع لسوق التوفير الطويل الاجل، فقد استمر الانخفاض الذي لوحظ خلال السنة السابقة في المجلوبات من رؤوس الاموال لفائدة الشركات. كما أن نشاط البورصة الذي شهد بعض الانتعاش المؤقت بفضل إدخال قرض الصحراء للبورصة تقلص هو الاخر سواء فيما يخص حجم العمليات ام فيما يرجع للاسعار المتوسطة. وبذلك تكون الاكتتابات في الاقتراضات الالزامية للدولة والمؤسسات شبه العمومية هي وحدها التي جلبت مبالغ أكبر أهميه من سنة 1979.

التوفير السائل أو القصير الاجل

بلغت زيادة التوفير السائل أو القصير الاجل التي تم تحقيقها من طرف المؤسسات والخواص 1.260 مليون درهم عوض عن 858 مليون في السنة السابقة. ومع ذلك، فانها لم تصل إلى المستوى الملحوظ الذي كانت قد بلغته سنة 1978 أي 1.546 مليون. فقد ارتفع حجم الاصول اليسيرة التعبئة إلى 6.491 مليون مسفرا بذلك عن زيادة نسبتها 24.1٪ مقابل 19.6٪ فقط سنة 1979. وقد أدى هذا النسق الذي كان أسرع من نسبة توسع الموجودات النقدية البالغة 8.4٪ إلى رفع حصة الاصول المذكورة ضمن مجموع سيولات الاقتصاد من 18.3٪ إلى 20.4٪. ويعزى هذا التطور في حدود 86٪ إلى نمو شبه العملة وخصوصا منها الودائع البنكية لاجل والذي نتج في جزء منه عن الرفع من معدلات الفائدة الدائنة ابتداء من فاتح أكتوبر 1980 (1). أما الودائع بصندوق التوفير الوطني والصندوق الوطني للقرض الفلاحي وكذا اكتتابات الجمهور في سندات الخزينة لمدة ستة أشهر، فرغم كونها تحسنت نسبيا، فان قيمة مجلوبها ظلت محدودة كما يبين ذلك الجدول التالي :

الحجم في نهاية دجنبر بملايين الدراهم	1976	1977	1978	1979	1980	مبلغ التغيير 78/1980
الودائع البنكية لاجل	1 752	2 180	2 959	3 681	4 649	968 +
الودائع من أجل الاستيراد	—	—	713	751	864	113 +
الودائع بصندوق التوفير	380	349	374	393	430	37 +
الودائع لدى الصندوق الوطني للقرض الفلاحي	128	177	216	259	365	106 +
سندات الخزينة :						
– لستة اشهر على صيغ	110	108	102	141	183	42 +
– لستة اشهر وسنة بالحساب الجاري (شركات التأمين وغيرها)*	18	13	9	6	—	6 —
سندات الصندوق للبنك الوطني للانماء الاقتصادي	1	—	—	—	—	—
المجموع	2 317	2 827	4 373	5 231	6 491	1 268+
معدل النمو بالنسبة المائوية	20,1+	22,0+	54,7+	19,6+	24,1+	—

(*) لا تدرج في هذا الاطار السندات القصيرة الاجل المكتتب فيها من طرف البنوك والمؤسسات المالية المتخصصة نظرا لكونها تشكل استخداما للموارد سبق ادراجه اما ضمن الموجودات النقدية (الودائع تحت الطلب) واما ضمن عناصر اخرى للتوفير السائل أو القصير الاجل (الودائع البنكية لاجل والودائع بصندوق التوفير الوطني والصندوق الوطني للقرض الفلاحي).

الودائع شبه النقدية لدى البنوك

انتقلت الموجودات لاجل لدى بنوك الودائع من 4.432 مليون درهم إلى 5.513 مليون، فاتسعت بذلك بما قدره 1.081 مليون أو بنسبة 24.4٪ أي بما يزيد على المعدل المسجل في السنة السابقة وهو 20.7٪.

فقد وصلت الودائع من أجل الاستيراد التي تم إقرارها منذ يونيو 1978 في المجموع إلى 864 مليون في نهاية السنة فارتفعت بذلك بمبلغ 113 مليون أو بنسبة 15٪ مما يرتبط بنمو المشتريات من الخارج.

وقد بلغ حجم سندات الصندوق والحسابات لاجل 4.649 مليون درهم فسجل بذلك زيادة نسبتها 26.3٪ عوضا عن 24.4٪ في السنة السابقة. وقد تم تحقيق هذا التوسع البالغ 968 مليون بنسبة تفوق 38٪ خلال الربع الاخير من السنة على إثر الرفع بتاريخ فاتح أكتوبر 1980 من معدلات الفائدة الممنوحة للودائع والتي تتراوح بين 4٪ فيما يخص الودائع لمدة شهر و 9٪ فيما يرجع للودائع لمدة ثمانية عشر شهرا وبمعدل حر لما يفوق المدة الاخيرة. هذا ولم تشهد حصة الحسابات المجمدة لفترة تفوق أربعة أشهر والتي سبق لها أن انتقلت من 58٪ إلى 65٪ من المجموع أي تغيير يذكر من سنة لاخرى. إلا أن حصة سندات الصندوق والودائع لاجل ما فتئت تتقوى في المجمل سواء بالنسبة للودائع البنكية أم بالقياس لمجموع موارد البنوك إذ مثلت منها على التوالي 25.2٪ بدلا من 22.8٪ و 22٪ عوضا عن 19.3٪.

الودائع لدى صندوق التوفير الوطني

بلغ حجم الودائع لدى صندوق التوفير الوطني 430 مليون درهم محققا بذلك توسعا نسبته 9.4٪ وهو معدل أعلى مما كان قد سجل غداة الرفع من معدلات الفائدة سنة 1978. فنسبة الفائدة السنوية الممنوحة للمودعين منذ فاتح أكتوبر 1980 تبلغ 6.50٪ عوضا عن 5.50٪ فيما سبق، وهي لازالت تفوق بنقطة، المكافأة المقدمة للودائع على دفاتر ونسبة الفائدة الممنوحة للودائع البنكية لمدة 3 أشهر بنصف نقطة. أما متوسط الايداع المحسوب على أساس عدد الدفاتر الذي نزل من 513.000 الى 504.000 وحدة تقريبا، فقد تحسن بعض الشيء اذ وصل الى 853 درهم عوضا عن 766 درهم في السنة السابقة. ولكن لازال مع ذلك ضعيفا بالمقارنة مع الحد الاقصى الجديد الذي حددته النصوص في 150.000 درهم.

الودائع لدى الصندوق الوطني للقرض الفلاحي

بلغت الودائع تحت الطلب الموكولة للصندوق الوطني للقرض الفلاحي 365 مليون درهم، فشهدت بذلك توسعا قدره 106 ملايين أو ما معدله 41٪ أي بنسبة تفوق مرتين معدل الزيادة المسجل سنة 1979، مما يرجع دون شك إلى معدل الفائدة الدائنة الذي يمنح لهذه الودائع. ذلك أن رفع نسبة مكافأة الحسابات تحت الطلب من 1.5٪ إلى 3٪ سمح بتغيير الاتجاه نحو الانخفاض الذي شهدته الودائع خلال الاشهر الاولى من السنة.

(1) يرجع للملحقين الاحصائيين 6 و 7.

(2) يساوي مبلغ التوفير الفرق بين استخدامات حساب الرسمال وبين التسليفات الخارجية الصافية. ومن ثم، فان الاخطاء التي تشمل التكوين الاجمالي للرسمال الثابت، وتغييرات المخزون والتسليفات الخارجية الصافية تنعكس بالضرورة على مبلغ التوفير وعلى مبلغ الاحتياج للتمويل. ونظرا لعدم توفر «الحساب الخارجي» فقد تم حساب الاحتياج المذكور من خلال معطيات ميزان الاداءات.

(1) يرجع للملحق الاحصائي رقم 54.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

سندات الخزينة لاجل قصير

عرف حجم سندات الخزينة لمدة 6 أشهر على صيغ والمطروحة لاكتتاب الجمهور ارتفاعا جديدا إذ بلغ 183 مليون درهم أي بزيادة نسبتها 29,8٪ مقابل 38,2٪ في السنة السابقة. ذلك أن الاكتتابات انتقلت من 267 مليون الى 349 مليون، بينما وصل مجموع التسديدات 307 ملايين عوضا عن 228 مليون مما أسفر عن مجلوبات صافية قدرها 42 مليون درهم في نظير 39 مليون سنة 1979.

وعلى النقيض من ذلك، فان السندات لاجل قصير بالحساب الجاري بحوزة شركات التأمين بمبلغ 6 ملايين درهم والتي كانت تمثل استخدام الاحتياطيات التقنية لهذه الاخيرة، قد تم تسديدها كليا.

السوق المالية وبورصة القيم

لم يتجاوز المبلغ الكلي للتوفير المتوسط والطويل الاجل 1.418 مليون درهم بدلا من 1.654 مليون مسجلا بذلك انخفاضا نسبته 14٪ بالقياس لسنة 1979 حيث كان قد تقلص بنسبة 49.3٪. وتعزى هذه النتيجة برمتها هذه السنة أيضا إلى طلبات رؤوس الاموال التي تقدمت بها الشركات من أجل الزيادة في رأس مالها أو إحداث شركات جديدة، إذ لم تتعد هذه الطلبات 262 مليون درهم بعد أن سبق لها أن نزلت خلال السنة السابقة من 2.370 مليون إلى 573 مليون. وعلى العكس من ذلك، فان التجاءات الدولة والمؤسسات شبه العمومية للسوق المالية الداخلية لم تفتأ تتسع إذ وصلت إلى 1.156 مليون درهم عوضا عن 1.062 مليون في السنة المنصرمة. أما نشاط بورصة القيم، فقد تميز من جهته بقلة عرض القيم. كما أن آثار إدخال السندات الالزامية الممثلة لقرض الصحراء للبورصة سنة 1979 قد تقلصت بشكل ملحوظ.

الاصدارات الاجمالية لاجل متوسط وطويل*

بملايين الدراهم	1976	1977	1978	1979	1980
سندات الدولة لمدة خمس سنوات (1)	—	37	32	19	—
السندات الالزامية وسندات الدولة لأجل طويل	1 222	405	318	549	561
بما فيها السندات الالزامية لخمسة عشر سنة (2)	(1 125)	(271)	(87)	(390)	(521)
اصدارات شبه عمومية بضمانة الدولة	185	270	540	513	595
اصدارات الشركات (3)	773	1 493	2370	573	262
المجموع	2 180	2 205	3 260	1 654	1 418
معدل التغيير	+44,7	+1,1	+47,8	−49,3	−14,3

(*) نظرا لعدم توفر المعلومات الاحصائية حول التسديدات المتعلقة ببعض الاصدارات، فانه لا يمكن تحديد المبلغ الكلي للاكتتابات الصافية.
(1) باستثناء السندات المكتتب فيها من طرف البنوك.
(2) باستثناء السندات الالزامية لمدة خمسة عشر سنة المكتتب فيها من طرف القرض الشعبي.
(3) زيادات الرسمال وتكوين الشركات بما في ذلك الشركات التي لم تكن موضوع اصدار قيم منقولة.

الاصدارات العمومية والاصدارات المضمونة من طرف الدولة

بلغ مجموع الاكتتابات في اقتراضات الخزينة 561 مليون درهم بدلا من 549 مليون سنة 1979. وقد اتخذت شكل سندات إلزامية للمدى الطويل بصفة أساسية. ذلك أن الاصدارات لمدة 15 سنة وصلت إلى 521 مليون فزادت بنسبة الثلث أو بما قدره 131 مليون. وقد تمت في ثلاثة حصص، اثنين منها بمجموع 350 مليون وبمعدل 8,50٪ والثالثة بمقدار 200 مليون وبنسبة 10٪ بعد رفع معدلات الفائدة الدائنة. وقد ظل صندوق الايداع والتدبير وشركات التأمين يمثلون أهم المكتتبين بمبلغ 351 مليون و 166 مليون على التوالي. أما الاكتتابات في سندات الخزينة لمدة 10 سنوات المفروضة على الشركات استخداما لاحتياطي الاستثمار، فقد نزلت من جهتها من 113 مليون إلى ما يقرب من 25 مليون درهم. وفي الاخير، فقد سمحت استعمالات حسابات الرسمال للاجانب الغير المقيمين بشراء 15 مليون درهم من السندات لمدة 7 سنوات بفائدة نسبتها 5,50٪ وذلك في نظير 27 مليون في السنة السابقة.

أما فيما يتعلق باصدارات مؤسسات وشركات القطاع العمومي، فقد جلبت 595 مليون درهم عوضا عن 513 مليون سنة 1979. وباستثناء الصندوق الوطني لنفرض الفلاحي الذي قام باصدار اقتراض لمدة 10 سنوات بمبلغ 40 مليون درهم وبفائدة معدلها 7,50٪، والشركة العامة للعقارات التي التجأت بمقدار 20 مليون درهم لاصدارات لمدة 5 سنوات وبفائدة نسبتها 6,50٪، فان كل الاصدارات الاخرى تمت لمدة 15 سنة وبفائدة معدلها 8,50٪ وذلك قبل تعديل نسب الفائدة.

وقد صدرت هذه الطلبات حسب الاهمية عن القرض العقاري والفندقي بمبلغ 240 مليون وعن البنك الوطني للانماء الاقتصادي بمقدار 200 مليون. وقد استجلب صندوق التجهيز الجماعي 50 مليون، كما حصلت شركة تنمية السكن الجماعية على 25 مليون وشركة صناعة عجينة الورق على 20 مليون. وكما كان الشأن في السنوات السابقة، فان صندوق الايداع والتدبير كان على راس المكتتبين في هذه الاقتراضات إذ استوعب 453 مليون أي ما يفوق ثلاثة أرباع مجموع الاصدارات مقابل 339 مليون أو الثلثين سنة 1979.

تكوين الشركات وزيادات الرسمال

لقد استمر مجموع الاموال المخصصة لزيادة رأس المال أو لاحداث شركات جديدة في الانخفاض، إذ لم يتجاوز 262 مليون درهم بعد أن سبق له أن نزل خلال السنة السابقة من 2.370 إلى 573 مليون. ويبين الجدول التالي حركة تطور المجلوبات من الرسمال خلال الخمس سنوات الاخيرة :

بملايين الدراهم	1976	1977	1978	1979	1980
زيادات الرسمال	575	886	2 069	462	210
تكوين الشركات	198	607	301	111	52
الزيادات الاجمالية للرسمال	773	1 493	2 370	573	262
تخفيضات الرسمال	−85	−71	−91	−42	−10
الزيادات الصافية للرسمال	688	1 422	2 279	531	252

نزلت زيادات الرسمال من 462 مليون درهم إلى 210 ملايين، وشملت حوالي 180 شركة صناعية وتجارية بصفة أساسية في حين أن إحداث الشركات شمل 416 مؤسسة وجلب 52 مليون، وذلك مرة أخرى لصالح القطاع الصناعي وبدرجة أقل لفائدة الشركات العقارية. وفي نفس الوقت، وصلت تخفيضات الرسمال إلى 10 ملايين درهم. ومن ثم، فان المجلوبات الصافية نزلت إلى 252 مليون فقط.

بعد النمو الملحوظ الذي سجل سنة 1979 والذي كان ناتجا برمته عن إدراج القرض الوطني لتنمية الاقاليم الصحراوية بالبورصة، فقد تميز نشاط هذه الاخيرة سنة 1980 بانخفاض ملموس نسبته 17٪. ذلك أن حجم العمليات نزل من 202.9 ملايين درهم إلى 168,3 مليون، وانخفض عدد القيم المتبادلة من 740.185 إلى 593.878.

وقد مثلت القيم ذات الدخل القار نصف حجم المبادلات وشهدت حصتها تنزل من 123 مليون إلى 87 مليون على إثر تقلص عرض سندات قرض الصحراء وبسبب بقاء السندات المقتناة سابقا بمحفظة المستثمرين الاساسيين وهم على الخصوص شركات التأمين والشركة الوطنية للاستثمار. وهكذا، فلم يشمل التبادل بالبورصة حتى الان سوى 10٪ من الاكتتابات التي جرت سنة 1976 وقدرها 1.037 مليون درهم، وذلك في حدود 7,5٪ سنة 1979 و 2,5٪ هذه السنة أي ما يمثل على التوالي 455.961 و 275.431 قيمة من فئة 100 درهم بصفة أساسية.

وبازاء ذلك، فقد ظل حجم المبادلات الخاصة بالقيم ذات الدخل المتغير مستقرا في مستوى 77 مليون درهم. هذا وإن سوق المزاد العلني التي من المفروض أن تشكل العنصر الرئيسي للبورصة لم تحقق سوى حجم قدره 48 مليون أي ما يقل عن نسبة 29٪ من مجموع العمليات، فتقلص بذلك نشاطها بمعدل 11٪ بعد أن سبق له أن انخفض بنسبة 21٪ سنة 1979. وعلى العكس من ذلك، فقد بلغت التفويتات المباشرة 28 مليون درهم فزادت بذلك بنسبة 27٪ نتيجة لعدد كبير من المساهمات. وتجدر الاشارة إلى ضعف مبادرة الموفرين لتوظيف أموالهم في القيم المنقولة بسبب ضيق السوق وارتفاع معدل الفائدة الممنوحة للتوفير السائل.

وقد شهد المتوسط السنوي لاسعار جل القيم المسعرة انخفاضا مرة أخرى هذه السنة، فنزل بذلك السعر المتوسط العام من 123.3 إلى 117.4 دراهم. ومن ثم، فقد انخفضت رسملة البورصة عند 31 دجنبر من 2.160 مليون درهم إلى 1.912 مليون مسجلة بذلك تقلصا نسبته 11,5٪ على الرغم من ارتفاع عدد القيم المقبولة للتسعير و الذي بلغ 19,4 ملايين بعد إدخال أسهم إحدى البنوك للبورصة، وبعد مختلف الزيادات في الرسمال. أما سرعة دوران القيم المنقولة التي تتمثل في الحاصل بين الرسملة وحجم العمليات، فقد تحدد في نسبة 8,8 بدلا من 9,4٪ سنة 1979. مما يعبر عن تباطؤ في النشاط. وفي الاخير، عرف مجموع الربيحات الموزعة سنة 1980 برسم السنة السابقة انخفاضا هو الاخر إذ نزل من 151 إلى 133 مليون، بينما ظل المردود المتوسط العام لمجموع القيم قارا تقريبا في مستواه السابق أي 6,0٪، ويبدو بذلك أقل بكثير من معدل الفائدة الممنوح منذ شهر أكتوبر 1980 للودائع البنكية لمدة سنة، بل وحتى للودائع لمدة ستة أشهر وهما على التوالي 8,50٪ و 7,50٪.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

الاســتـثـمـارات

نظرا لارتفـاع نسق توسع الاستهلاك الاجمالي ولتقلص المجلـوب الخارجي، فان الاستثمارات لم تبلغ سوى 15.153 مليون درهم أي بانخفـاض نسبته 2,5٪. وباعتبار تغيـر المخزونـات فقد بقي التكوين الاجمالي للرسمال الثابت قازا تقريبـا في 14.767 مليون درهم. وقد نزلت نسبة مقـارنته مع الناتج الداخلي أي ما يمثل معدل الاستثمار مـن 23,9٪ الى 21,3٪.

ويبـين الجدول التالي التوزيـع القطـاعي للتكوين الاجمـالـي للرسمال الثابت خـلال الخمس سنـوات الاخـيـرة :

بملايين الـدراهـم	1976	1977	*1978	*1979	**1980
المعـدات	4 844	6 474	5 093	5 426	5 499
البنـاء	2 912	3 885	4 710	5 057	4 634
الاشغـال العمومية	3 498	4 417	3 282	3 689	3 896
الاصلاحات والغرس	259	278	297	317	354
المواشي	265	295	350	386	384
مجموع التكوين الاجمالي للرسمال الثابت	11 778	15 349	13 732	14 875	14 767
الناتج الداخلي المجمل	41 012	47 041	55 313	62 244	69 450
معـدل الاستثمـار (بالنسبـة المائوية)	28,7	32,6	24,8	23,9	21,3

* ارقـام مصححـة.
** ارقـام مؤقتـة.

اتسمت تجهيزات قطـاع الاشغـال العمومية بنسبة 5,6٪ إذ وصلت إلى 3.896 مليون درهم عوضا عن 3.689 مليون في السنة السابقة. أمـا مشتريـات المعدات، فقـد زادت بمعدل 1,3٪ إذ شملت حوالي 5.500 مليون درهم أي ما يمثل أزيـد من 37٪ من مجموع الاستثمارات. وعلى النقيض مـن ذلك، فقـد تقلص نسـق نشـاط البنـاء بنسبة 8,4٪ إذ نزلت الانجـازات في ظرف سنة من 5.057 مليون إلى 4.634 مليـون. إلا أن حصة البنـاء ضمن التكوين الاجمالي للرسمال الثابت بلغت 31,4٪. وفي الاخير، وصلت المبـالغ المخصصة لتجديد المغروسات وتحسين المواشي إلى 738 مليون درهـم محققـة بـذلك نمـوا خفيفـا.

مولاي صاحب الجـلالـة،

لقد أسفرت السنة الاخـيرة من تنفيذ المخطط الثلاثي عن نتـائج تبعث على الرضى فيما يتعلق بالميدان الاقتصادي وعن نتائج اقـل ملائمة فيما يرجع إلى الحالة المـالية.

ذلك ان نمو الناتج الداخلي الاجمالي كـان هاما نسبيا، ممـا يرجع الفضل فيه على الخصوص إلى زيـادة حجم المحـاصيل الزراعية، وإلى نمو ملحـوظ في القطـاع الصناعي، وإلى انتعـاش نشاط القطـاع الثالث.

وبالمقابل، فقد اتسم من جديد الاستهلاك الذي استفـاد من ارتفـاع بعض فئات الدخل ومن الزيـادة البسيطة في الاسعـار الداخلية، مما أسفـر عن تسجيـل تباطؤ في التوفـير وبالتالي في التكوين الاجمالي للرسمال الثابت. وعـلاوة على ذلك، فـان الفـارق بـين الطلب والعـرض الذي صاحبه استقرار في مشتريـات مواد التجهيـز قد تحسن بعض الشيء كما أن حاجيات التمويل تقلصت بدورها بشكل خفيف.

وتدخل هذه النتـائج في إطـار سياسة التقشف الانتقـائي التي نهجتها السلطات العمومية سعيـا وراء التقليـل من الانتشـاء النقدي وبغيـة التخفيف من اللجـوء الى التسليفـات الخـارجية. غـير أن النفقات العـادية للدولة عرفت توسعا تـرتب عـلى الخصوص عن مستلزمـات الدفـاع عـن حـوزة التراب الوطني وعن ارتفـاع حجـم التسديدات برسم الدين العمومي وكـذا عن زيـادة تدخلات صندوق الموازنة، وأمـام نمو المداخيل بسرعـة أقـل من توسع النفقـات، فقد أدى ذلك كله إلى ظهـور عجز في الميزانية العـادية، وهو الشيء الذي لم يحدث منذ عـدة سنوات. ولولا إجـراءات التقويم التي اتخذت في منتصف السنة، لوصل هذا العجز دون شك إلى مستوى أعلى من المستوى الذي بلغه. ولـذا، فقد تفاقم عجـز الصندوق، وتطلبت تغطيته الالتجـاء إلى الموارد الخـارجية بنفس المبـالغ المسجلة سنة 1979، كما استلزمت اللجـوء بشكل أوسـع إلى الوسـائـل ذات الصبغـة النقديـة.

هذا وان آثـار الانكماش النقدي الذي خلفه مستوى الاحتيـاطيات من الصرف على مدار السنة، والذي بقـي واضحـا عند نهـاية السنـة عـلى الرغـم من ارتفـاع مديونية البلاد تجـاه الخـارج، وكـذا الآثـار التوسعية للتسهيلات الاضافية التي وجب تقديمها للدولة وللاقتصـاد ـ والتي لم تتفـو معهـا القروض البنكية من أجـل الاستثمارات ـ كـل ذلك أدى في النهـاية إلى الحـد من نمو المجموعة النقدية، وهـو النمو الذي ظهر متلائما مع تطور الانتـاج. ذلك أنه تعين على السلطـات النقديـة أن تواصل العمل بتاطـير السلف، ولكنها سمحت في نفس الوقت بتقديم كل ما يلـزم من تمويل للاستثمارات وللصادرات بدون أن تضع أي حد لهـا، كما أنهـا حرصت كـل الحرص على تـلافي أي تفـاقم في التوترات على التوازنـات الداخليـة والخارجيـة.

وهكذا، فان آثـار السياسة النقدية قد اسهمت دون شك إلى جـانب الاجراءات الخـاصة باستقرار الاسعـار في انخفـاض التضخم الـذي يتجلى في ارتفـاع بسيط لقيـاس تكاليف المعيشة. غـير أن تحقيق توازن ميزان الاداءات لم يتم إلا عن طريق اللجـوء الى التسليفـات الخـارجيـة، واستعمـال تسهيلات صندوق النقـد الدولي واقتطـاع من موجوداتنا من العملات الاجنبية. ذلك أنـه عـلى الرغـم من مجهـودات التقويم المبذولة منذ بضع سنين، ومن التوسع القوي للصادرات الناتج خصوصا عـن زيـادة أسعـار الفوسفاط فـان عجـز الميزان التجاري تفاقم بشكـل خفيف بسبب غـلاء كل المواد النفطية والمواد الغذائية والمنتوجـات المصنعة. ومع ذلك، فقد سمحت المداخيل السياحة وتحويلات مواطنينا العاملين بالخـارج بتخفيض عجـز الحسـاب الجـاري لميزان الاداءات إلى ما يقل بصفة ملموسة عـن المستوى الـذي بلغه ثـلاث سنـوات مـن قبـل.

وهكذا فان إنجـاز المخطط الخماسي 1981-1985 قد شرع فيه والحـالة النقديـة سليمة نسبيا، ولكنهـا لاتترك سـوى مجـال محدود جـدا للتوسع النقدي واللجـوء إلى الموجودات من العملات الاجنبية. والحقيقـة أن البحث عـن القيـام بالاصلاحـات البنيوية والجذرية الضروريـة قد أدى إلى تطبيق عـدة إجـراءات، والى الشروع فـي دراسة عـدد آخـر منهـا. وتجـدر الاشـارة في هـذا الصدد عـلى الخصـوص الى العزم على تقوية الانتـاج والصادرات. بيـد أن انجـاز هذا المخطط الطموح يتطلب وسائل مالية أكبر اهمية من الماضي، إذ أن إمكـانيات التمويل تشكـل عـائقـا كبيرا أمـام الانتعـاشة سواء قـام بها القطـاع العمومي أم القطـاع الحـر. ان الزيـادات في الاجـور وفي الاسعـار التي أصبحت محتمة والتي تـم القيـام بها، ليس من شأنها أن تحافظ على ما أمكن التوصل اليـه من توازنـات تتسم بنـوع من الضعف وعـدم الثبـات. وفي هـذه الظروف ينبغي أن تولي الدولة اهتمامـا خاصا الى نهج سياسة مالية قويمة، الشيء الذي يعتبر شرطـا أساسيا لكل تقدم جديد، وكـذا الى تعبئـة مزايدة ومستمرة لتوفـير الخواص. واذا كـانت القرارات المتخذة من أجل توسيـع مداخيل الخزينة وتقليص النفقـات العـاديه تتميز بقـوة الالزام وعـدم الكفـايـة، فانها تعبر مع ذلك عن العزم الاكيد والواضح للسلطـات العمومية على تحقيق فـائض في الميزانية العـادية، وتخصيص أكبر حجم ممكن من الموارد للاستثمار. كمـا أن رفـع معدلات الفـائدة الذي تـم في نهاية سنة 1980 لمـن شأنه أن يشجع على الزيـادة في تكوين التوفـير. غـير أنه يتعـين اتخـاذ مقتضيات جديـدة ترمي الى اقـامة عدالـة جبـائية أكبر، والى تشجيع المبـادرة الخصوصية التي ينبغي الا تتم عرقلة انشطتهـا من جراء مسطرة ادارية أصبحت معقـدة وثقيلة. فالى جـانب توفـير جـو أكثـر ملاءمة للاستثمارات الحـرة سواء منهـا الوطنية أم الاجنبية، فانه يتعين على السلطات أن تعمل كـل ما في وسعها لمعارضة كل تفـاقم في التوتـرات التضخمية، مما يعتبـر شرطـا أساسيا لتكوين التوفـير الداخلي وجلب رؤوس الاموال الاجنبيه. فتسليفـات الدول الصديقة، وقروض المؤسسات الدوليه والسوق المـالية العـالمية لازالت ضروريه وبمبالغ هـامة. غـير انه مهما بلغ حجم هذه التسليفات وتلك القروض وكـذا حجـم التوفـير الداخلي، فانه يتعـين تعبئه كـل الطـاقـات من أجل العمل بعزيمة موحـدة وأكيدة قصد تقوية الانتـاج وتحسين الانتـاجيـة، إذ يعتبر هـذا المجهـود ضروريـا للحفـاظ على المكتسبات وللوصول الى انتعـاشة حقيقية للنمو.

الربـاط في يـونيـو 1981

مـولاي الحسـن بن المهـدي

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

تغيـيرات الحسـاب الختـامي لبنك المغرب

وصل مجموع الحساب الختامي لبنك المغرب عند 31 دجنبر 1980 إلى 13.485,1 مليون درهم بدلا من 12.632,9 ملايين في نهاية السنة السابقة مسجلا بذلك توسعا قدره 852,2 مليون أو ما نسبته 6,7٪ عوضا عن 1.567,9 ملايين أو 14,2٪ سنة 1979.

وقد كانت أهم التغييرات التي شهدتها أركان كل من الاصول والخصوم كالتالي :

الاصـــول

الموجودات من الذهب وحقوق السحب الخاصة ومن العملات القابلة للتحويل

نزل مجموع هذا الفصل من نهاية سنة لاخرى من 2.399,4 ملايين درهم إلى 2.138,6 ملايين، وقد كان موزعا كما يلي :

- الموجودات من الذهب ..... 124,7 مليون درهم
- حصة من الذهب لدى صندوق النقد الدولي المتاحة 94,9 مليون درهم
  المعبأة 191,3 مليون درهم
- الموجودات من حقوق السحب الخاصة ..... 2,4 مليون درهم
- الموجودات من العملات الاجنبية القابلة للتحويل ..... 1.695,9 مليون درهم
- الاكتتاب في صندوق النقد العربي ..... 29,4 مليون درهم

فقد بلغ الانخفاض المسجل في هذا الفصل 260,8 ملايين درهم، ونتج عن التغييرات التالية :

- ارتفاع قدره 94,9 ملايين في الجزء المحرر من طرف بنك المغرب من اكتتابه في الزيادة البالغة 75 مليون من حقوق السحب الخاصة في حصته لدى صندوق النقد الدولي.
- انخفاض بمبلغ 74,5 ملايين في الموجودات من حقوق السحب الخاصة.
- انخفاض قدره 281,2 مليون في الموجودات من العملات الاجنبية القابلة للتحويل.

اوفاق الاداء

بلغ ركن «أوفاق الاداء» عند مختتم السنة 18,5 ملايين درهم أي بتقلص قدره 1,2 مليون من نهاية سنة لاخرى.

المساعدات المالية للدولة

لقد أدرج الركن الخاص «بالمساعدات المالية للدولة» بمبلغ 8.035,1 مليون درهم أي بارتفاع قدره 1.996,3 ملايين بالقياس للمستوى الذي بلغه في نهاية دجنبر 1979.

ذلك أن التسبيقات الاتفاقية الممنوحة للدولة بمقتضى الفقرة 4 من الفصل 35 من الظهير القاضي باحداث بنك المغرب زادت بمقدار 1.500 مليون درهم، أي ما يمثل مبلغ التسهيلة الجديدة التي قدمت للخزينة بمقتضى الاتفاق الذي تم التوقيع عليه بتاريخ 9 أبريل 1980 بين الدولة ومعهد الاصدار. أما التسبيقات الاتفاقية الاخرى فعددها خمسة وقد أبرمت بالتواريخ التالية : 12 مارس 1964، 7 مايو 1970، 13 مارس 1974، و 13 اكتوبر 1977. ويشمل كل من التسبيق الاول والثاني 250 مليون والثالث 500 مليون، ويشمل التسبيقان الرابع والخامس 1000 مليون و 2.000 مليون على التوالي.

أما تسهيلة الصندوق الممنوحة للدولة بمقتضى الفقرة 3 من الفصل 35 من الظهير المذكور اعلاه، فقد وصلت الى 1.534 مليون مرتفعة بذلك بما قدره 206 ملايين.

هذا ولم تعرف المساعدات المباشرة الاخرى أي تغيير سنة 1980. ويتعلق الامر بسندي الخزينة البالغين 100,5 ملايين درهم و 38,4 ملايين على التوالي واللذين تم تأجيل تاريخ استحقاقهما الى 31 دجنبر 1981 بنفس المبالغ. ويمثل السند الاول قيمة التسبيق الذي منح للدولة سنة 1958 لتمكينها من سحب البسيطة من التداول داخل ما كان يسمى سابقا بالمنطقة الشمالية، ويمثل التسبيق الثاني مقابل تكفل معهد الاصدار بالنقود الرائجة بتاريخ 30 يونيو 1959 (الفصل 70 من الظهير القاضي باحداث بنك المغرب).

أما التسبيقات الممثلة في تعبئة السندات الجمركية والسندات الالزامية المكفولة لفائدة الخزينة، فقد بلغت 862,3 ملايين درهم في نهاية دجنبر 1980، فسجلت بذلك زيادة قدرها 200,4 ملايين.

الحسابات البريدية الجارية

وصلت الحسابات البريدية الجارية للبنك الى 91,2 مليون درهم أي بارتفاع قدره 38,3 ملايين.

عمليات السلف

لقد أدرج مجموع «عمليات السلف» في الحساب الختامي بمبلغ 3.041,9 ملايين درهم، مسفرا بذلك عن انخفاض قدره 901,4 ملايين.

فقد بلغت «محفظة السندات المسحوبة على المغرب» 1.768,4 ملايين درهم، فسجلت بذلك ارتفاعا بمبلغ 65,1 مليون. ويشمل هذا الركن «محفظة خصم السندات المسحوبة على المغرب» بمقدار 1.510,3 ملايين و «محفظة خصم سندات الخزينة» بمبلغ 258,1 مليون.

أما «محفظة السندات المسحوبة على الخارج»، فقد بلغت في المجموع 548,4 ملايين درهم، فزادت بذلك بما قدره 190,2 مليون.

ووصلت التسبيقات الى 616,6 ملايين درهم، فشهدت بذلك انخفاضا ملموسا قدره 1.136,6 ملايين.

وقد نتج هذا التطور عن عدم تعبئة سند الصندوق الوطني للقرض الفلاحي وكذا التسبيقات المفتوحة لصندوق الايداع والتدبير على السندات الالزامية المختلفة. كما نتج أيضا عن التقلص الملحوظ البالغ 462 مليون والذي سجلته التسبيقات على سندات عمومية، وعن الارتفاع الذي عرفته التسبيقات الاخرى والذي وصل في المجمل الى 100,7 ملايين.

أما «السندات الجاري تحصيلها»، فقد بلغت 108,5 ملايين درهم، فانخفضت بذلك من نهاية سنة لاخرى بمقدار 20,1 مليون.

استعمال الرسمال والاحتياطيات

لقد بلغ ركن «استعمال الرسمال والاحتياطيات» عند نهاية دجنبر 1980 بعد طرح الاندثارات برسم سنة 1980 ما قدره 128,2 مليون درهم مقابل 114,9 ملايين في السنة السابقة.

عناصر مختلفة

وصل مجموع ركن «عناصر مختلفة» الى 31,5 ملايين درهم مسجلا بذلك انخفاضا قدره 32,4 ملايين درهم بالقياس لمستواه في نهاية 1979.

الخـصـــوم

الاوراق النقدية المتداولة

ان حجم الاوراق النقدية المتداولة الذي كان قد بلغ 9.172,6 ملايين درهم عند نهاية دجنبر 1979 وصل في مختتم سنة 1980 الى 9.949,6 ملايين محققا بذلك زيادة قدرها 777,0 مليون أو ما نسبته 8,5٪ عوضا عن 18,2٪ سنة 1979 و 14,8٪ سنة 1978.

وقد كانت الاوراق النقدية المتداولة عند نهاية دجنبر 1980 موزعة على الشكل التالي (1)

أ) الاوراق المحررة بالدرهم

26.264.942 ورقة من فئة 5 دراهم	بالدراهم	131.324.710,50
49.228.322 ورقة من فئة 10 دراهم	بالدراهم	492.283.220,00
26.606.650 ورقة من فئة 50 درهم	بالدراهم	1.330.332.500,00
79.896.380 ورقة من فئة 100 درهم	بالدراهم	7.989.638.000,00

ب) الاوراق المحررة بالفرنك

60.572 ورقة ونصف من فئة 10.000 فرنك	بالدراهم	6.057.250,00
المجموع	بالدرهم	9.949.635.680,50

(1) تجدر الاشارة إلى ان الاوراق المبتورة الواردة في بيان الحساب الختامي لم تدرج فيه بقيمه تداولها، بل بقيمة تسديدها.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

النقود المعدنيه المتداولة

انتقل حجم النقود المعدنيه المتداولة من نهـاية سنة لاخرى من 162 مليـون درهم الى 182,1 مليون مسجلا بذلك زيـادة قدرهـا 20,1 مليون او ما نسبته 12,4٪ بـدلا مـن 9,8٪ سنه 1979 و 8,8٪ سنـة 1978.

وقد كـانت النقود المعـدنيـة الرائجـة فـي 31 دجنبـر 1980 موزعة كالتالي :

أ) قـطـع الـذهـب

6.816 قطعـة تذكـارية من فئة 250 درهم ..... بالدرهم 1.704.000,00
1.454 قطعـة تذكـارية من فئة 500 درهم .. .. بالدرهم 727.000,00

ب) قـطـع الـفـضـة

6.377.796 قطعة من فئة درهم واحد (1960) .... بالدرهم 6.377.796,00
651.749 قطعة مـن فئة 5 دراهـم (1965) .... بالدرهم 3.258.745,00
24.133 قطعة تذكـارية من فئة 50 درهـم .... بالدرهم 1.206.650,00
2.520.708 قطعـة مـن فـئـة 100 فـرنـك .... بالدرهم 2.520.708,00
531.553 قطعـة مـن فـئـة 200 فـرنـك .... بالدرهم 1.063.106,00
329.595 قطعـة مـن فـئـة 500 فـرنـك .... بالدرهم 1.647.975,00

ج) قـطـع الـنـيـكـل

42.702.339 قطعه من فئه 50 سنتيم (1974) .... بالدرهم 21.381.169,50
86.290.996 قطعة من فئة درهم واحد (1965و 1974) بالدرهم 86.290.996,00
2.475.696 قطعة من فئة 5 دراهم (1975و 1980) .. بالدرهم 12.378.480,00

د) قـطـع بـرونـز الاليمنيـوم

63.544.005 قطعـة من فئـة 5 سنتيمات ..... بالدرهم 3.177.200,25
72.779.521 قطعـة من فئة 10 سنتيمات (1974) .. بالدرهم 7.277.952,10
63.373.478 قطعـة من فئـة 10 فرنكات ..... بالدرهم 6.337.347,80
61.481.844 قطعـة من فئـة 20 سنتيم (1974) .. بالدرهم 12.296.368,80
28.306.355 قطعـة من فئـة 20 فـرنـك ..... بالدرهم 5.661.271,00
10.629.794 قطعـة من فئـة 50 فـرنـك ..... بالدرهم 5.314.897,00

هـ) قـطـع الالـيـمـنـيـوم

111.108.969 قطعة من فئه سنتيم واحد (1974) .. بالدرهم 111.089,69
57.457.229 قطعة من فئة فـرنك واحـد ... ... بالدرهم 574.572,29
23.452.754 قطعـة مـن فئـة فـرنكـين ..... بالدرهم 469.055,04
46.312.298 قطعة من فئة 5 فـرنكـات ..... بالدرهم 2.315.614,90

المجموع ... .. بالدرهم 182.091.994,37

الالتزامات تجاه الخارج ذهبا وعملات اجنبية قابلة للتحويل

بلغ هذا الركن 1.059,9 ملايـين درهم عوضا عن 1.150,7 ملايـين في نهاية السنة السابقة، فشهد بذلك انخفـاضـا قدره 99,8 ملايـين. وضمن هـذا المجمـوع، زادت «الالتزامات بالعملات القـابلة للتحويل» و «الالتزامات بالدراهم القابلة للتحويل» فـي المجل بما قدره 58,3 ملايـين. ومن جهة أخرى، فقد سجلت تغيـرات هـامة فيما يتعلق بحسابات «الهيآت الدولية» التي انخفضت في النهاية بمقدار 158,1 مليون.

أوفـاق الاداء

لقد أدرج ركن «أوفـاق الاداء» ضمن بيان الحساب الختامي بمبلغ 161,4 ملايـين درهم أي بارتفـاع قدره 119,4 ملايـين بالقياس للسنة السابقة.

الودائع وغيرها من الالتزامـات

وصل الفصل الخاص «بالودائع وغـيرها من الالتزامات» في المجمـوع الى 525,3 ملايـين درهم مسجلا بذلك انخفاضـا بمبلغ 265,3 ملايـين. وقد تقلصت حسـابـات الاحتياطي النقدي والالتزامات الاخرى على التوالي بما قدره 379,5 ملايين و 6,6 ملايين. وعلى النقيض من ذلك، عرفت الحسـابـات الحـرة و «الحسـابات الاخرى» زيـادة اجمـاليـة قـدرهـا 120,9 مـلايـين.

منح حقـوق السحب الخـاصـة

بلغ مجموع «منح حقوق السحب الخاصة» 356,2 مليـون درهـم مزاد من سنـة لاخرى بمقدار 78,9 ملايـين أي ما يمثل الجزء الذي استفـاد منه المغرب برسم المنحة الثانية من حقوق السحب الخـاصـة التي قـام بهـا صندوق النقـد الـدولـي فـي اطـار فتـرة الاسـاس الثـالثـة.

الرسمـال والاحتيـاطيـات

أسفـر ركـن «الرسمال والاحتيـاطيات» عن رصيد قـدره 368,4 ملايـين درهم مقـابل 349,5 ملايـين في نهـاية دجنبر 1979 مسجلا بذلك ارتفاعا بمبلغ 18,9 ملايين.

عناصر مختلفـة

أدرجت العناصر المختلفة بمقدار 891,1 مليون درهم أي بتوسع يبلغ 202,9 ملايين.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

بيان الحساب الختامي في 31 دجنبر 1980 *

المالية (الاصول)

		بالدراهم
الموجودات من الذهب وحقوق السحب الخاصة ومن العملات القابلة للتحويل		2 138 593 [illegible]
الموجودات من الذهب	124 737 746,10	
الاكتتاب لدى صندوق النقد الدولي حصة الذهب	286 170 381,19	
الموجودات من حقوق السحب الخاصة	2 414 268,69	
الموجودات من العملات القابلة للتحويل	1 695 906 818,95	
الاكتتاب في صندوق النقد العربي	29 364 423,73	
اوراق الاداء		18 517 091,61
المساعدات المالية للدولة		8 035 122 701,50
سند الخزينة (التبادل النقدي) (1)	100 439 060,00	
سندات الخزينة (النقود المعدنية) (2)	38 419 235,10	
تسبيقات للدولة (الفصل 35 الفقرة 3 من القانون الاساسي)	5 500 000 000,00	
تسبيقات للدولة (الفصل 35 الفقرة 1 من القانون الاساسي)	1 534 000 000,00	
بعثة السندات الجمركية والالتزامات المكفولة	862 264 406,40	
الحسابات البريدية الجارية		91 243 470,73
عمليات السلف		3 041 849 956,67
محفظة السندات المسحوبة على المغرب	1 768 394 970,06	
محفظة السندات المسحوبة على الخارج	548 363 989,15	
التسبيقات	616 581 324,04	
السندات الجاري تحصيلها	108 509 673,42	
استخدام الرسمال والاحتياطات (3)		128 183 271,10
عناصر اخرى		31 545 400,37
مجموع الاصول		13 485 055 530,64

الماعلية (الخصوم)

		بالدراهم
الاوراق والنقود المتداولة		10 131 727 674,87
الاوراق	9 949 635 680,50	
النقود	182 091 994,37	
الالتزامات تجاه الخارج ذهبا وعملات اجنبية قابلة للتحويل		1 050 909 138,21
الالتزامات ذهبا		
الالتزامات بالعملات الاجنبية القابلة للتحويل	245 927 147,03	
الالتزامات بالدراهم القابلة للتحويل	10 562 268,12	
الهيآت الدولية	794 419 723,06	
اوراق الاداء		161 413 363,99
الودائع وغيرها من الالتزامات		525 292 151,00
الحساب الجاري للخزينة العمومية	1 033 746,11	
البنوك «حسابات العمليات»	116 460 546,44	
البنوك «حسابات الاحتياطات»	84 398 000,00	
حسابات اخرى	319 832 456,73	
التزامات اخرى	3 567 401,72	
منح حقوق السحب الخاصة		356 202 830,61
الراسمال والاحتياطات		368 419 704,97
الرسمال	30 000 000,00	
الاحتياطات	338 419 704,97	
عناصر اخرى		891 090 666,99
مجموع الخصوم		13 485 055 530,64

(1) [illegible]
(2) الفصل [illegible] فقرة 1 من الظهير الشريف المؤرخ [illegible] ذي الحجة 1375 [illegible] يونيو 1980
(3) الفصل 70 من الظهير الشريف المؤرخ [illegible] ذي الحجة 1375 [illegible] يونيو 1980
(4) [illegible]

حساب الارباح والخسائر للسنة المالية 1980

الخصوم

	بالدراهم
نفقات الادارة	75 618 262,77
تحملات مختلفة	94 122 869,83
منها تحملات الفوائد والعمولات 80 116 001,10	
اندثار العقارات	2 938 056,89
اندثار المعدات والآلات والسيارات	1 238 280,94
مخصصات لمصاريف طبع الاوراق النقدية	43 900 000,00
مخصصات لمصاريف سك النقود	12 700 000,00
	230 517 470,43
صافي ارباح السنة المالية	168 920 201,58
	399 437 672,01

الاصول

	بالدراهم
ايرادات الخصم	125 393 529,61
الفوائد	214 542 984,02
العمولات	20 944 592,33
ايرادات مختلفة	38 556 566,05
	399 437 672,01

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

الملحقات

م. 1 ـ تطور الناتج الداخلي الإجمالي
(أسعار السوق لسنة 1969)

ملايين الدراهم	* 1976	* 1977	* 1978	* 1979	**1980
القطاع الأول	3 854	3 347	4 138	4 067	4 320
الفلاحة، الغابات والصيد	3 854	3 347	4 138	4 087	4 320
القطاع الثاني	8 153	8 971	8 788	9 519	9 569
صناعة الاستخراج	778	901	923	975	935
الطاقة والماء	977	1 061	1 002	1 850	1 675
صناعة التحويل	4 479	4 802	5 190	5 272	5 500
البناء والأشغال العمومية	1 919	2 207	1 673	1 622	1 459
القطاع الثالث	11 795	12 796	12 800	13 024	13 445
النقل والمواصلات	1 198	1 354	1 488	1 531	1 551
خدمات أخرى	4 047	4 334	4 041	4 193	4 353
التجارة	6 550	7 108	7 270	7 300	7 541
الإنتاج الداخلي الإجمالي	23 802	25 114	25 726	26 610	27 334
الإدارات العمومية	3 184	3 622	3 986	4 451	4 980
الناتج الداخلي الإجمالي	26 986	28 736	29 712	31 061	32 314

* أرقام مصححة.
** أرقام مؤقتة.
المصدر : كتابة الدولة المكلفة بالتخطيط والتنمية الجهوية.

م. 2 ـ تطور الناتج الداخلي الإجمالي
(أسعار السوق لسنة 1969)

التغيرات بالنسبة المائوية بالقياس للسنة السابقة	* 1976	* 1977	* 1978	* 1979	**1980
القطاع الأول	11,7	13,2—	23,6	1,7—	6,2
الفلاحة، الغابات والصيد	11,7	13,2—	23,6	1,7—	6,2
القطاع الثاني	9,8	10,0	2,0—	8,3	0,5
صناعة الاستخراج	5,3	15,8	2,4	5,6	4,1—
الطاقة والماء	6,9	8,6	5,6—	84,7	1,5
صناعة التحويل	7,0	7,2	8,1	1,6	4,3
البناء والأشغال العمومية	20,8	15,0	24,2—	3,0—	10,0—
القطاع الثالث	11,4	8,5	—	1,8	3,2
النقل والمواصلات	9,8	13,0	10,0	2,8	1,3
خدمات أخرى	12,5	7,1	6,8—	3,8	3,8
التجارة	11,1	8,5	2,3	0,4	3,3
الإنتاج الداخلي الإجمالي	10,9	5,5	2,4	3,4	2,7
الإدارات العمومية	20,7	13,8	10,0	11,7	11,9
الناتج الداخلي الإجمالي	12,0	6,5	3,4	4,5	4,0

* أرقام مصححة.
** أرقام مؤقتة.
المصدر : كتابة الدولة المكلفة بالتخطيط والتنمية الجهوية.

م. 3 ـ تطور الناتج الداخلي الإجمالي
(بالأسعار الجارية)

ملايين الدراهم	* 1976	* 1977	* 1978	* 1979	**1980
القطاع الأول	7 860	7 842	10 435	11 266	12 810
الفلاحة، الغابات والصيد	7 860	7 842	10 435	11 266	12 810
القطاع الثاني	13 336	15 557	17 240	20 268	22 045
صناعة الاستخراج	2 290	2 478	2 076	2 750	3 305
الطاقة والماء	1 020	1 165	1 290	2 143	2 327
صناعة التحويل	6 764	7 739	9 367	10 436	11 590
البناء والأشغال العمومية	3 262	4 175	4 507	4 939	4 743
القطاع الثالث	15 327	18 071	21 499	23 374	25 979
النقل والمواصلات	1 768	2 159	2 470	2 638	3 114
خدمات أخرى	5 495	6 350	7 857	8 644	9 815
التجارة	8 064	9 562	11 372	12 092	13 050
الإنتاج الداخلي الإجمالي	36 523	41 470	49 174	54 908	60 834
الإدارات العمومية	4 489	5 571	6 139	7 336	8 616
الناتج الداخلي الإجمالي	41 012	47 041	55 313	62 244	69 450

* أرقام مصححة.
** أرقام مؤقتة.
المصدر : كتابة الدولة المكلفة بالتخطيط والتنمية الجهوية.

م. 4 ـ بيان تطور الناتج الداخلي الإجمالي
(بالأسعار الجارية)

التغيرات بالنسبة المائوية بالقياس للسنة السابقة	* 1976	* 1977	* 1978	* 1979	**1980
القطاع الأول	24,8	0,2—	33,1	8,0	13,7
الفلاحة، الغابات والصيد	24,8	0,2—	33,1	8,0	13,7
القطاع الثاني	5,5	16,7	10,8	17,6	8,8
صناعة الاستخراج	30,6—	8,2	16,2—	32,5	23,1
الطاقة والماء	9,7	14,2	10,7	66,1	8,6
صناعة التحويل	12,2	14,4	21,0	11,4	11,1
البناء والأشغال العمومية	37,0	28,0	7,9	9,6	4,0—
القطاع الثالث	11,6	17,9	19,0	8,7	11,1
النقل والمواصلات	14,1	22,1	14,4	6,8	18,0
خدمات أخرى	9,3	15,6	20,6	12,9	13,5
التجارة	12,7	18,6	18,9	6,3	7,9
الإنتاج الداخلي الإجمالي	11,8	13,5	18,6	11,7	10,8
الإدارات العمومية	20,7	24,1	10,2	19,5	17,4
الناتج الداخلي الإجمالي	12,7	14,7	17,6	12,5	11,6

* أرقام مصححة.
** أرقام مؤقتة.
المصدر : كتابة الدولة المكلفة بالتخطيط والتنمية الجهوية.

م. 5 ـ تطور الناتج الوطني الإجمالي
(بالأسعار الجارية)

ملايين الدراهم	* 1976	* 1977	* 1978	* 1979	**1980
الإنتاج الداخلي الإجمالي	36 523	41 470	49 174	54 908	60 834
القيمة المضافة للإدارات العمومية	4 489	5 571	6 139	7 336	8 616
الدخل الخارجي الصافي	1 740	1 393	1 411	1 633	1 850
الناتج الوطني الإجمالي	42 752	48 434	56 724	63 877	71 300

* أرقام مصححة.
** أرقام مؤقتة.
المصدر : كتابة الدولة المكلفة بالتخطيط والتنمية الجهوية.

م. 6 ـ حساب السلع والخدمات
(بالأسعار الجارية)

ملايين الدراهم	* 1976	* 1977	* 1978	* 1979	**1980
الموارد					
الناتج الوطني الإجمالي	42 752	48 434	56 724	63 877	71 300
(—) الدخل الخارجي الصافي	1 740—	1 393—	1 411—	1 633—	1 850—
الناتج الداخلي الإجمالي	41 012	47 041	55 313	62 244	69 450
(—) رصيد الموارد	7 388	9 325	6 705	7 337	7 200
واردات السلع والخدمات	(15 276)	(18 156)	(16 122)	(18 246)	(20 368)
صادرات السلع والخدمات	(7 888)	(8 831)	(9 417)	(10 909)	(13 168)
مجموع الموارد المتاحة	48 400	56 366	62 018	69 581	76 650
الاستعمالات					
الاستهلاك النهائي العر	27 658	31 807	36 441	40 807	45 850
بالمغرب	27 312	31 412	36 021	40 427	45 485
بالخارج	346	395	420	380	365
الاستهلاك النهائي للإدارات العمومية	9 211	10 249	11 469	13 231	15 647
مرتبات وأجور الموظفين	4 629	5 834	6 400	7 700	8 970
مشتريات السلع والخدمات	4 582	4 415	5 069	5 531	6 677
التكوين الإجمالي للرسمال الثابت	11 778	15 349	13 732	14 875	14 767
تغير المخزونات	247—	1 039—	376+	668+	386+
مجموع الاستعمالات (النفقة الوطنية الإجمالية)	48 400	56 366	62 018	69 581	76 650

* أرقام مصححة.
** أرقام مؤقتة.
المصدر : كتابة الدولة المكلفة بالتخطيط والتنمية الجهوية.

م. 7 ـ الاستثمارات والتوفير
(بالأسعار الجارية)

بملايين الدراهم	* 1976	* 1977	* 1978	* 1979	**1980
التكوين الإجمالي للرسمال الثابت	11 778	15 349	13 732	14 875	14 767
تغير المخزونات	247—	1 039—	376+	668+	386+
الاستثمارات	11 531	14 310	14 108	15 543	15 153
رصيد الموارد	7 337—	9 325—	6 705—	7 337—	7 200—
التوفير الداخلي المجمل	4 193	4 985	7 403	8 206	7 953
الدخل الخارجي الصافي	1 740	1 393	1 411	1 633	1 850
التوفير الوطني المجمل	5 883	6 378	8 814	9 839	9 803

* أرقام مصححة.
** أرقام مؤقتة.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 8 – بيان تطور مساحات ومحاصيل ومردودات الحبوب الرئيسية

بآلاف الهكتارات وآلاف القناطير وبالقناطير للهكتار	1979-1978			1980-1979		
	المساحة	الانتاج	المردود	المساحة	الانتاج	المردود
القمح الصلب	1 167	13 089	11,2	1 269	13 310	10,5
القمح الطري	490	4 895	10,0	445	4 800	10,8
الشعير	2 168	18 862	8,7	2 150	22 097	10,3
الذرة	415	3 116	7,5	411	3 327	8,1
المجموع ...	4 240	39 942	9,4	4 275	43 534	10.2

المصدر : وزارة الفلاحة والاصلاح الزراعي.

م. 9 – التسويق الرسمي للحبوب
(الانتاج المحلي)

بآلاف القناطير	من مايو 1978 * الى ابريل 1979	من مايو 1979 الى ابريل 1980	من مايو 1980 الى دجنبر 1980
القمح الصلب	1 325	1 253	1 284
القمح الطري	1 573	1 624	2 096
الشعير	758	750	1 230
الذرة	538	571	346
المجموع ...	4 194	4 198	4 956

المصدر : المكتب الوطني المهني للحبوب والقطاني.

م. 10 – بيان تطور مساحات ومحاصيل ومردودات القطاني

بآلاف الهكتارات وآلاف القناطير وبالقناطير للهكتار	* 1979-1978			1980-1979		
	المساحة	الانتاج	المردود	المساحة	الانتاج	المردود
الفول	208	1 475	7,1	156	1 045	6,7
الحمص	62	642	10,4	65	446	6,9
الجلبان	63	639	10,1	47	272	5,8
العدس	29	135	4,7	37	160	4,3
قطاني مختلفة ...	73	537	7,3	79	387	4,9
المجموع	435	3 428	7,9	384	2 310	6,0

(*) ارقام مصححة.

المصدر : وزارة الفلاحة والاصلاح الزراعي.

م. 11 – تصدير البواكير

بآلاف الاطنان	من أكتوبر 1977 الى شتنبر 1978		من أكتوبر 1978 الى شتنبر 1979		من أكتوبر 1979 الى شتنبر 1980	
	فرنسا	المجموع	فرنسا	المجموع	فرنسا	المجموع
الطماطم	74,6	105,3	64,6	97,9	63	98,6
البطاطس	41,0	45,7	28,3	31,7	37	43,0
خضر اخرى	7,4	9,4	3,8	8,5	6	9,4
المجموع ...	123,0	160,4	96,7	138,1	106	149,0

المصدر : مكتب التسويق والتصدير.

م. 12 – انتاج وتصدير الحوامض

بآلاف الاطنان	من أكتوبر 1977 الى يوليوز 1978			من أكتوبر 1978 الى يوليوز 1979			من أكتوبر 1979 الى يوليوز 1980		
	الانتاج	الصادرات		الانتاج	الصادرات		الانتاج	الصادرات	
		الرابطة الاقتصادية الاوربية	المجموع		الرابطة الاقتصادية الاوربية	المجموع		الرابطة الاقتصادية الاوربية	المجموع
البرتقال ...	760	265	507	630	201	381	757	315	775
الفواكه الصغيرة ...	283	125	162	232	132	155	267	133	190
حوامض اخرى ...	27	2	4	14	1	2	13	1	3
المجموع ...	1 070	392	673	876	334	538	1 037	449	770

المصدر : مكتب التسويق والتصدير.

م. 13 – بيان تطور زراعات الشمندر وانتاج السكر المستخرج منها

	المساحة المجنية (بالهكتارات)	المحصول (بالاطنان)	المردود (الأطنان بالهكتارات)	انتاج السكر (بالاطنان)
1979-1978				
الغرب	23 664	567 548	24,0	76 619
تادلة	25 120	991 417	39,5	133 841
دكالة	9 310	435 781	46,8	58 830
ملوية	4 397	179 744	40,9	24 265
المجموع	62 491	2 174 490	34,8	293 555
1980-1979				
الغرب	27 476	672 658	24,5	94 800
تادلة	22 949	903 210	39,4	127 600
دكالة	9 175	467 845	51,0	59 700
ملوية	3 795	145 372	38.3	15 400
المجموع ...	63 395	2 189 085	34.5	297 500

المصدر : وزارة الفلاحة والاصلاح الزراعي.

م. 14 – بيان تطور زراعات قصب السكر وانتاج السكر المستخرج منها

	المساحة (بالهكتارات)		المردود (الاطنان بالهكتار)	الانتاج (بالاطنان)			انتاج السكر (بالاطنان)
	المغروسة	المجنية		المصنع	المعاد غرسه	المجموع	
1978							
الغرب	*6 023	3 925	77,6	293 262	11 406	304 668	*27 170
ملوية	*770	609	48,0	28 230	1 000	29 230	3 130
المجموع	6 793	4 534	73,6	321 492	12 406	333 898	30 300
1979							
الغرب	*7 220	3 344	78,2	245 611	15 734	261 345	*24 000
ملوية	826	635	50,7	30 777	1 415	32 192	3 200
المجموع	8 046	3 979	73,8	276 388	17 149	293 537	27 200
1980							
الغرب	9 032	3 380	101,0	322 621	18 938	341 559	29 000
ملوية	942	642	52,3	31 680	1 920	33 600	3 200
المجموع	9 974	4 022	93,3	354 301	20 858	375 159	32 200

(*) ارقام مصححة.

المصدر : وزارة الفلاحة والاصلاح الزراعي.

م. 15 – بيان تطور مساحات ومحاصيل ومردودات القطن الخام (1)

بالهكتارات والقناطير وبالقناطير للهكتار	* 1979-1978			** 1980-1979		
	المساحة	الانتاج	المردود	المساحة	الانتاج	المردود
تادلة	5 600	110 560	19,7	9 960	175 600	17,6
الغرب	930	19 530	21,0	1 100	19 240	17,5
عبدة – دكالة	990	15 840	16,0	1 020	16 080	15,8
الحوز	800	6 650	8,3	720	7 160	9,9
المجموع	8 320	152 580	18,3	12 800	218 080	17,0

(*) ارقام مصححة.

(**) ارقام مؤقتة.

(1) يتعلق الامر بالانتاج الذي انتج في نهاية السنة الثانية المذكورة

المصدر: وزارة الفلاحة والاصلاح الزراعي.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 16 – زراعة الزيتون

بالأطنان	1978-1977 *	1979-1978	1980-1979 **
انتاج الزيتون	304 000	*163 000	440 000
انتاج الزيوت	35 000	15 000	30 000

أرقام مصححة
** أرقام مؤقتة.
المصدر : وزارة الفلاحة والإصلاح الزراعي.

م. 17 – بيان تطور مساحات ومحاصيل ومردودات الحبوب الزيتية

الهكتارات والآلاف القناطير والقناطير للهكتار	1979-1978			1980-1979		
	المساحة	الانتاج	المردود	المساحة	الانتاج	المردود
.....	34,3	403,2	11,8	6,8	53,7	7,9
السوداني	26,4	273,6	10,4	13,2	364,3	27,7
المجموع	60,7	676,8	11,1	11,7	418,0	35,6

وزارة الفلاحة والإصلاح الزراعي.

م. 18 – انتاج النبيذ

بالهكتولتر وحسب كل مقتطف	1978	1979	1980
مكناس	277 100	635 900	600 000
فاس	37 100	24 800	32 000
الغبيطرة	83 600	198 500	130 000
الدار البيضاء	42 300	101 000	75 000
رجمة	120 200	111 900	150 000
المجموع	548 000	1 184 400	*910 000

المصدر : وزارة الفلاحة والإصلاح الزراعي

م. 19 – تربية المواشي

– الإحصاء الكلي للقطعان –

بالآلاف الرؤوس	1978	1979 *	1980 **
البقر	2 907	3 481	3 600
الغنم	15 272	15 992	16 100
الماعز	5 972	5 703	5 700
الحمالن	96	98	100
المجموع	24 247	25 254	25 500

* أرقام مصححة.
** أرقام مؤقتة.

– الذبائح المراقبة –

بالآلاف الرؤوس (بالأطنان)	البقر		الغنم		الماعز		المجموع	
	العدد	الوزن	العدد	الوزن	العدد	الوزن	العدد	الوزن
1978	89 550	531,7	2 544,0	31 337	723,9	7 384	106 271	3 799,0
*1979	94 006	628,3	3 090,1	35 645	892,2	8 205	127 956	4 698,6
1980	93 237	706,0	3 187,0	38 420	888,0	8 981	142 645	4 791,0

المصدر : وزارة الفلاحة والإصلاح الزراعي

م. 20 – بيان تطور انتاج وصادرات اهم المنتوجات المعدنية

بالآلاف الأطنان	الانتاج				الصادرات			
	1977	1978	1979	**1980	1977	1978	1979	**1980
الفحم الحجري	707,0	720,0	710,0	680	52,7	56,1	70,2	80,5
الغاز الطبيعي	22,0	24,3	18,8	13,8	–	–	–	–
مقياس الاستخراج (1) (الأساس = 100 في 1969)	139	149	156	149	–	–	–	–
الفوسفاط الجاف	17 512,3	20 158,1	20 030,8	18 824,2	15 701,7	17 305,8	17 807,5	16 449,3
معدن الرصاص	155,7	165,9	165,3	172,1	121,6	118,6	108,0	102,4
المانغنيز الكيماوي	113,5	126,2	135,7	132,1	127,8	137,9	135,8	107,0
معدن الحديد	407,4	62,9	61,7	78,0	40,7	429,3	99,7	149,4
معدن الكوبالت	7,8	8,7	8,0	8,7	9,1	9,7	7,5	8,7
معدن النحاس	12,1	12,2	23,5	24,1	10,8	10,6	24,2	16,2
معدن الزنك	22,2	10,5	12,9	13,1	25,7	11,2	14,7	8,0
الفليورين	40,0	59,2	63,2	64,4	72,9	66,1	66,3	61,2
البارين	149,9	174,4	*286,5	318,1	184,0	206,6	242,6	216,7
البيريتين	150,0	190,4	187,1	136,1	–	–	–	–
معدن الانتيمون	3,4	5,3	2,0	1,3	3,2	2,2	1,8	0,9

* رقم مصحح.
** ارقام مؤقتة.
(1) لا يتعلق هذا القياس الا بالفوسفاط الجاف ومعادن البيريتين والحديد والرصاص والزنك والمانغنيز الكيماوي والكوبالت والنحاس أما المنتوجات المعدنية ذات الاستعمال الحراري كالفحم الحجري والنفط فمدرجة في مقياس الطاقة.
المصدر : وزارة الطاقة والمعادن.

م. 21 – بيان تطور قيم المنتوجات المعدنية الرئيسية
(ثمن المعدن في مكان استخراجه) (1)

بالآلاف الدراهم	1975	1976	1977	1978	1979	**1980	بالنسبة المئوية لمجموع 1980
الفوسفاط	1 782 055	2 148 424	2 500 876	2 339 407	2 328 484	2 981 264	70,4
معدن الرصاص	76 523	88 856	109 167	301 160	416 483	470 850	11,5
معدن الكوبالت	21 144	21 097	28 448	57 650	149 352	124 216	3,3
المانغنيز الكيماوي	36 250	30 264	39 370	42 343	534 86	63 864	1,7
معدن النحاس	20 048	19 471	13 898	16 321	37 761	53 000	1 4
البارين	10 124	12 852	12 674	16 352	23 010	24 650	0,7
الفليورين	8 905	10 542	11 042	14 530	15 640	27 103	0,7
البيريتين	7 133	3 669	10 498	12 474	15 760	9 547	0,3
معدن الزنك	10 085	9 647	10 207	10 208	*13 823	50 902	1,6
معدن الفضة	5 814	9 010	10 866	9 770	33422	36 570	1 5
معدن الحديد	58 425	30 590	13 840	5 001	3553	3 894	0,1
معدن الزئبق	28 704	19 965	13 085	4 947	5 781	7 656	0,2
معادن اخرى (2)	7 810	9 714	8 855	11 201	*11 728	20 614	0,6
المجموع	4 077 660	24 28 410	24 982 984	2839 492	*3110 231	3743563	100,0

* أرقام مصححة
** أرقام مؤقتة
(1) يساوي ثمن المعدن في مكان استخراجه ثمن البيع الواجه من الثمن عند مغادرته منجم المنجم مع طرح مصاريف النقل والتحميل والإخراج المترتبة من عملية من مكان الاستخراج الى مدار المنجم.
(2) اهمها معدن الرصاص الحالص ومعدن الفضة الحالص وبالخصوص المنجم المحجري والمعدن الحالص المتحصل في تصنيع هذه المنتوجات الاخيرة من انتاج المصانع الحالية.
المصدر : وزارة الطاقة والمعادن

م. 22 – بيان تطور مقاييس انتاج الطاقة

(الأساس 100 في 1975)	1977	1978	1979	1980	1980/1979
القياس العام	195	205	260	272	+ 4,5
الكهرباء	201	221	244	264	+ 8,6
الفحم المنجرح	195	190	*197	189	– 4,1
البترول الخام	185	187	*203	287	+ 5,3

* أرقام مصححة
المصدر : كتابة الدولة المكلفة بالطاقة والمعادن

م. 23 – بيان تطور انتاج الطاقة

	الوحدات	1977	1978	* 1979	** 1980	1980/1979
انتاج الفحم الحجري (الانتراسيت)	آلاف الأطنان	707,0	720,0	710,0	680,0	– 4,2
انتاج البترول الخام	»	22,0	24,4	18,6	13,8	– 25,8
انتاج الغاز الطبيعي	ملايين الأمتار المكعبة	86,2	84,5	75,4	67,4	– 10,6
الانتاج الصافي للطاقة الكهربائية	ملايين الكيلوواط ساعة	3 753,9	4 100,0	4 558,2	4 953,8	+ 8,7
– من أصل مائي	»	1 342,8	1 303,0	1 457,0	1 186,7	– 18,5
– من أصل حراري	»	2 411 1	2 797 0	3 101,2	3 766,3	+ 15,5

* أرقام مصححة ** أرقام مؤقتة
المصدر : وزارة الطاقة والمعادن – المكتب الوطني للكهرباء.

م. 24 – بيان تطور ميزان الطاقة

بالآلاف الأطنان المكافئة للفحم	1976	1977		1978		1979		** 1980	
	المجموع	المجموع		المجموع *		المجموع		المجموع	
الاستهلاك									
الفحم الحجري	11 488	11 434		11 454		8 480		8 372	
المنتوجات النفطية (1)	70 2 825	70 3 178		79 3 405		82 3 823		84 3 871	
الغاز الطبيعي	1 60	1 68		2 64		1 57		1 51	
الكهرباء من أصل مائي	7 284	7 340		8 362		9 405		8 387	
المجموع	100 3710	100 4 027		100 4 285		100 4 845		100 4 681	
الموجود منها محليا									
الفحم الحجري	58 339	59 413		59 432		41 338		44 353	
البترول والغاز الطبيعي	0 87	10 80		10 87		9 74		8 64	
الكهرباء من أصل مائي	37 254	41 340		41 362		50 405		48 387	
المجموع	100 270	100 840		100 881		100 817		100 804	
العجز في الطاقة	2 940	3 178		3 404		3 829		3 877	
بالنسبة المئوية للاستهلاك الكلي	70	79		79		82		83	

* أرقام مصححة.
** أرقام مؤقتة.

Copie téléchargée sur bomarocconsul.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 25 – بيان تطور استهلاك الطاقة

	1977	1978	* 1979	** 1980	1980/1979 %
المنتوجات النفطية					
المنتوجات البيضاء (بآلاف الأطنان المكسة)					
الوقود الصناعي	208,1	200,6	202,2	193,4	4,4 –
الوقود الممتاز	330,7	331,3	342,1	315,5	7,8 –
سوائل المصابيح	85,1	75,2	78,4	71,1	10,4 –
زيت الغاز	1 200,0	1 234,1	1 380,5	1 328,6	2,3 –
المنتوجات السوداء (بآلاف الأطنان)					
زيت الفوميل (1)	1 249,6	1 426,3	1 630,0	1 705,9	4,6 +
القارات السائلة (بآلاف الأطنان)					
البوتان	201,7	230,5	262,0	268,8	2,6 +
البروبان	13,0	13,9	14,6	16,1	10,3 +
الكهرباء (بملايين الكيلوواط الساعة)	3 331,7	3 840,0	4 077,4	4 440,6	8,9 +
الفحم (بآلاف الأطنان)					
الفحم الحجري (1)	739,3	730,5	802,8	829,9	4,5 +
الفحم المورد	31,0	33,3	33,5	28,6	14,6 –

أرقام مصححة ** أرقام مؤقتة

(1) بما في ذلك حاجيات المحطات الكهربائية

المصدر : وزارة الطاقة والمعادن ـ المكتب الوطني للكهرباء.

م. 26 – بيان تطور مقاييس الانتاج الصناعي

(الأساس 100 في 1975)	1976	1977	1978	1979	1980	1980/1979 %
مجموع صناعات التحويل (باستثناء البناء والأشغال العمومية)	119	160	170	*169	177	4,7 –
منتوجات الصناعات الغذائية	137	148	174	184	192	4,3 +
منتوجات اخرى للصناعات الغذائية	130	151	189	180	188	2,1 –
المشروبات والتبغ	170	211	234	228	243	6,8 +
منتوجات النسيج	121	126	121	*108	106	1,8 –
الجلد والاحذية الجلدية	104	100	102	127	131	3,1 +
الخشب والمنتوجات الخشبية	87	100	110	137	139	1,5 +
الورق والورق المقوى	121	131	136	143	160	11,9 +
منتوجات مبانية من تحويل معادن المقالع	185	200	194	210	220	4,8 +
منتوجات صناعة الحديد	170	138	131	*132	140	6,1 +
منتوجات معدنية	147	157	130	*132	144	9,1 +
معدات النقل	137	132	106	91	80	12,1 –
معدات كهربائية والكترونية	175	174	151	*181	210	16,0 +
منتوجات كماوية وشبه كيماوية (باستثناء المنتوجات الصيدلية)	152	177	196	*180	218	14,7 +
منتوجات من المطاط والبلاستيك	120	120	126	117	111	5,1 –

أرقام مصححة

المصدر : كتابة الدولة المكلفة بالتخطيط والتنمية الجهوية.

م. 27 – بيان تطور دخول السياح

	1976	1977	1978	1979	1980	1980/1979 %
سياحة الاقامة	1 107 716	1 427 467	1 477 093	1 435.996	1 424 733	0,8 –
السياحة من جنسية أجنبية	902 742	1 082 797	1 112 608	1 078 678	1 097 241	1,7
منها الفرنسيون	225 413	284 029	315 962	323 057	340 380	5,4
الاسبان	115 714	141 665	142 678	134 879	122 912	9,0 –
البريطانيون	96 634	104 848	111 867	108 338	131 937	21,8
الالمان	95 125	98 392	109 721	100 393	118 359	17,9
الامريكان	97 071	108 542	110 984	84 732	82 179	26,6 –
الاسكندنافيون	57 926	56 933	49 430	63 720	60 162	5,6 –
البلجيكيون	25 080	27 531	30 581	34 397	28 283	19,1 –
الايطاليون	25 774	29 765	28 536	32 016	34 155	6,7
الهنديون	24 119	30 223	24 717	28 114	29 046	3,3
السويسريون	18 869	22 715	22 023	24 383	22 103	9,4 –
الكنديون	18 424	20 119	30 697	18 146	11 417	37,0 –
سياحة المقيمين بالخارج	204 974	364 670	364 485	357 418	327 492	8,3 [1] –
سياحة العبور	110 757	74 423	68 667	113 458	92 495	18,5 –
المجموع	1 218 473	1 501 890	1 545 760	1 549 454	1 517 228	2,1 –

المصدر : وزارة الدولة المكلفة بالسياحة

م. 28 – بيان تطور مقياس تكاليف المعيشة (210 مواد)

(الأساس = 100 من مايو 1972 الى ابريل 1973)

	1979	1980												المميزات	
	المتوسط السنوي	دجنبر	يناير	فبراير	مارس	ابريل	ماي	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر	المتوسط السنوي	دجنبر 1980 / دجنبر 1979 %	المتوسط السنوي 1980 / المتوسط السنوي 1979 %
السيدية	200,4	208,9	209,6	211,8	212,7	214,7	211,8	209,8	209,0	211,6	213,8	222,1	227,3	227,0	216,1	8,3 +	7,9 +
الملبس	155,1	164,6	165,1	166,9	168,1	169,9	168,8	169,3	169,2	168,4	168,4	168,5	168,4	168,9	166,6	4,4 +	4,6 +
السكن	169,2	175,6	176,8	182,1	181,5	181,4	182,1	184,8	187,1	190,4	191,4	193,4	194,5	195,8	189,5	7,3 +	12,1 +
الصيانة الوقاية، العلاج	150,5	156,9	157,4	158,3	158,9	159,7	158,4	157,7	157,7	159,7	160,1	161,3	161,2	162,8	159,8	3,8 +	6,0 +
النقل والتنقيب وما ذلك	195,6	205,6	212,0	216,2	217,9	218,8	218,1	220,5	227,8	227,5	228,7	242,9	245,0	238,8	225,1	16,1 +	15,1 +
المقياس العام	191,1	199,2	201,6	203,7	205,1	206,1	205,3	205,8	207,2	208,7	213,8	217,5	218,2	218,5	209,1	9,7 +	9,4 +

المصدر : كتابة الدولة المكلفة بالتخطيط والتنمية الجهوية.

المتوسط السنوي

المميزات بالنسبة المائوية بالمقياس لنفسه السابقة	1978	1979	1980	1980 1978
التغذية	8,3 +	6,5 +	7,9 +	7,6 +
الملبس	14,5 +	7,7 +	4,6 +	8,8 +
السكن	8,4 +	9,4 +	12,1 +	9,9 +
الصيانة، الوقاية، العلاج	7,2 +	8,5 +	3,0 +	7,2 +
النقل والسيلة وما ذلك	13,8 +	13,7 +	15,1 +	14,2 +
المقياس العام	9,7 +	8,3 +	9,4 +	9,1 +

المصدر : كتابة الدولة المكلفة بالتخطيط والتنمية الجهوية.

م. 29 – مقياس الاسعار بالنسبة للانتاج الصناعي والمعدني وانتاج الطاقة

(الأساس 100 = يوليوز 1975 ـ يونيو 1976)

المجموعات	المعامل الترجيحي	المتوسط السنوي 1979	1980				المميزات 1980/1979 %	1980/1978 %
			الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	المتوسط السنوي	
المعادن	23,29	*88,8	140,4	137,0	139,9	139,9	139,3	56,9 +
الطاقة	8,08	*169,9	204,9	216,2	234,0	233,5	222,1	31,0 +
الصناعات	68,63	131,7	141,6	142,7	144,2	149,3	144,4	9,6 +
منها – الصناعات الغذائية	31,81	117,6	122,5	122,7	124,6	133,8	125,0	7,1 +
– المنسج وصناعات النسيج	9,24	146,3	176,1	176,0	175,6	174,6	175,6	20,0 +
– الصناعات المعدنية	14,61	146,0	158,3	181,4	162,9	168,5	168,3	15,5 +
– الصناعات الكيمية الاخرى	13,17	136,5	146,4	144,6	149,3	152,9	148,1	8,6 +
القياس العام	100,0	*124,8	146,4	147,3	150,4	153,9	149,5	19,8 +

أرقام مصححة

المصدر : كتابة الدولة المكلفة بالتخطيط والتنمية الجهوية.

م. 30 – ميزان التجارة الخارجية

بآلاف الأطنان وملايين الدراهم	1978		* 1979		** 1980	
	الوزن	القيمة	الوزن	القيمة	الوزن	القيمة
الواردات باعتبار القيمة والشحن والتأمين	9 272	12 361	10 414	14 328	9 524	16 793
الصادرات معتبر الشحن	20 622	8 261	21 398	7 622	20 497	9 845
الرصيد	+ 11 350	– 6 100	– 10 974	– 6 708	+ 10 973	– 7 148
النسبة بالمائة المتبادلة	–	50,7	–	53,1	–	57,4

أرقام مصححة

** أرقام مؤقتة

المصدر : مكتب الصرف

م. 31 – الواردات باعتبار القيمة والشحن والتأمين

بآلاف الأطنان وملايين الدراهم	1979			1980 *		
	الوزن	القيمة	%	الوزن	القيمة	%
المواد الغذائية والمشروبات والتبغ	2 025	2 144	15,0	2 241	2 833	16,9
الطاقة ومواد الزيت	4 861	2 769	19,3	4 258	3 961	23,6
زيت البترول الخام	4 542	2 447	17,0	4 003	3 578	21,3
المواد الخام	1 312	1 667	11,6	1 485	1 971	11,7
من أصل حيواني ونباتي	681	1 332	9,3	685	1 097	6,5
من أصل معدني	631	335	2,3	800	874	5,2
أصناف المنتوجات	1 980	3 287	23,0	1 350	3 841	21,1
المنتوجات المنهية الصنع	236	4 461	31,1	193	4 487	26,7
مواد التجهيز	162	3 291	22,9	129	3 173	18,9
الفلاحي	(111)	(161)	(1,1)	(8)	(139)	(0,7)
الصناعي	(151)	(3 130)	(21,8)	(121)	(3 052)	(18,2)
مواد الاستهلاك	74	1 170	8,2	64	1 316	7,8
المجموع	100	14 328	100	9 524	16 793	100

أرقام مؤقتة

** بناء على الرصيد الجمركي

المصدر : مكتب الصرف

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 32 - الواردات حسب اهم المنتوجات

ملايين الدراهم	1976	1977	1978	1979	* 1980
المواد الغذائية والمشروبات والتبغ	**1 975,8**	**1 944,1**	**2 005,1**	**2 143,4**	**2 833,1**
السكر	610,0	510,2	305,4	269,5	626,6
الحبوب الاخرى	725,8	587,1	858,4	973,4	1 255,3
الشاي	88,0	102,8	156,4	190,1	152,7
القهوة	77,7	72,4	101,3	98,7	117,5
المنتوجات الدهنية	140,6	148,6	155,7	200,4	251,5
الحليب	80,2	100,3	110,7	153,2	141,6
مواد اخرى	253,5	422,7	419,2	268,1	247,9
الطاقة ومواد التزييت	**1 303,1**	**1 669,4**	**1 782,0**	**2 769,3**	**3 961,2**
زيت البترول الخام	1 050,5	1 241,1	1 254,9	1 436,9	3 577,7
زيت الغاز وزيت الوقود	92,4	208,7	270,8	50,6	48,3
مواد اخرى	160,2	219,6	257,3	281,8	335,4
المواد الخام	**1 054,2**	**1 391,7**	**1 176,5**	**1 666,8**	**1 970,6**
الزيوت والحبوب الزيتية	259,1	417,9	359,8	531,3	430,6
الاخشاب الخام	246,1	335,9	254,0	306,9	434,2
خيوط النسيج الاصطناعية والمركبة	142,5	156,6	152,6	202,7	248,4
الكبريت	50,0	95,7	17,5	167,3	168,1
مواد اخرى	338,5	385,6	392,6	458,6	589,3
انصاف المنتوجات	**2 470,7**	**3 074,9**	**2 813,7**	**3 287,0**	**3 541,0**
مواد الربط والاسمنت الخاص	108,6	202,7	166,8	119,7	93,8
العصبان والهياكل من الحديد والصلب	387,6	459,3	382,6	549,0	519,0
الصفائح والاوراق من الحديد والصلب	216,8	285,8	273,7	283,8	345,4
الانابيب من الحديد والصلب	86,2	88,7	89,5	46,7	46,7
المواد الكيماوية الاساسية، الاصباغ ومواد التطهير	448,2	514,7	548,0	757,5	807,4
المواد البلاستيكية المصنعة	189,9	233,9	241,3	265,1	315,5
الورق والورق المقوى	129,2	155,6	136,4	191,1	228,4
الخيوط المركبة والمصنعة للغزل	180,9	181,8	168,3	204,8	227,7
الصلب الصناعي	104,4	111,0	70,4	91,1	91,1
منتوجات اخرى	628,9	861,4	846,5	860,2	937,0
مواد التجهيز	**3 444,3**	**4 970,7**	**3 386,9**	**3 290,9**	**3 171,2**
الفلاحي	110,0	174,0	127,5	180,6	138,8
الصناعي	3 334,3	4 796,7	3 259,4	3 110,3	3032,4
مواد الاستهلاك	**1 326,5**	**1 350,7**	**1 196,9**	**1 170,3**	**1 315,5**
السيارات السياحية (قطع الغيار والاستيراد المباشر)	285,8	296,9	217,5	196,8	221,0
الاجهزة وقطع الغيار للسيارات السياحية	224,3	67,7	68,1	64,3	85,1
آلات الالتقاط للراديو والسلفزة	107,1	123,2	78,9	56,3	104,8
الادوية	83,1	109,8	113,4	131,3	152,6
مواد اخرى	626,2	753,1	719,0	721,6	750,1
المجموع	**11 554,6**	**14 401,5**	**12 361,1**	**14 327,7**	**16 792,6**

* ارقام مصححة
المصدر : مكتب الصرف

م. 33 - الصادرات مسلمة بميناء الشحن

بلدان الاقصد وملايين الدراهم	* 1979		** 1980	
	الوزن	القيمة	الوزن	القيمة
المواد الغذائية والمشروبات والتبغ	1 250	2 283	1 539	2 599
الصباغة ومواد الدبغ	341	276	468	467
المواد الخام	19 134	3 096	17 816	4 110
من اصل حيواني ونباتي	133	218	151	389
من اصل معدني	19 001	2 878	17 665	3 721
انصاف المنتوجات	**654**	**972**	**644**	**1 354**
المنتوجات النهيئة للصنع	**29**	**996**	**30**	**1 115**
مواد التجهيز	2	27	1	28
مواد الاستهلاك	27	1 078	27	1 078
المجموع	**21 388**	**7 622**	**20 497**	**9 645**

* ارقام مصححة
** ارقام مؤقتة
المصدر : مكتب الصرف

م. 34 - الصادرات حسب اهم المنتوجات

ملايين الدراهم	1976	1977	1978	* 1979	** 1980
المواد الغذائية والمشروبات والتبغ	**1 800,7**	**1 705,5**	**2 022,1**	**2 282,6**	**2 599,0**
الحوامض	593,0	615,5	809,5	858,8	1 160,1
الطماطم	239,1	202,7	215,1	304,4	391,4
الاسماك المصبرة	235,8	229,0	225,1	309,2	341,8
مصبرات الحمض والمواكي	148,8	254,1	234,2	289,7	264,4
البسباس	59,8	14,0	21,0	21,2	33,4
الاسماك	45,6	47,4	27,6	36,1	40,9
عشر الفواكه والخضر	27,4	29,8	51,0	45,7	28,7
منتوجات اخرى	432,1	312,8	447,4	806,5	339,2
مواد الطاقة والتزييت	**78,4**	**91,7**	**88,0**	**275,9**	**467,3**
المواد الخام من اصل حيواني ونباتي	**278,0**	**226,6**	**203,1**	**217,7**	**399,2**
زيت الزيتون	65,8	84,0	0,8	0,8	108,8
الفلين الخام	53,6	13,3	54,8	1,6	34,4
عجينة الورق	64,9	45,6	51,8	89,6	121,7
منتوجات اخرى	94,7	103,7	96,0	125,7	136,7
المواد الخام من اصل معدني	**2 484,8**	**2 589,6**	**2 448,7**	**2 877,8**	**3 710,5**
الفوسفاط	2 180,9	2 111,1	2 044,0	2 611,0	3 011,8
الرصاص	65,5	155,0	173,0	98,0	281,5
الكوبالت	21,0	34,8	54,2	119,2	147,7
المنغنيز	14,4	53,1	80,0	61,7	58,0
منتوجات اخرى	165,3	165,8	127,5	201,3	229,6
انصاف المنتوجات	**297,1**	**563,5**	**622,7**	**971,9**	**1 353,7**
الحمض الفوسفوري	98,5	223,7	269,4	503,7	703,1
الاسمدة المصنعة والكيماويه	73,2	108,9	143,5	130,2	153,2
الاسلاك الحاملة	41,1	78,8	58,1	147,1	129,1
منتوجات اخرى	127,3	152,1	161,1	210,6	287,0
المنتوجات النهيئة الصنع	**640,1**	**752,7**	**876,2**	**996,5**	**1 115,3**
الملابس الجاهزة	149,1	198,2	196,3	261,1	295,5
الزرابي	154,8	209,0	210,8	293,2	286,1
الملابس الداخلية	55,1	57,3	59,2	101,3	114,2
منتوجات اخرى	281,1	288,2	410,0	340,9	419,5
المجموع	**5 579,3**	**5 859,6**	**6 261,1**	**7 622,4**	**9 645,0**

* ارقام مصححة
** ارقام مؤقتة
المصدر : مكتب الصرف

م. 35 - توزيع المبادلات حسب المناطق الجغرافية والنقدية

ملايين الدراهم	الواردات بأسعار البيع بالمعلم والتسليم		الصادرات مسلمة بميناء الشحن		الموازنة
	1979	* 1980	1979	* 1980	
المنطقة الاقتصادية الاوربية	**6 942**	**7 447**	**5 268**	**5 195**	**2 160**
فرنسا	3 965	4 168	2 428	1 970	1 740
المانيا الاتحادية	887	992	788	91	191
بلجيكا	844	958	542	150	416
ايطاليا الشمالي	939	986	899	139	98
هولندا	371	432	570	530	199
الاتحاد الاقتصادي البلجيكي واللكسمبورغ	300	354	108	82	114
دول اخرى ضمن المنطقة الاقتصادية الاوربية	86	87	73	83	14
اهم العملاء الآخرين	**5 183**	**6 703**	**1 851**	**1 479**	**3 704**
اسبانيا	1 343	1 808	565	474	869
الدول العربية	2 233	3 197	337	240	2 957
الولايات المتحدة الامريكية	827	1 080	141	179	901
الاتحاد السوفياتي	303	560	276	396	164
اليابان	248	321	141	120	201
بولونيا	148	209	191	191	18
دول اخرى	**2 203**	**2 643**	**1 696**	**2 526**	**507**
المجموع	**14 328**	**16 793**	**8 815**	**9 200**	**6 371**
منها : منطقة الجنوب	13 935	16 191	7 335	9 151	6 840
منطقة الدولار الامريكي	393	602	287	404	106

* ارقام مصححة
** ارقام مؤقتة
المصدر : مكتب الصرف

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 36 – ميزان الاداءات مع الخارج

بملايين الدراهم	1979* المداخيل	1979* النفقات	1979* الارصدة	1980 المداخيل	1980 النفقات	1980 الارصدة
أ – الامتعة والخدمات	10 706,3	20 274,5	9 568,2–	13 031,3	23 015,4	9 984,1–
1. البضائع مسلمة بناء السجن	7 556,0	12 654,2	5 098,2–	9 504,9	14 841,2	5 336,3–
2. مصاريف النقل والتأمين على الارساليات الدولية	401,1	1 725,9	1 324,5–	484,4	2 023,6	1 539,2–
3. أنواع نقل أخرى	308,3	238,4	69,9+	472,4	269,7	202,7+
4. الاسفار	1 670,0	400,0	1 270,0+	1 785,0	385,0	1 400,0+
5. المداخيل الناتجة عن الاستثمارات	152,3	1 745,6	1 593,3–	148,3	2 360,6	2 212,3–
6. معاملات حكومية	261,7	3 223,2	2 961,5–	290,8	2 818,7	2 527,9–
7. خدمات أخرى	356,6	287,2	69,4+	345,5	316,6	28,9+
ب – اداءات التحويل	4 221,5	622,0	3 599,5+	4 927,7	532,4	4 395,3+
8. الخصوصية	3 983,0	331,9	3 651,1+	4 522,3	311,4	4 210,9+
9. العمومية	238,5	290,1	51,6–	405,4	221,0	184,4+
الحساب الجاري (أ + ب)	14 927,0	20 896,5	5 968,7–	17 959,0	23 547,8	5 588,8–
ج – الرساميل غير النقدية	8 650,9	2 887,0	5 763,9+	8 233,1	3 621,4	4 611,7+
الخصوصية	1 675,2	1 238,2	437,0+	1 123,1	1 570,8	447,7–
10. الاعتمادات التجارية	1 168,3	853,9	314,4+	547,0	1 182,6	635,6–
11. القروض والاستثمارات	378,9	232,5	146,4+	568,8	222,1	346,7+
12. عناصر أخرى	128,0	151,8	23,8–	7,3	136,1	158,8–
العمومية	6 975,7	1 648,8	5 326,9+	7 110,0	2 050,6	5 059,4+
13. الاعتمادات التجارية	914,0	621,4	292,6+	851,7	378,0	473,7+
14. قروض بالعملات الاجنبية	6 030,6	989,3	5 041,3+	6 237,6	1 618,9	4 618,7+
15. قروض بالدراهم	–	27,1	27,1–	–	28,0	28,0–
16. عناصر أخرى	27,2	9,3	17,9+	20,7	18,7	2,0+
17. التزامات خارجية	3,9	1,7	2,2+	–	7,0	7,0–
د – منح حقوق السحب الخاصة	78,9	–	78,0+	78,9	–	78,9+
المجموع	23 657,6	23 783,5	125,9–	26 271,0	27 169,2	898,2–
هـ – اللجوء الى التسهيل الموسع لصندوق النقد الدولي			–	781,0	–	781,0+
المجموع	23 657,6	23 783,5	125,9–	27 052,0	27 169,2	117,2–

ارقام مصححة
المصدر : مكتب الصرف

م. 37 – تقديرات نفقات الميزانية العامة

بملايين الدراهم	قانون المالية لسنة 1979*	قانون المالية لسنة 1980
نفقات التسيير	11 424	12 635
السلطات العمومية	47	69
موظفو الوزارات	6 602	7 715
معدات الوزارات	2 415	2 904
التحملات المشتركة	1 310	1 372
اشغال الصيانة الكبرى	60	75
النفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية	990	500
نفقات الدين العمومي	2 200	2 500
نفقات الاستثمار	8 736	8 428
الميزانية العامة	22 360	23 563

قانوني المالية الاصلي والتصحيحي.
المصدر : وزارة المالية ـ قسم الميزانية.

م. 38 – تقديرات المداخيل وتحصيلات الميزانية العامة

بملايين الدراهم	قانون المالية لسنة 1979*	قانون المالية لسنة 1980
الضرائب المباشرة	3 703	4 403
حقوق الجمرك	2 754	2 960
الضرائب الغير المباشرة	4 998	5 243
حقوق التسجيل والتنبر	1 202	1 259
الاملاك المخزنية	60	60
الاحتكارات والاستغلالات	735	895
موارد مختلفة	303	311
مداخيل ناجمة عن تخفيض النفقات	123	135
مداخيل استثنائية	للتذكير	للتذكير
مداخيل الاقتراض	6 300	6 350
اموال المساعدة	5	–
مداخيل التسوية	50	50
المجموع	20 233	21 666

قانوني المالية الاصلي والتصحيحي.
المصدر : وزارة المالية ـ قسم الميزانية.

م. 39 – بيان تطور تحملات وموارد الخزينة

بملايين الدراهم	الوضعية في 31 دجنبر 1979	الوضعية في 31 دجنبر 1980*
1. الموارد	13 967	15 236
المداخيل العادية	13 802	15 092
الضرائب المباشرة	3 202	3 298
حقوق الجمرك	2 897	3 530
الضرائب الغير المباشرة	4 659	5 413
حقوق التسجيل والتنبر	1 186	1 344
الاحتكارات والاستغلالات	215	158
الاملاك المخزنية	50	47
مداخيل أخرى	893	502
مدفوعات المكتب الشريف للفوسفاط	700	800
اموال المساعدة للميزانيات الملحقة	165	144
2. التحملات	22 016	24 010
النفقات العادية	13 000	16 167
الدين العمومي	2 287	2 979
(منها الفوائد)	(1 360)	(1 706)
التسيير	10 102	11 761
المساعدات للاستهلاك	611	1 427
نفقات الاستثمار (1)	9 016	7 843
الفائض العادي	802 +	1 075 –
3. رصيد الميزانيات الملحقة	–	30 –
4. رصيد الحسابات الخاصة	853 +	976 +
5. اموال مخصصة لنفقات تم الامر بصرفها	25 –	661 –
عجز الصندوق (1 – 2 + 3 + 4 – 5)	7 221 –	8 489 –
التمويل	7 221 +	8 489 +
ودائع بالخزينة ومركز الشيكات البريدية	550 +	172 +
اقتراضات داخلية	1 190 +	1 555 +
– لاجل طويل	(1 247 +)	(846 +)
– لاجل متوسط	(48 –)	(41 –)
– لاجل قصير	(9 –)	(750 +)
تسليفات خارجية	4 795 +	4 885 +
– لاجل طويل	(4 581 +)	(4 563 +)
– لاجل متوسط	(40 –)	(158 +)
– لاجل قصير	(254 +)	(164 +)
بقية تسهيلات صندوق النقد الدولي	–	781 +
تسليفات بنك المغرب	715 +	1 259 +
عمليات للحفظ او للتسوية	29 –	163 –

وضعية مؤقتة.
(1) للميزانية العامة والميزانيات الملحقة.
المصدر : وزارة المالية ـ قسم عمليات الخزينة.

م. 40 – بيان تطور المجموعة النقدية ومكوناتها

بملايين الدراهم	نهاية دجنبر 1978 المبالغ بملايين الدراهم	نهاية دجنبر 1978 التغيرات السنوية بملايين الدراهم	نهاية دجنبر 1978 التغيرات السنوية %	نهاية دجنبر 1979 المبالغ بملايين الدراهم	نهاية دجنبر 1979 التغيرات السنوية بملايين الدراهم	نهاية دجنبر 1979 التغيرات السنوية %	نهاية دجنبر 1980 المبالغ بملايين الدراهم	نهاية دجنبر 1980 التغيرات السنوية بملايين الدراهم	نهاية دجنبر 1980 التغيرات السنوية %
النقود الائتمانية	7 677	1 026	15,4	9 021	1 344	17,5	9 808	787	8,7
النقود الكتابية	12 962	1 748	15,6	14 333	1 371	10,6	15 506	1 173	8,2
الودائع لدى بنك المغرب	265	46	21,0	262	3–	1,1–	324	62	23,7
الودائع لدى البنوك	10 603	1 379	14,9	11 742	1 139	10,7	12 971	1 229	10,5
الودائع لدى مركز الشيكات البريدية ولدى الخزينة	2 094	323	18,2	2 329	235	11,2	2 211	118–	5,1–
أ) الموجودات النقدية	20 639	2 774	15,5	23 354	2 715	13,2	25 314	1 960	8,4
ب) الموجودات شبه النقدية	3 672	1 492	68,4	4 432	760	20,7	5 513	1 081	24,4
المجموعة النقدية (أ + ب)	24 311	4 266	21,3	27 786	3 475	14,3	30 827	3 041	10,9

بالنسبة المائوية لمجموع العملة	1978	1979	1980
– النقود الائتمانية	31,6	32,5	31,8
– النقود الكتابية	53,3	51,6	50,3
– الموجودات شبه النقدية	15,1	15,9	17,9

المصدر : بنك المغرب.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 41 – بيان تطور مقابلات المجموعة النقدية

بملايين الدراهم	نهاية دجنبر 1978			نهاية دجنبر 1979			في 31 دجنبر 1980		
	المبالغ	التغيرات السنوية		المبالغ	التغيرات السنوية		المبالغ	التغيرات السنوية	
	بملايين الدراهم	بملايين الدراهم	%	بملايين الدراهم	بملايين الدراهم	%	بملايين الدراهم	بملايين الدراهم	%
الموجودات الخارجية الصافية	1 779	33–	1,8–	1 648	131–	7,4–	1 533	115–	7,0–
بنك المغرب	1 447	114–	7,3–	1 226	221–	15,3–	945	281–	22,9–
بنوك الودائع	332	81	32,3	422	90	27,1	588	166	39,3
الديون على الخزينة	13 561	3 445	34,1	15 428	1 867	13,8	17 378	1 950	12,6
الديون الخاصة ببنك المغرب	6 058	1 049	20,9	6 755	697	11,5	8 002	1 247	18,5
البنوك (محفظة السندات العمومية)	4 094	1 389	42,0	5 286	592	12,6	6 287	1 001	18,9
الودائع لدى المحاسبين العموميين	2 809	1 007	55,9	3 387	578	20,6	3 089	298–	8,8–
(منها البنوك)	(715)			(1 058)			(878)		
القروض المقدمة للاقتصاد	9 761	894	10,1	11 100	1 339	13,7	12 634	1 534	13,8
بنك المغرب	1 480	133–	8,2–	2 070	590	39,9	2 355	285	13,8
بنوك الودائع	8 281	1 027	14,2	9 030	749	9,0	10 279	1 249	13,8
مجموع المقابلات	25 101	4 306	20,7	28 176	3 075	12,3	31 545	3 369	11,9
العناصر الاخرى (تسوية الحساب)	790–			390–			718–		

بالنسبة المائوية لمجموع المقابلات	1978	1979	1980
الموجودات الخارجية الصافية	7,1	5,8	4,9
الديون على الخزينة	54,0	54,8	55,1
القروض المقدمة للاقتصاد	38,9	39,4	40,0

المصدر : بنك المغرب.

م. 42 – بيان تطور الموجودات النقدية وشبه النقدية لدى المؤسسات والخواص

بملايين الدراهم	1979	1980											
	دجنبر	يناير	فبراير	مارس	ابريل	مايو	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	اكتوبر	نونبر	دجنبر
النقود الائتمانية	9021	9055	9108	9055	9078	9058	9210	9466	9725	9626	9884	9796	9808
النقود الكتابية	14333	14105	14295	14384	14261	14404	14894	15334	15215	14971	14586	14404	15506
مجموع الموجودات النقدية	23354	23160	23403	23439	23339	23462	24104	24800	24940	24597	24470	24200	25314
الموجودات شبه النقدية	4432	4514	4624	4825	5060	5136	5185	5221	5218	5188	5297	5461	5513
مجموع الموجودات النقدية والشبيهة بالنقدية	27786	27674	28027	28264	28399	28598	29289	30021	30158	29785	29767	29661	30827

المصدر : بنك المغرب.

م. 43 – بيان تطور تداول النقود الائتمانية

بملايين الدراهم	1979	1980											
	دجنبر	يناير	فبراير	مارس	ابريل	مايو	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	اكتوبر	نونبر	دجنبر
الاوراق المتداولة	9173	9184	9204	9204	9167	9190	9346	9618	9897	9728	9976	9870	9950
النقد المعدني المتداول	162	161	160	159	160	160	162	164	168	173	176	179	182
	9335	9345	9364	9363	9327	9350	9508	9782	10065	9901	10152	10049	10132
يسقط منها :													
الرصيد الباقي لدى البنوك والمحاسبين العموميين	314	290	256	308	249	292	298	316	340	275	268	253	324
المجموع	9021	9055	9108	9055	9078	9058	9210	9466	9725	9626	9884	9796	9808

المصدر : بنك المغرب

م. 44 – بيان تطور النقود الائتمانية والموجودات شبه النقدية

بملايين الدراهم	1979	1980											
	دجنبر	يناير	فبراير	مارس	ابريل	مايو	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	اكتوبر	نونبر	دجنبر
النقود الائتمانية													
الودائع تحت الطلب لمعهد الاصدار	202	282	287	315	341	324	449	257	303	278	272	259	324
الودائع تحت الطلب لدى بنوك الودائع	11742	11625	11534	11747	11624	11923	12128	12491	12541	12482	12286	12054	12971
مجموع الموجودات تحت الطلب لدى الجهاز البنكي	12004	11907	11821	12062	11965	12247	12577	12848	12844	12760	12558	12313	13295
الودائع لدى الشيكات البريدية	1118	972	1141	1108	1172	1092	1164	1247	1214	1155	1152	1235	1169
الودائع لدى الخزينة	1211	1226	1333	1214	1124	1085	1153	1239	1157	1050	876	856	1042
المجموع	14333	14105	14295	14384	14261	14404	14894	15334	15215	14971	14586	14404	15506
الموجودات شبه النقدية													
الودائع لاجل	3681	3780	3855	3997	4138	4180	4254	4238	4262	4277	4430	4593	4649
الودائع من اجل الاستيراد	751	734	759	828	922	956	931	983	956	911	867	868	864
المجموع	4432	4514	4624	4825	5060	5136	5185	5221	5218	5188	5297	5461	5513
المجموع العام	18765	18619	18919	19209	19321	19540	20079	20555	20433	20159	19883	19865	21019

م. 45 – بيان تطور الودائع تحت الطلب لدى بنوك الودائع

بملايين الدراهم	1979	1980											
	دجنبر	يناير	فبراير	مارس	ابريل	مايو	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	اكتوبر	نونبر	دجنبر
الحسابات الجارية العادية	4933	4755	4606	4640	4405	4489	4482	4722	4808	4793	4817	4637	5216
حسابات الشيكات	6455	6525	6607	6727	6880	7083	7232	7362	7319	7299	7109	7063	7351
الحسابات الدائنة الاخرى	354	345	321	380	339	351	414	407	414	390	360	354	404
المجموع	11742	11625	11534	11747	11624	11923	12128	12491	12541	12482	12286	12054	12971

المصدر : بنك المغرب

م. 46 – بيان تطور مقابلات الموجودات النقدية وشبه النقدية

بملايين الدراهم	1979	1980											
	دجنبر	يناير	فبراير	مارس	ابريل	مايو	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	اكتوبر	نونبر	دجنبر
الموجودات الخارجية (1)													
معهد الاصدار	1226	732	715	542	455	527	170	335	270	459	39	42	945
بنوك الودائع	422	398	429	463	478	454	537	530	518	494	450	496	588
المجموع	1648	1130	1144	1005	933	981	707	865	248	953	411	538	1533
الديون على الخزينة													
الديون الصافية لمعهد الاصدار	6755	7567	7710	7758	8036	8225	8792	9055	9046	8579	9221	8729	8002
محفظة السندات العمومية للجهاز البنكي	5286	4912	4848	4827	4707	4865	5131	5315	5296	5275	5195	5223	6287
ودائع البنوك لدى الخزينة	1058	1094	1120	1148	1235	1214	939	982	1190	1171	1075	1093	878
ديون المؤسسات والخواص	2329	2198	2474	2322	2298	2157	2317	2486	2371	2211	2028	2091	2211
المجموع	15428	15771	16152	16055	16364	16461	17179	17838	17903	17236	17519	17136	17378
القروض المقدمة للاقتصاد (2)													
معهد الاصدار	2070	2190	2153	2349	2243	2273	2116	2157	2330	2395	2453	2703	2355
بنوك الودائع	9030	9178	9252	9428	9448	9519	9632	9759	9885	9772	9998	10141	10279
المجموع	11100	11368	11405	11777	11691	11792	11748	11916	12215	12167	12451	12744	12634
المجموع	28176	28269	28701	28837	28988	29234	29634	30619	30366	30356	30381	30418	31545
ميزان العناصر الاخرى	390	595	674	573	589	636	345	598	208	571	614	757	718
مجموع مقابلات الموجودات النقدية وشبه النقدية	27786	27674	28027	28264	28399	28598	29289	30021	30158	29785	29767	29661	30827

(1) بما في ذلك الديون المترتبة على الخارج.
(2) باستثناء الديون المترتبة على الخارج.
المصدر : بنك المغرب

م. 47 – بيان تطور الموجودات الخارجية (1)

بملايين الدراهم	1979	1980											
	دجنبر	يناير	فبراير	مارس	ابريل	مايو	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	اكتوبر	نونبر	دجنبر
الاحتياطيات الدولية													
الموجودات من الذهب لدى معهد الاصدار	125	125	125	125	125	125	125	125	125	125	125	125	125
الموجودات من العملات القابلة للتحويل لدى معهد الاصدار	1977	1458	1393	1497	1109	1064	850	1013	516	1138	707	624	1696
الموجودات من حقوق السحب الخاصة	77	156	139	139	135	118	103	103	92	92	102	97	2
رصيد الحصة الذهبية لدى صندوق النقد الدولي	191	191	191	191	191	191	191	191	191	191	191	191	246
الاكتتاب في صندوق النقد العربي	29	29	29	29	29	29	29	29	29	29	29	29	29
المجموع	2399	1959	1877	1681	1589	1527	1298	1461	953	1573	1154	1066	2138
الموجودات الخارجية الاخرى													
العملات الغير القابلة للتحويل لدى معهد الاصدار	20	19	19	51	19	19	26	79	18	29	19	19	19
الموجودات الخارجية الاجمالية لدى بنوك الودائع	712	631	673	710	725	721	783	820	789	785	769	795	834
المجموع	732	650	692	761	744	740	809	899	807	814	788	814	883
مجموع الموجودات الاجمالية	3131	2609	2569	2442	2333	2267	2107	2360	1760	2387	1942	1880	3021
الالتزامات الخارجية													
(البنك) لصندوق النقد الدولي (2)	952	947	947	947	943	933	933	933	822	822	935	795	794
التزامات اخرى لمعهد الاصدار	241	204	234	243	210	86	221	272	419	321	307	248	418
منها													
(العملات الغير القابلة للتحويل)	(42)	(55)	(8)		(19)	(40)					(8)	(35)	(161)
التزامات بنوك الودائع	290	233	244	247	247	267	246	290	271	291	319	299	276
المجموع	1483	1479	1425	1437	1400	1286	1400	1495	1512	1434	1531	1342	1488
مجموع الموجودات الخارجية الصافية	1648	1130	1144	1005	933	981	707	865	248	953	411	538	1533

(1) بما في ذلك الديون المترتبة على الخارج.
(2) الى جانب الالتزامات بالعملات الاجنبية الناتجة عن مختلف التحويلات من صندوق النقد الدولي، فان هذا البند يشمل مبالغ مضافة للالتزامات بالدرهم تجاه المنظمة المذكورة وتجاه البنك الدولي للانشاء والتعمير وفروعه.
المصدر : بنك المغرب.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 48 – بيان تطور الديون على الخزينة

ملايين الدراهم	1979 دجنبر	1980 يناير	فبراير	مارس	ابريل	مايو	يونيو	يوليوز	غشت	سبتمبر	اكتوبر	نونبر	دجنبر
الديون الخاصة بمعهد الاصدار													
تسليفات للدولة	5428	5534	5534	5534	5534	6158	7034	7034	7034	7034	7034	5500	7034
سندات الخزينة (التبادل النقدي والنقود المعدنية)	139	139	139	139	139	139	139	139	139	139	139	139	139
الكمبيالات الجمركية والسندات الالزامية المكفولة	572	579	653	733	752	615	897	849	584	603	980	960	862
تسليفات على سندات الصندوق الوطني للقرض الفلاحي	135	135	135	135	135	135	135	135	135	135	135	135	—
حسابات الشيكات البريدية الخاصة ببنك المغرب	53	151	121	84	98	105	72	90	91	152	122	71	91
تسليفات على سندات صندوق التجهيز البرونز										—			
تسليفات على سندات الزامية مختلفة	640	843	944	950	950	877	325	643	878	293	591	834	-
تسليفات على ديون بالعملات الاجنبية	—	300	300	300	300	300	300	300	300	300	300	300	—
تسليفات للدولة على الاقتراض بالعملات الاجنبية								—	—			845	—
المجموع الاجمالي	6867	7681	7826	7875	7908	8329	8902	9190	9159	8656	9310	8784	8126
تسقط منها													
الحساب الجاري للخزينة والارصدة لدى المحاسبين العموميين	112	114	116	117	128	101	110	135	113	77	89	55	124
المجموع الصافي	6755	7567	7710	7758	8036	8225	8792	9055	9046	8579	9221	8729	8002
سندات عمومية													
معهد الاصدار	831	547	439	127	276	215	225	318	831	244	341	673	335
بنوك الودائع	4455	4335	4409	4400	4521	4650	4906	4997	4865	5031	4854	4550	5052
المجموع	5286	4912	4848	4827	4797	4865	5131	5315	5296	5275	5195	5223	6287
ودائع البنوك لدى الخزينة	1058	1094	1120	1148	1235	1214	939	982	1190	1171	1075	1093	878
ديون المؤسسات والخواص													
مقابل قيمة الودائع بالشيكات البريدية والخزينة	2329	2198	2474	2322	2296	2157	2317	2486	2371	2211	2028	2091	2211
مجموع الديون الصافية على الخزينة	15428	15771	16152	16055	16364	16461	17179	17838	17903	17236	17519	17136	17378

المصدر : بنك المغرب

م. 49 – القروض المقدمة للاقتصاد والممولة من الموارد النقدية (1)

ملايين الدراهم	1979 دجنبر	1980 يناير	فبراير	مارس	ابريل	مايو	يونيو	يوليوز	غشت	سبتمبر	اكتوبر	نونبر	دجنبر
معهد الاصدار													
اعادة الخصم	1502	1581	1675	1770	1743	1701	1611	1594	1690	1837	1803	1838	1706
التسليفات	430	487	439	415	149	462	451	457	508	467	521	567	540
السندات الجاري تحصيلها	129	122	39	164	51	110	54	106	134	91	129	198	109
المجموع	2070	2190	2153	2349	2243	2273	2116	2157	2330	2395	2453	2603	2355
بنوك الودائع													
قروض لاجل قصير	8160	8298	8359	8563	8590	8351	8740	8876	8959	8851	9080	9208	9337
قروض لاجل متوسط	822	831	844	815	809	817	841	833	875	870	864	880	884
قروض لاجل طويل	48	49	49	50	51	51	51	50	51	51	54	53	57
المجموع	9030	9178	9252	9428	9448	9519	9632	9759	9885	9772	9998	10141	10278
مجموع القروض المقدمة للاقتصاد	11100	11368	11405	11777	11691	11792	11748	11916	12215	12167	12451	12744	12633

(1) باستثناء الديون المترتبة على الخارج والمدرجة ضمن الموجودات الخارجية

المصدر : بنك المغرب

م. 50 – بيان تطور استعمالات وموارد بنوك الودائع
(البنوك المسجلة والقرض الشعبي)

ملايين الدراهم	نهاية دجنبر 78	79.6.30	نهاية دجنبر 79	80.6.30	نهاية دجنبر 80
الاستعمالات					
1. **الارصدة**	674	693	733	831	389
نقود بالصندوق	139	177	203	189	201
بنك المغرب	98	73	66	147	104
الاحتياطي النقدي والحساب المقبل	437	443	464	495	84
2. **الديون على الخزينة**	5 409	6 360	6 344	6 070	7 165
الودائع وما شابهها	715	816	1 058	939	878
سندات الخزينة	4 694	5 544	5 286	5 131	6 287
3. **القروض للاقتصاد**	9 233	9 793	10 287	11 076	11 740
لاجل قصير (1)	8 224	8 779	9 299	10 121	10 767
لاجل متوسط	963	967	940	904	916
لاجل طويل	46	47	48	51	57
4. **التسليفات المقدمة للمؤسسات المالية المتخصصة**	134	211	110	220	123
5. **سندات في المحفظة**	547	569	801	807	836
المساهمات	142	145	166	170	173
سندات اخرى	405	424	635	637	663
6. **الموجودات الخارجية (2)**	205	220	325	336	393
النقود	10	13	14	18	15
البنوك والمراسلون بالخارج	195	207	311	318	378
7. **التعقيرات**	366	381	424	433	463
8. **استعمالات اخرى صافية**	50	433	508	1 418	550
المجموع	16 618	18 660	19 532	21 191	21 659
الموارد					
1. الاموال الذاتية الصافية	719	763	822	853	911
رأس المال والاحتياطات	683	745	781	832	844
المرحل من جديد وربح السنة المالية	63	42	65	43	92
تسقط منها : الخسائر السابقة ومصاريف التأسيس	27—	24—	24—	22—	25—
2. **مخصصات للمخاطر**	158	178	167	196	190
3. **ودائع تحت الطلب**	10 603	11 686	11 742	12 991	12 971
حسابات الشيكات	5 605	6 561	6 455	7 231	7 351
حسابات جارية مؤسسات غير مالية	4 397	4 537	4 710	5 235	5 018
حسابات المؤسسات المالية	269	255	223	111	108
دائنون مختلفون	332	333	354	414	404
4. **ودائع لاجل**	3 672	4 097	4 432	5 185	5 513
حسابات وسندات لاجل استحقاق ثابت	2 959	3 271	3 681	4 254	4 649
ودائع من أجل الاستيراد	713	826	751	931	846
5. **التزامات خارجية**	160	223	290	246	279
حسابات بالعملات الاجنبية (تحت الطلب ولاجل)	56	57	65	66	110
البنوك والمراسلون بالخارج	104	166	225	180	169
6. **تسليفات معهد الاصدار**	1 165	1 621	1 934	1 469	1 661
على سندات عمومية	321	595	831	225	335
على سندات خصوصية	725	887	985	1 181	1 296
على سندات متوسطة الاجل عن طريق البنك الوطني للانماء الاقتصادي	119	139	118	63	30
7. تسليفات المؤسسات المتخصصة	141	92	145	251	134
8. **موارد صافية مختلفة**	—	—	—	—	—
المجموع	16 618	18 660	19 532	21 191	21 659

(1) بما في ذلك الديون المترتبة على الخارج 501 512 600 448 477

(2) باستثناء الديون المترتبة على الخارج الممولة من طرف البنوك والمعاد خصمها لدى معهد الاصدار والمدرجة ضمن القروض المقدمة للاقتصاد.

المصدر : بنك المغرب.

م. 51 – بيان تطور الاستعمالات والموارد المجمعة للمؤسسات المالية المتخصصة

ملايين الدراهم	79.6.30	نهاية دجنبر 79	80.6.30	نهاية دجنبر 80
الاستعمالات				
1. **الارصدة والقيم المتعين تحصيلها**	63	49	56	66
2. **الديون على الخزينة**	715	844	887	1 062
الودائع لاجل وما شابهها	14	18	8	34
السندات والسندات الالزامية للدولة	701	826	879	1 028
3. **الديون على البنوك**	394	317	403	312
الودائع تحت الطلب	284	88	151	180
ودائع لاجل وتسليفات	110	229	252	132
4. **القروض للاقتصاد**	5 909	6 224	6 647	6 874
لاجل قصير	964	1 115	1 077	1 387
لاجل متوسط وطويل	4 945	5 109	5 570	5 487
5. **قروض للجماعات العمومية**	301	326	375	392
6. **سندات بالمحفظة**	559	584	605	704
المساهمات	358	363	366	399
سندات اخرى	201	221	239	305
7. **التعقيرات**	154	205	226	227
8. **استعمالات اخرى صافية**	—	—	—	—
المجموع	8 095	8 549	9 199	9 637
الموارد				
1. **الاموال الذاتية**	699	751	808	855
منها : اعدادات مالية من الدولة	94	94	94	94
مخصصات لتغطية احتمالات النقص في الاصول	42	53	53	74
2. **مساعدات الدولة**	369	375	377	373
3. **الاقتراضات الخارجية** (لاكثر من سنة)	2 546	2 542	2 842	2 702
4. **الاقتراضات الداخلية**	905	932	1 205	1 161
ودائع لاجل وسندات الصندوق	—	—	—	—
التزامات وسندات	694	822	985	1 038
مساعدات بنكية	211	110	220	123
5. **ودائع لاجل قصير**	2 846	3 049	3 178	3 625
6. **مساعدات معهد الاصدار (1)**	582	719	727	780
الخصم	528	667	674	732
مساعدات اخرى	54	52	53	48
7. **موارد اخرى صافية**	148	181	62	141
المجموع	8 095	8 549	9 199	9 637

(1) باستثناء اعادة خصم السندات لاجل متوسط عن طريق البنك الوطني للانماء الاقتصادي والمدرجة ضمن المساعدات التي يقدمها معهد الاصدار للبنوك.

المصدر : بنك المغرب.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 52 – بيان تطور القروض للاقتصاد الموزعة من طرف بنوك الودائع [1]
(المبلغ والمعدل خصمه او المأخوذه تضمانه)

ملايين الدراهم	1979	1980					
	دجنبر	مارس	يونيو	غشت	نونبر	دجنبر
التزامات لاجل قصير						
السلفات المباشرة على الخزينة	1 481,2	1 578,9	1 688,9	1 881,9	1 700,0	1 589,3	1 776,1
قروض للاستهلاك	356,4	374,2	372,1	358,7	358,4	356,3	353,5
السلفات المباشرة للتجارة على الخارج	380,1	420,4	447,9	482,1	447,8	455,3	476,6
تسبيقات على مستندات البضائع	50,6	45,3	49,0	41,9	57,2	59,7	61,7
السلفات المباشرة للفلاحة	480,5	454,4	406,0	494,9	547,7	588,1	589,7
قروض اخرى مضمونة من طرف الدولة او من طرف الصندوق المركزي للضمان	118,0	47,5	28,0	27,3	26,0	20,5	178,0
قروض اخرى ضامنة لترتيج الصندوق المركزي للضمانات	189,8	186,2	173,6	180,5	161,1	134,6	150,3
تسليفات على البضائع ومستندات التحويل	704,8	830,2	853,0	884,7	854,0	875,3	894,9
قروض لاستيراد الحبوب الاعتبار	197,0	213,7	178,4	167,5	204,7	206,2	281,8
قروض اخرى عندما تكون لا تسليفات قصيرة	1 508,6	1 622,0	1 639,0	1 619,1	1 625,6	1 724,8	1 762,8
المجموع	2 937,1	3 205,1	3 361,8	3 481,9	3 494,8	3 472,5	3 321,5
تسليفات اخرى	825,1	870,2	915,8	926,5	938,5	982,2	981,3
المجموع	9 298,6	9 945,3	10 121,2	10 329,9	10 805,8	10 473,8	10 766,9
التزامات لاجل متوسط							
قروض عقارية	178,1	180,8	156,5	154,4	204,4	204,9	198,8
تسليفات عقارية	468,1	475,8	489,7	487,6	485,4	480,0	469,2
تسليفات السلفات من الصندوق المركزي للضمانات	295,9	288,1	258,0	257,2	254,1	250,0	221,2
تسليفات الصندوق	0,3	0,2	0,2	0,2	0,1	0,1	0,1
المجموع	940,4	927,9	904,4	899,4	944,0	946,8	916,1
التزامات لاجل طويل							
الحبوس	2,6	2,7	2,8	2,1	2,3	2,3	1,6
تسليفات لاجل طويل	48,6	47,0	48,2	48,1	48,8	49,2	55,0
المجموع	51,2	49,7	51,0	50,2	51,1	51,5	56,6
تسليفات المؤسسات المالية المتخصصة	119,3	174,1	220,2	152,7	137,8	135,0	123,5
المجموع العام	10 307,3	11 017,0	11 296,8	11 432,7	11 743,7	11 607,1	11 863,1

(1) غير في ذات المؤسسات البنكية المؤسسات المالية المتخصصة

م. 53 بيان تطور النجاء البنود لمعهد الاصدار

ملايين الدراهم	يناير	فبراير	مارس	ابريل	مايو	يونيو	يوليوز	غشت	سبتمبر	اكتوبر	نونبر	دجنبر
1978												
النجاء ذات صلة بسندات مضمونة	353	355	428	385	247	388	398	383	374	423	423	323
النجاء ذات صلة بسندات خصوصية	650	614	747	787	785	726	731	692	692	709	725	
النجاء ذات صلة بسندات متوسطة الاجل من البنك الوطني للانماء الاقتصادي	138	73	95	117	172	119	108	158	137	140	119	
المجموع (1)	960	852	1168	1578	1174	1520	930	1040	1922	1380	1382	1165
سندات الخزينة في الحساب الجاري	1002	920	1017	1486	1430	1447	1216	1081	1089	1174	1355	1345
1979												
النجاء ذات صلة بسندات مضمونة	808	772	824	591	595	593	870	1746	2031	2039	1509	841
النجاء ذات صلة بسندات خصوصية	510	591	869	1014	887	1017	1045	1033	1062	1069	999	985
النجاء ذات صلة بسندات متوسطة الاجل من البنك الوطني للانماء الاقتصادي	125	118	188	175	205	1,91	1,91	134	130	150	158	118
المجموع (1)	1439	1498	1721	1779	1708	1621	1740	2058	2966	3241	2666	1934
سندات الخزينة	1250	1581	1671	1786	1705	1656	1675	2073	2980	3081	2981	2497
1980												
النجاء ذات صلة بسندات مضمونة	547	491	427	215	225	218	218	244	241	213	87,1	85
النجاء ذات صلة بسندات خصوصية	1066	1148	1257	1250	1253	1181	1188	1294	1384	1060	1446	1296
النجاء ذات صلة بسندات متوسطة الاجل من البنك الوطني للانماء الاقتصادي	108	98	113	105	75	63	74	74	67	59	58	50
المجموع (1)	1741	1663	1797	1641	1543	1469	1479	1702	1852	1760	2148	1861
الحوالة اليومي للاتحادات	1829	1942	1789	1951	1843	1614	1614	1897	1919	1845	2007	2007

(1) الاتحادات في نهاية الشهر (رقم محدود من الاعتمادات المفتوحة
المصدر : بنك المغرب

م. 54 – هيكل معدلات الفائدة الدائنة
(المعدلات السنوية بالنسبة المائوية)

بنود الودائع (1)	المعدلات الجاري بها العمل في 31 دجنبر 1980 (معدلات وحيدة)
أ. حسابات تحت الطلب	
حسابات عادية	الدون مقابل
الاموال المحولة من طرف الاشخاص الطبيعيين المقيمين بالخارج	3
صركات التامين واعادة التامين ومؤسسات الصفاء	4
ب. الحسابات على الدفاتر	5,50
ج. الودائع بالدراهم القابلة للتحويل	(2) 8,50
د. الحسابات لاجل وسندات الصندوق	
لمدة شهر واحد	4
لمدة 3 اشهر	6
لمدة 6 اشهر	7,50
لمدة 12 شهرا	8,50
لمدة 18 شهرا كاملة	9
لاكثر من 18 شهرا	(معدل حر)
ه. صندوق التوظيف الوطني	(3) 6,50
و. المؤسسات المالية المتخصصة	
القرض العقاري والسياحي	
سندات لمدة 3 سنوات مخصصة للسوق	9
سندات الرامية لمدة 10 سنوات	9,50
سندات الرامية لمدة 15 سنة	10
ز. البنك الوطني للتنمية الاقتصادية	
سندات الصندوق لمدة 3 اشهر	6,50
سندات الصندوق لمدة 6 اشهر	7,50
سندات الصندوق لمدة 12 شهرا	8,50
سندات الرامية لمدة 10 سنوات	9,50
سندات الرامية لمدة 15 سنة	10
سندات لمدة 3 سنوات مخصصة للسوق	9
ح. الصندوق الوطني للقرض الفلاحي	
ودائع تحت الطلب	3
سندات لمدة 3 سنوات مخصصة للسوق	9

(1) قرار وزير المالية بتاريخ 26 يونيو 1974 (الجريدة الرسمية عدد 3166 بتاريخ 24 يوليوز 1974) كما وقع تغييره وتتميمه بقرار وزير المالية رقم 1129-75 بتاريخ 23 شتنبر 1975 (الجريدة الرسمية عدد 3284 بتاريخ 10 أكتوبر 1975) وبالقرار رقم 1110-78 بتاريخ 23 شتنبر 1978 (الجريدة الرسمية عدد 3527 بتاريخ 4 أكتوبر 1978).

(2) لا يمكن للمكاتب الودائع بالدراهم القابلة للتحويل تحت الطلب او لاجل ان تتعدى النسبة القصوى المحددة في 3 في المائة.

(3) قرار وزير المالية رقم 1174-75 بتاريخ 23 دجنبر 1975 (الجريدة الرسمية عدد 3300 بتاريخ 31 دجنبر 1975).

م. 54 – هيكل معدلات الفائدة الدائنة (تتمة)
(المعدلات السنوية بالنسبة المائوية)

بنود الودائع	المعدلات الجاري بها العمل في 31 دجنبر 1980 (معدلات وحيدة)
ط. الخزينة	
سندات لمدة 12 شهرا موجهة للتصفية	(1) 7,50
(المردود الحقيقي عند انتهاء مدة 12 أشهر : 7,94)	
(المردود الحقيقي في حالة التمديد بعد انصرام 3 أشهر : 7,50)	
سندات في الحساب الجاري مخصصة للسوق والمؤسسات المالية وشركات التامين)	
– لمدة 12 شهرا	(1) 4,25
(المردود الحقيقي عند 12 شهرا : 4,49)	
(المردود الحقيقي في حالة التمديد ما بين 6 و 12 شهرا : 4,24)	
– لمدة سنة واحدة	(2) 4,25
(المردود الحقيقي عند انتهاء سنة : 14,438)	
– لمدة 5 سنوات	8,50
اصدارات مخصصة للسوق في اطار تمويل التجهيزات العمومية عند صرف بعض التسبقات	
– لمدة سنة	3,50
– لمدة 10 سنوات (اصدارات لم تحدد منذ سنة 1973)	3,50
سندات للخواص خاصة باستعمال حسابات الرسمال لغير المقيمين	
– لمدة 7 سنوات	(3) 8,50
سندات اسمية لمدة عشر سنوات خاصة باستعمال احتياطي الاستثمار	5,50
سندات الخزينة المحررة من طرف الدولة	
– لمدة 10 سنوات	9,50
– لمدة 14 سنة	10

(1) قرار وزير المالية رقم 2111-80 بتاريخ 22 شتنبر 1980.
(2) قرار وزير المالية رقم 77-1174 بتاريخ 26 يونيو 1977.
(3) بعد ان تخفيض المدة الى 5 سنوات، ورفع المعدل الى 7 بقرار من وزير المالية بتاريخ 21 فبراير والمدة

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 55 – هيكل معدلات اعادة التمويل لدى بنك المغرب
(المعدلات السنوية بالنسبة المائوية)

	المعدلات الجاري بها العمل في 31 دجنبر 1980
- سيولات قصيرة الاجل لمؤسسات الائتمان	
1 الخصم والتأمين العادي للسندات الحكومية	
المعدل الاساسي (السعر الجاري المضروب على المبلغ سندات التجهيز – تسبيقات على البضائع – السعر الثاني – قروض الصندوق المغربي للمضعفات (1) – قروض التجهيز لمدة سنتين على الاقل حد)	6
الديون المترتبة على الخارج	4
سلفات لتمويل الصادرات	4
السعر المثل للتسبيقات على البضائع الموجهة للمقاصة المعاونة البيلاجية	3,50
2 تقنية سندات الخزينة لمناسبة البيوع (الخصم او التسبيق)	
سندات لمدة 13 اشهر (معدل الردود الحكمي)	4,203
سندات لمدة سنة واحدة (معدل الردود الحكمي)	4,438
سندات لمدة 5 سنوات	6,50
3 التسبيقات الجامعة (على السندات العمومية او الخصوصية) الموجهة للبيوع :	
بدون مضمون العرامة	6 و 8 (3)
مع تضمين العرامة	15
4 اعادة تمويل القروض الموجهة للمؤسسات التالية (2)	
الصندوق الوطني للقرض الفلاحي	3
صندوق الايداع والتدبير القرض العقاري والفندقي	3,50
- قروض متوسطة الاجل الى الاقتصاد	
قروض بكة متوسطة الاجل	
الخزينة او ديون ضمانها الدولة او ع ـ س م ص) (1)	5
قروض الصندوق الوطني للقرض الفلاحي المتوسطة الاجل (2)	3
قروض القرض العقاري والفندقي المتوسطة الاجل	3,50
قروض صندوق الايداع والتدبير المتوسطة الاجل (سندات صندوق التجهيز العمومي)	4
- مساعدات للدولة	
1 عن طريق التسبيقات الاعتيادية والقابلة للتجديد (ضريبة القيمة المضافة بمقتضيات اخرى بالخزينة العامة)	
تسبيقات على سندات الخزينة (الصندوق الوطني للقرض الفلاحي)	6
نصف التسبيقات المتحركة	6
تسبيقات على السندات المكفولة	6
تسبيقات على دفتر المكتب البريدي للمتوسطات بالفضلات الاجنبية	4
تسبيقات على سندات (القرض العقاري والفندقي والصندوق الوطني للقرض الفلاحي، والبنك الوطني للانعاش الاقتصادي، والبنك الوطني للكهرباء) المكتتب فيها من طرف صندوق الايداع والتدبير والمضاء لحساب الخزينة (4)	5,50 - 6 - 6,25 - 7,50

(1) القروض الممنوحة بموجب الصندوق المغربي للمضعفات
(2) معدلات خاصة ممنوحة في اطار عملية إجمالية للمعدل ممنوحة من طرف بنك المغرب
(3) الصندوق المركزي للمضعفات.
(4) حسب معدل الاصدار.
(5) 6 بالنسبة للتسبيقات على السندات الخصوصية و 8 فيما يرجع للتسبيقات على السندات العمومية

م. 56 – هيكل معدلات الفائدة المدينة
(المعدلات السنوية بالنسبة المائوية)

	المعدل الجاري به العمل في 31 دجنبر 1980		
	الادنى	الاقصى	الوحيد
1. **صندوق الودائع**			
القروض الخصوصية الاجتماعية			
الصافية للمقصة			
الديون على الخارج	6	7	
سلفات لتمويل الصادرات	6	7	
الاوراق التجارية الممنوحة على المغرب	6	9	
قروض اخرى ممنوحة لاجل طائلة للمقصة	6	9	
الغير الخاضعة للمقصة.			
كافة القروض		11,50	9,25
الخاصة			
سندات التجهيز مخصوص الجهوية			5,50
سندات التجهيز المتعلقة بتجهيزات السردين			5,50
سندات التجهيز المتعلقة بالاثار			5,50
سندات التجهيز المتعلقة بالفضل			5,50
قروض الصندوق المغربي للمضعفات (2)			8
ب القروض المتوسطة الاجل			8,5
الخاضعة للمقصة			
كافة القروض			10
الغير الخاضعة للمقصة			
كافة القروض			12
2. القروض الطويلة الاجل			
كافة القروض	12	14	
3. **البنك الوطني للانعاش الاقتصادي**			
ا. القروض المتوسطة الاجل			12 (3)
ب. القروض الطويلة الاجل اكثر من 7 سنوات)			12 (3)

(1) قرار وزير المالية رقم 80/1117 بتاريخ 24 شتنبر 1980 المطبق ابتداء من فاتح أكتوبر 1980.
(2) معفى الاجر بالقروض الخاضعة لتوظيف الصندوق المغربي للمضعفات، ويضاف الى هذا المعدل الوحيد في حالة «الضمانات غير المتوفرة» العمولات التي يأخذها الصندوق والمحددة في نسبة 1/4 فيما يرجع لعمليات البيوض المسن و 1,75 /. فيما يخص ضمانات الرفاقة و 1,40 /. فيما يتعلق بضمانات السبيئة. اما بالنسبة للقروض في شكل «ضمانات مشروطة» فان السعر الذي تطبقها البنوك لايمكن ان تتعدى 9,50 /. عندما يرجع لقروض البويض المسن، و 10,50 /. فيما يخص الرفاقة و 8,50 /. فيما يتعلق بقروض المهنية. ويضاف الى هذه المعدلات عمولة محددة في 1,50 /. لمعطية نفقات تدبير البلغات (الاضافة رقم 9 للقرار التنفيذي رقم 11).
(3) باقتطاع نسبة 1/4 مما يخص بعض الاستثمارات (قانون الاستثمارات الصادر بتاريخ 23 غشت 1974) اما فيما يرجع لقروض التجهيز البحري، فيضاف الى هذا الارجاع معدل 1/4 الذي ينص عليه قرار 17 فبراير 1974.

م. 56 – هيكل معدلات الفائدة المدينة (تتمة)
(المعدلات السنوية بالنسبة المائوية)

3. **الصندوق الوطني للقرض الفلاحي**

نوع العمليات	النظام المعمول به في 31 دجنبر 1980	
		المعدل
1) القصيرة الاجل	1. سندات التخزين	6,50
	2. تسبيقات للاقتباض	
	– الحبوب والقطاني	8
	– عمليات متكاملة (التسدير (قصب السكر والقطن)	9
	– قروض اخرى تربية الماشية، الخواص، زراعة الخضر ...)	10
2) المتوسطة الاجل	تعاونيات الاصلاح الزراعي :	
	1. تسبيقات للاستثمار :	
	– للاربع سنوات الاولى	8,50
	– للسنة الخامسة	9,50
	– فما بعد	10
	2. قروض اخرى متوسط الاجل ..	10

م. 56 – هيكل معدلات الفائدة المدينة (تتمة)
(المعدلات السنوية بالنسبة المائوية)

	النظام المعمول به في 31 دجنبر 1980		
	الحصة المعدلية الكلية	المعدل الفائوني	الهامش المعدل
4. **القرض العقاري والفندقي**			
1. النظام العام			
ا. البناء بمعدة السكن الخاصة	ما يقل او يساوي 150.000 درهم	13	* 8
	ما بين 150.000 و 400.000 درهم	13	* 8
	ما بين 400.000 و 800.000 درهم	13	* 10
	ما بين 800.000 و 500.000 درهم	13	13
ب. القطاع الايجاري		13	9
ج. النظام العقاري			
1 بناء المحلات التجارية ...	—	13	13
2. اقامة المناصب العامة في البقع الارضية	—	13	13
3. القروض السبق للمنعمين	—	13	13
4. شراء دور السكن	ما يقل او يساوي 250.000 درهم	13	13 **
د. القروض الفندقية			
– قروض مضمونة برهن عقاري	—	13	11
– لمدة تقل عن 15 سنة ..	—	15	13
– لمدة 15 سنة فاكثر ...	—		
– قروض مضمونة برهن حيازي لشراء الاثاث والمعدات)	—	13	11

	النظام المعمول به في 31 دجنبر 1980	
	الدخول السنوية للمقترض	المعدلات
5. **الخزينة – صندوق الايداع والتدبير**		
السكنى الاقتصادية (1)		
التسبيقات الفردية	– ما يقل عن 12.000 درهم	4
	– الدخول المتراوحة ما بين 12.000 و 18.000 درهم	6
– السلفات الجماعية ...	– ما يقل عن 12.000 درهم	3
	– الدخول المتراوحة ما بين 12.000 و 18.000 درهم	4

(*) يتم تخفيض هذه المعدلات نقطة فيما يتعلق بالشركات التعاونية.
(**) يتم تخفيض هذا المعدل بواسطة الحسم الى نسبة 0/ بالنسبة للقروض الممنوحة لاقتناء المساكن الشخصية القائمة او اطار بناء المباءات الصناعية او المجموعات السكنية.
(قرار وزير المالية رقم 80/733 بتاريخ 24 أكتوبر 1980).
(1) هذه القروض تقدمها الدولة في الواقع من موارد الميزانية وتوزع بواسطة القرض العقاري

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 57 – أسعار أهم العملات الاجنبية المسعرة من طرف بنك المغرب (1)

ـ أسعـار التحـويـل ـ

	نهاية مارس 1980		نهاية يونيو 1980		نهاية شتنبر 1980		نهاية دجنبر 1980	
	شراء	بيع	شراء	بيع	شراء	بيع	شراء	بيع
1 فرنك فرنسي	0,91237	0,91511	0,92802	0,93080	0,94403	0,94687	0,95523	0,95809
1 دولار الولايات المتحدة الامريكية	4,0810	4,1024	3,7877	3,8093	3,9592	3,9816	4,3224	4,3459
1 جنيه استرليني	8,8591	8,9059	8,9516	8,9990	9,4676	9,5170	10,309	10,362
1 مارك الماني	2,1001	2,1118	2,1543	2,1662	2,1868	2,1989	2,2085	2,2208
1 فلوران هولندي	1,9203	1,9311	1,9660	1,9769	2,0148	2,0260	2,0301	2,0414
100 فرنكات بلجيكية	13,099	13,173	13,471	13,546	13,648	13,724	13,719	13,796
1 فرنك سويسري	2,2132	2,2257	2,3396	2,3526	2,3982	2,4115	2,4471	2,4606
1000 ليرة ايطالية	4,5481	4,5737	4,5171	4,5428	4,5945	4,6207	4,6424	4,6688
100 شيلين نمساوي	29,350	29,512	30,313	30,479	30,888	31,057	31,121	31,291
100 بسيطة اسبانية	5,6443	5,6751	5,4061	5,4363	5,3578	5,3882	5,4615	5,4923
100 ين ياباني	1,6342	1,6443	1,7340	1,7445	1,8772	1,8882	2,1353	2,1471

(1) يقوم بنك المغرب كذلك في كل يوم عمل بتسعير العملات التالية : الدولار الكندي، الكورونا النرويجية، الكورونا السويدية، الكورونا الدنماركية، الإسكويدو البرتغالي، الدينار التونسي، الدينار الكويتي، الريال السعودي ودرهم الامارات العربية المتحدة والاوقية الموريتانية.

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

مرسوم رقم 2.81.348 صادر في 25 من جمادى الاولى 1402 (22 مارس 1982) بتطبيق القانون رقم 40.80 المتعلق بإحداث المعهد الوطني للبحث الزراعي المتضمن الامر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.81.204 الصادر في 3 جمادى الآخرة 1401 (8 أبريل 1981).

ان الوزير الاول ،

بناء على القانون رقم 40.80 المتعلق باحداث المعهد الوطني للبحث الزراعي المتضمن الامر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.81.204 الصادر في 3 جمادى الآخرة 1401 (8 ابريل 1981) ؛

وبمقتضى الظهير الشريف رقم 1.77.185 الصادر في 5 شوال 1397 (19 شتنبر 1977) بمثابة قانون يتعلق برئاسة المجالس الادارية للمؤسسات العامة الوطنية والجهوية ؛

وبناء على المرسوم الملكي رقم 330.66 الصادر في 10 محرم 1387 (21 أبريل 1967) بسن نظام عام للمحاسبة العامة ، كما وقع تغييره ؛

وبناء على مقرر الغرفة الدستورية للمجلس الاعلى رقم 14 الصادر في 6 جمادى الآخرة 1399 (3 مايو 1979) ؛

وبعد دراسة المشروع في المجلس الوزاري المنعقد في 16 من ربيع الاول 1402 (12 يناير 1982) ،

يرسم ما يلي :

الفصل 1

يكون مقر المعهد الوطني للبحث الزراعي بالرباط.

الفصل 2

يمارس وزير الفلاحة والاصلاح الزراعي وصاية الدولة على المعهد الوطني للبحث الزراعي ، مع مراعاة السلطات والاختصاصات المخولة لوزير المالية بمقتضى النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالمؤسسات العامة.

الفصل 3

يرأس المجلس الاداري للمعهد الوطني للبحث الزراعي الوزير الاول او السلطة الحكومية التي يفوض اليها ذلك ، ويتألف المجلس ، علاوة على رئيسه ، من الاعضاء الآتي ذكرهم :

وزير الفلاحة والاصلاح الزراعي ؛
وزير المالية أو ممثله ؛
السلطة الحكومية المكلفة بالتخطيط أو ممثلها ؛
السلطة الحكومية المكلفة بالتعليم العالي والبحث العلمي أو ممثلها ؛
وزير الداخلية أو ممثله ؛
وزير الصحة أو ممثله ؛
رئيس جامعة الغرف الفلاحية ؛
ممثلان لجمعيات المنتجين يعينان كل سنة بقرار يصدره وزير الفلاحة والاصلاح الزراعي باقتراح من الجمعيات المذكورة ؛

ويحضر اجتماعات المجلس كذلك للاستشارة :
الكاتب العام لوزارة الفلاحة والاصلاح الزراعي ؛
مدير التعليم الفلاحي والبحث بوزارة الفلاحة والاصلاح الزراعي ؛
باقي مديري الادارات المركزية بوزارة الفلاحة والاصلاح الزراعي ؛
مدير المعهد الذي يقوم بأعمال كتابة الاجتماعات ؛
كل شخص من ذوي الاهلية يدعوه الرئيس لحضور أشغال المجلس.

الفصل 4

يجتمع المجلس ، باستدعاء من رئيسه ، كلما دعت حاجات المعهد الى ذلك ومرتين على الاقل في السنة :

أ) قبل 31 مايو من كل سنة لبحث المسائل ذات الطابع التقني الراجعة لاختصاصه ولحصر حسابات السنة المالية المنصرمة ؛

ب) قبل 15 اكتوبر من كل سنة لدراسة المسائل المالية ولاسيما لحصر البرنامج التقديري وميزانية المعهد للسنة المالية التالية.

ويشترط لصحة المداولات أن يحضر اجتماعات المجلس ما لا يقل عن نصف أعضائه ، وتصدر المقررات بأغلبية الاصوات ويرجح الجانب المنتمى اليه الرئيس في حالة تعادلها ، كما ينص على ذلك كله الفصل الخامس من القانون رقم 40.80 المشار اليه أعلاه.

الفصل 5

تسند الى المجلس الاداري جميع السلطات والاختصاصات اللازمة لادارة المعهد وتناط به بوجه خاص المهام التالية :

– حصر برامج الابحاث والدراسات والمراقبة الداخلة في اطار مهام المعهد ومن ضمنها ما ينجزه لحساب مؤسسات عامة وخاصة ؛
– حصر الميزانية وكيفيات التمويل ؛
– حصر حسابات السنة المالية المنصرمة ؛
– اقتراح جداول أثمان الخدمات التي يقوم بها المعهد وتعاريف بيع نشراته اذا كانت هذه الاثمان والتعاريف خاضعة للنصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بمراقبة الاثمان ، وتحديدها ان لم تكن خاضعة للنصوص المذكورة ؛
– اعداد النظام الاساسي لموظفي المعهد وعرضه للموافقة عليه وفق الشروط المقررة في التشريع المعمول به فيما يخص موظفي المؤسسات العامة.

الفصل 6

تتألف اللجنة التقنية برئاسة مدير التعليم الفلاحي والبحث بوزارة الفلاحة والاصلاح الزراعي من الاعضاء الآتي ذكرهم :

– ممثل لوزير المالية ؛
– ممثل لجامعة الغرف الفلاحية ؛
– ممثل للمركز الوطني لتنسيق وتخطيط البحث العلمي والتقني ؛
– مدير الانتاج النباتي بوزارة الفلاحة والاصلاح الزراعي أو ممثله.

ويحضر مدير المعهد اجتماعات اللجنة للاستشارة ويقوم باعمال كتابتها.

ويمكن أن يستدعي الرئيس كل شخص من ذوي الاهلية لحضور أشغال اللجنة التقنية للاستشارة.

الفصل 7

تجتمع اللجنة التقنية كلما اقتضت مصلحة المعهد ذلك وأربع مرات في السنة على الاقل.

ويشترط لصحة مداولاتها أن يحضر الاجتماع ما لا يقل عن نصف أعضائها ، وتتخذ مقرراتها عند الاقتضاء بأغلبية الاصوات فان تعادلت رجح الجانب الذي ينتمى اليه الرئيس.

الفصل 8

يعهد الى اللجنة التقنية خلال الفترات الفاصلة بين اجتماعات المجلس الاداري ، بتسوية المسائل المفوضة اليها من لدن المجلس ،

الفصل 9

يعين مدير المعهد وفقا للنصوص التشريعية المعمول بها.

ويدبر شؤون المعهد ويعمل باسمه وفقا لاحكام الفصل 6 من القانون رقم 40.80 المشار اليه أعلاه. ويتولى بوجه خاص :

– مباشرة أو الاذن في مباشرة جميع التصرفات أو العمليات المتعلقة بهدف المعهد وتمثيله ازاء الدولة وكل ادارة عامة أو خاصة وازاء الغير ؛
– القيام بجميع الاعمال التحفظية ؛
– تمثيل المعهد في المحاكم على ألا يباشر اقامة دعوى قضائية ما لم يأذن له المجلس الاداري في ذلك ؛
– استخدام وتعيين الموظفين في اطار الاحكام المنصوص عليها في النظام الاساسي للموظفين ؛

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

– الالتزام بالنفقات بمقتضى تصرف أو عقد أو صفقة ، والعمل على امساك محاسبة النفقات الملتزم بادائها وتصفية واثبات نفقات المعهد وموارده وتسليم الاوامر بالاداء وسندات الموارد المطابقة للعون المحاسب.

الفصل 10

يتكون موظفو المعهد من أعوان يعينهم ومن موظفين يلحقون به من الادارة.

الفصل 11

استثناء من أحكام الفصل 82 من المرسوم الملكي المشار اليه اعلاه رقم 330.66 الصادر في 10 محرم 1387 (21 أبريل 1967) يتخلى للمعهد بالمجان عن مختبرات البحث والمحطات التجريبية وغيرها من وحدات البحث اللازمة للقيام بالمأمورية المنوطة به والمبينة في قائمة يحددها كل من وزير الفلاحة والاصلاح الزراعي ووزير المالية.

الفصل 12

ينسخ هذا المرسوم جميع الاحكام المنافية لما يتضمنه ولاسيما الاحكام المتعلقة بالمعهد الوطني للبحث الزراعي وبمصالح البحث الزراعي المنصوص عليها في الفصول 5 و 18 و 20 و 21 و 22 من المرسوم رقم 2.77.657 الصادر في 15 من شوال 1397 (29 شتنبر 1977) بشأن تنظيم واختصاصات وزارة الفلاحة والاصلاح الزراعي كما وقع تغييره وتتميمه بالمرسوم رقم 2.80.320 الصادر في 6 محرم 1401 (14 نونبر1980).

الفصل 13

يسند تنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر بالجريدة الرسمية الى وزير الفلاحة والاصلاح الزراعي ووزير المالية كل واحد منهما فيما يخصه.

وحرر بالرباط في 25 من جمادى الاولى 1402 (22 مارس 1982)

الامضاء : المعطي بوعبيد.

وقعه بالعطف :

وزير الفلاحة والاصلاح الزراعي ،

الامضاء : عثمان الدمناتي.

وزير المالية ،

الامضاء : عبد اللطيف الجواهري.

مرسوم رقم 2.81.558 صادر في 25 من جمادى الاولى 1402 (22 مارس 1982) يتمم بموجبه المرسوم رقم 2.74.549 الصادر في 22 من جمادى الآخرة 1395 (3 يوليوز 1975) باحداث لجنة وطنية للثقافة.

ان الوزير الاول ،

بناء على المرسوم رقم 2.74.549 الصادر في 22 من جمادى الآخرة 1395 (3 يوليوز 1975) باحداث لجنة وطنية للثقافة ، كما وقع تغييره وتتميمه ؛

وباقتراح من الوزير المكلف بالشؤون الثقافية ؛

وبعد دراسة المشروع في المجلس الوزاري بتاريخ 16 من ربيع الاول 1402 (12 يناير 1982) ،

يرسم ما يلي :

الفصل الاول

يتمم كما يلي الفصل 3 من المرسوم رقم 2.74.549 المشار اليه أعلاه الصادر في 22 من جمادى الآخرة 1395 (3 يوليوز 1975) :

« الفصل 3. – ترأس اللجنة الوطنية للثقافة السلطة الحكومية « المكلفة بالشؤون الثقافية.

« وتتألف علاوة على ذلك من ممثلي :

« .....

« محافظ الخزانة العامة ؛

« مدير دار الحديث الحسنية ؛

« مدير مدرسة الفنون الجميلة بتطوان ؛

« مدير معهد الموسيقى بالرباط.

« .....

(الباقي لا تغيير فيه)

الفصل الثاني

يسند الى وزير الشؤون الثقافية تنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 25 من جمادى الاولى 1402 (22 مارس 1982)

الامضاء : المعطي بوعبيد.

وقعه بالعطف :

وزير الشؤون الثقافية ،

الامضاء : سعيد بن البشير.

مرسوم رقم 2.82.301 صادر في 12 من جمادى الآخرة 1402 (7 أبريل 1982) بالموافقة على الاتفاق المبرم يوم 21 من ربيع الآخر 1402 (16 يبراير 1982) بين المملكة المغربية والبنك الافريقي للتنمية قصد ضمان القرض البالغ قدره 10.000.000 وحدة حسابية الممنوح من لدن هذه المؤسسة الى البنك الوطني للانماء الاقتصادي.

ان الوزير الاول ،

بمقتضى قانون المالية لسنة 1982 رقم 26.81 الصادر الامر بتنفيذه بالظهير الشريف رقم 1.81.425 بتاريخ 5 ربيع الاول 1402 (فاتح يناير 1982) ولاسيما الفصل 41 من القانون المذكور ؛

وباقتراح من وزير المالية ،

يرسم ما يلي :

الفصل الاول

يوافق على الاتفاق المضاف الى أصل هذا المرسوم والمبرم يوم 21 من ربيع الآخر 1402 (16 يبراير 1982) بين المملكة المغربية والبنك الافريقي للتنمية ، قصد ضمان القرض البالغ قدره 10.000.000 وحدة حسابية الممنوح من لدن هذه المؤسسة للبنك الوطني للانماء الاقتصادي.

الفصل الثاني

يسند الى وزير المالية تنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 12 من جمادى الآخرة 1402 (7 أبريل 1982)

الامضاء : المعطي بوعبيد.

وقعه بالعطف :

وزير المالية ،

الامضاء : عبد اللطيف الجواهري.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

مرسوم رقم 2.82.271 صادر في 21 من جمادى الآخرة 1402 (16 أبريل 1982) بتخويل ضمان الدولة للاقتراضات التي يصدرها البنك الوطني للانماء الاقتصادي في حدود مبلغ لا يتجاوز ستمائة مليون درهم (600.000.000).

ان الوزير الاول ،

بناء على الاتفاقية المبرمة يوم 30 يوليوز 1959 بين حكومة المملكة المغربية والبنك الوطني للانماء الاقتصادي ولاسيما الفصل 2 منها ؛

وبمقتضى الظهير الشريف رقم 1.59.294 الصادر في 18 من ربيع الآخر 1379 (21 اكتوبر 1959) بالموافقة على اتفاقية 30 يوليوز 1959 ؛

وباقتراح من وزير المالية ،

يرسم ما يلي :

الفصل الاول

يخول ضمان الدولة في حدود مبلغ لا يتجاوز ستمائة مليون درهم (600.000.000) للاقتراضات التي يصدرها البنك الوطني للانماء الاقتصادي بأذن من وزير المالية ليتمكن من الحصول على موارد جديدة تساعده على مواجهة عملياته في ميدان القرض.

الفصل الثاني

يمكن انجاز الاقتراضات المذكورة كلا أو بعضا في المغرب أو خارجه بالدرهم او بعملات اجنبية وذلك في جميع الاشكال ولاسيما في شكل سلفات قابلة للتداول بواسطة أوراق تجارية ، أو في شكل أذون وسندات سواء أعرضت مختلف هذه الصكوك أم لم تعرض لاكتتاب الجمهور فيها.

واذا انجز اقتراض بعملة أجنبية استنزل ما يساوي مبلغه من الدراهم ، يوم وضعه فعلا رهن تصرف البنك الوطني للانماء الاقتصادي ، من مجموع مبلغ الستمائة مليون درهم (600.000.000) الذي يشمله الضمان المخول بموجب هذا المرسوم.

الفصل الثالث

تضمن الدولة اداء فائدة واستهلاك الاقتراضات المذكورة سواء بالدرهم او بعملات أجنبية ويرتبط الضمان بالصك ويتبعه ايا كان حائزه.

وينص على هذا الضمان في الصكوك.

الفصل الرابع

تحدد شروط وكيفية اصدار الاقتراضات المذكورة بقرار لوزير المالية.

الفصل الخامس

يسند الى وزير المالية تنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر في الجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 21 من جمادى الآخرة 1402 (16 أبريل 1982)

الامضاء : المعطي بوعبيد.

وقعه بالعطف :

وزير المالية ،

الامضاء : عبد اللطيف الجواهري.

قرار مشترك لوزير الداخلية ووزير المالية ووزير الفلاحة والاصلاح الزراعي رقم 444.82 صادر في 4 جمادى الآخرة 1402 (30 مارس 1982) بتغيير القرار الوزاري المشترك رقم 214.66 الصادر في 16 من ربيع الاول 1386 (5 يوليوز 1966) عملا بالفصلين 10 و 25 من المرسوم الملكي رقم 267.66 الصادر في 15 من ربيع الاول 1386 (4 يوليوز 1966) بمثابة قانون يتعلق بمنح الفلاحين اراضي فلاحية او قابلة للفلاحة من ملك الدولة الخاص.

ان وزير الداخلية ،

ووزير المالية ،

ووزير الفلاحة والاصلاح الزراعي ،

بمقتضى الظهير الشريف رقم 1.72.277 الصادر في 22 من ذي القعدة 1392 (29 دجنبر 1972) بمثابة قانون يتعلق بمنح الفلاحين أراضي فلاحية أو قابلة للفلاحة من ملك الدولة الخاص ولاسيما الفصل 31 منه ؛

وبناء على القرار الوزاري المشترك رقم 214.66 الصادر في 16 من ربيع الاول 1386 (5 يوليوز 1966) عملا بالفصلين 10 و 25 من المرسوم الملكي رقم 267.66 الصادر في 15 من ربيع الاول 1386 (4 يوليوز 1966) بمثابة قانون يتعلق بمنح الفلاحين اراضي فلاحية أو قابلة للفلاحة من ملك الدولة الخاص ، كما وقع تغييره ،

يقررون ما يلي :

الفصل الاول

ينسخ الفصل الثالث من القرار الوزاري المشترك رقم 214.66 المشار اليه اعلاه الصادر في 16 من ربيع الاول 1386 (5 يوليوز 1966) ويعوض بالاحكام التالية :

« الفصل 3. – تترتب على ثمن بيع القطع الارضية التابعة للدولة « فائدة سنوية سعرها 4 % ، بعد ان تطرح من الثمن المذكور ان « اقتضى الحال ذلك قيمة الاملاك والحقوق التي يشملها التخلي « والتنازل المشار اليهما في الفصل الاول اعلاه.

« ويحدد الثمن المذكور ويؤدى نقدا ، مجزءا على ثمانية عشر (18) « قسطا سنويا قارا يستحق القسط الاول منها عند انتهاء السنة « الثانية التالية لتاريخ استقرار المستفيد في القطعة الارضية.

« وتؤدى عن المبالغ الحالة غير المؤداة فوائد تأخير سعرها 7 % « من يوم الاستحقاق الى يوم الاداء. »

الفصل الثاني

تجرى احكام الفصل السابق على الاقساط السنوية الواجب اداؤها في تاريخ العمل بهذا القرار ماعدا الاقساط التي شرع في تحصيلها.

الفصل الثالث

ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 4 جمادى الآخرة 1402 (30 مارس 1982)

وزير الداخلية ، وزير المالية ،

الامضاء : ادريس البصري. الامضاء : عبد اللطيف الجواهري.

وزير الفلاحة والاصلاح الزراعي ،

الامضاء : عثمان الدمناتي.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

قرار للوزير الاول رقم 3.10.82 صادر في 4 جمادى الآخرة 1402 (30 مارس 1982) يتمم بموجبه قرار الوزير الاول رقم 3.2.79 الصادر في 21 من صفر 1399 (20 يناير 1979) بالاذن في احداث معمل لتركيب السيارات النفعية من نوع « بوجو ».

ان الوزير الاول ،

بناء على قرار الوزير الاول رقم 3.2.79 الصادر في 21 من صفر 1399 (20 يناير 1979) بالاذن في احداث معمل لتركيب السيارات النفعية من نوع « بوجو » ، كما وقع تغييره بالقرار رقم 3.120.80 الصادر في 3 محرم 1401 (11 نونبر 1980) ؛

وباقتراح من وزير التجارة والصناعة والسياحة ، وبعد استشارة وزير المالية ،

يقرر ما يلي :

الفصل الاول

يتمم كما يلي الفصل الاول من القرار رقم 3.2.79 المشار اليه أعلاه الصادر في 21 من صفر 1399 (20 يناير 1979).

« الفصل الاول. – ان شركة الانعاش الصناعي والسيارات بالمغرب « SOPRIAM » الكائن مقرها بشارع الحسن الثاني ، رقم 52 بالدار البيضاء يؤذن لها في أن تقوم – داخل معامل « صوماكا » الكائنة بالكيلومتر 12 من الطريق السيار الذاهب الى الرباط – في تركيب الشاحنات الصغرى (بيكوب) 504 المزودة بمحرك ديزل التي يقل وزنها مشحونة عن طنين واربعمائة كيلوغرام (2.400) والسيارة الخاصة 504 من نوع « بوجو » المزودة بمحرك ديزل. »

الفصل الثاني

يسند تنفيذ هذا القرار الذي ينشر بالجريدة الرسمية الى وزير التجارة والصناعة والسياحة ووزير المالية كل واحد منهما فيما يخصه.

وحرر بالرباط في 4 جمادى الآخرة 1402 (30 مارس 1982)

الامضاء : المعطي بوعبيد.

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

نصوص خاصة

قرار لوزير البريد والمواصلات رقم 1260.81 صادر في 15 من محرم 1402 (13 نونبر 1981) بتعيين آمر مساعد بالاداء ونائبه.

ان وزير البريد والمواصلات ،

بناء على المرسوم الملكي رقم 330.66 الصادر في 10 محرم 1387 (21 أبريل 1967) المتعلق بسن نظام عام للمحاسبة العامة ، كما وقع تغييره ولاسيما الفصلين 5 و 64 منه ؛

وبعد موافقة وزير المالية ،

يقرر ما يلي :

الفصل الاول

يعين السيد محمد بنساط ، المندوب الجهوي للبريد بآسفي ، امرا مساعدا باداء النفقات وقبض الموارد المتعلقة بالميزانية الملحقة لوزارة البريد والمواصلات فيما يخص المصالح الاقليمية بآسفي.

الفصل الثاني

ينوب السيد امحمد جمال ، رئيس مصلحة البريد والشؤون العامة ، عن السيد محمد بنساط ، اذا تغيب هذا الاخير أو عاقه عائق.

الفصل الثالث

يحدد في تفويض الاعتمادات المخول للامر المساعد بالاداء المشار اليه في الفصل الاول من هذا القرار ابواب الميزانية التي يقوم بصرف النفقات منها.

الفصل الرابع

يعين محاسبا للعمليات المشار اليها في الفصلين الاول والثالث أعلاه ، محصل المالية بآسفي.

الفصل الخامس

ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 15 من محرم 1402 (13 نونبر 1981)

الامضاء : محمد العنصر.

قرار لوزير البريد والمواصلات رقم 1261.81 صادر في 15 من محرم 1402 (13 نونبر 1981) بتعيين أمر مساعد بالاداء ونائبه.

ان وزير البريد والمواصلات ،

بناء على المرسوم الملكي رقم 330.66 الصادر في 10 محرم 1387 (21 أبريل 1967) المتعلق بسن نظام عام للمحاسبة العامة ، كما وقع تغييره ولاسيما الفصلين 5 و 64 منه ؛

وبعد موافقة وزير المالية ،

يقرر ما يلي :

الفصل الاول

يعين السيد عبد الوهاب غماري ، المندوب الجهوي للبريد بوجدة امرا مساعدا باداء النفقات وقبض الموارد المتعلقة بالميزانية الملحقة لوزارة البريد والمواصلات فيما يخص المصالح الاقليمية بوجدة.

الفصل الثاني

ينوب السيد ابو فلجة أعتيقي ، المتصرف رئيس مصلحة البريد والشؤون العامة ، عن السيد عبد الوهاب غماري اذا تغيب هذا الاخير او عاقه عائق.

الفصل الثالث

يحدد في تفويض الاعتمادات المخول للامر المساعد بالاداء المشار اليه في الفصل الاول من هذا القرار ، ابواب الميزانية التي يقوم بصرف النفقات منها.

الفصل الرابع

يعين محاسبا للعمليات المشار اليها في الفصلين الاول والثالث أعلاه ، محصل المالية بوجدة.

الفصل الخامس

ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 15 من محرم 1402 (13 نونبر 1981)

الامضاء : محمد العنصر.

قرار لوزير البريد والمواصلات رقم 1262.81 صادر في 15 من محرم 1402 (13 نونبر 1981) بتعيين آمر مساعد بالاداء ونائبه.

ان وزير البريد والمواصلات ،

بناء على المرسوم الملكي رقم 330.66 المؤرخ بـ 10 محرم 1387 (21 أبريل 1967) المتعلق بسن نظام عام للمحاسبة العامة ، كما وقع تغييره ولاسيما الفصلين 5 و 64 منه ؛

وبعد موافقة وزير المالية ،

يقرر ما يلي :

الفصل الاول

يعين السيد الطهيري علوي ، المندوب الجهوي للبريد بالعيون ، امرا مساعدا باداء النفقات وقبض الموارد المتعلقة بالميزانية الملحقة لوزارة البريد والمواصلات فيما يخص المصالح الاقليمية بالعيون والسمارة.

الفصل الثاني

إذا تغيب السيد الطهيري علوي أو عاقه عائق ناب عنه السيد أحمد أساديني ، رئيس فرع.

الفصل الثالث

يحدد في تفويض الاعتمادات المخول للامر المساعد بالاداء المشار اليه في الفصل الاول من هذا القرار ، ابواب الميزانية التي يقوم بصرف النفقات منها.

الفصل الرابع

إن المحاسب المكلف بالعمليات المشار اليها في الفصلين الاول والثالث من هذا القرار هو محصل المالية بالعيون.

الفصل الخامس

ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 15 من محرم 1402 (13 نونبر 1981)

الامضاء : محمد العنصر.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

قرار لوزير البريد والمواصلات رقم 1263.81 صادر في 15 من محرم 1402 (13 نونبر 1981) بتعيين آمر مساعد بالاداء.

ان وزير البريد والمواصلات ،

بناء على المرسوم الملكي رقم 330.66 الصادر في 10 محرم 1387 (21 أبريل 1967) بسن نظام عام للمحاسبة العامة ، كما وقع تغييره ولاسيما الفصلين 5 و 64 منه :

وبعد موافقة وزير المالية ،

يقرر ما يلـــي :

الفصل الاول

يعين السيد احمد فتحي ، المندوب الجهوي للبريد بالداخلة آمـــرا مساعدا بأداء النفقات وقبض الموارد المتعلقة بالميزانية الملحقـــة لوزارة البريد والمواصلات فيما يخص المصالح الاقليمية التابعة لاقليم وادي الذهب.

الفصل الثاني

يحدد في تفويض الاعتمادات المخول للامر المساعد بالاداء المشار اليه في الفصل الاول من هذا القرار أبواب الميزانية التي يقوم بصرف النفقات منها.

الفصل الثالث

يعين محاسبا للعمليات المشار اليها في الفصلين الاول والثانـي أعلاه ، محصل المالية بالداخلـة.

الفصل الرابع

ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 15 من محرم 1402 (13 نونبر 1981)

الامضاء : محمد العنصر.

قرار لوزير البريد والمواصلات رقم 1264.81 صادر في 15 من محرم 1402 (13 نونبر 1981) بتعيين آمر مساعد بالاداء ونائبه.

ان وزير البريد والمواصلات ،

بناء على المرسوم الملكي رقم 330.66 الصادر في 10 محرم 1387 (21 أبريل 1967) المتعلق بسن نظام عام للمحاسبة العامة ، كما وقع تغييره ولاسيما الفصلين 5 و 64 منه :

وبعد موافقة وزير المالية ،

يقرر ما يلي :

الفصل الاول

يعين السيد عبد المالـك العياشـي ، المندوب الـجهوي للبريـد بمراكش ، امرا مساعدا باداء النفقات وقبض الموارد المتعلقة بالميزانية الملحقة لوزارة البريد والمواصلات فيما يخص المصالح الاقليمية بمراكش.

الفصل الثاني

ينوب السيد امحمد الغرفي ، رئيس مصلحة البريد والشؤون العامة ، عن السيد عبد المالك العياشي اذا تغيب أو عاقه عائق.

الفصل الثالث

يحدد في تفويض الاعتمادات المخول للامر المساعد بالاداء المشـار اليه في الفصل الاول من هذا القرار ، ابواب الميزانية التي يقوم بصرف النفقات منها.

الفصل الرابع

يعين محاسبا للعمليات المشار اليها في الفصلين الاول والثالث أعلاه ، محصل المالية بمراكش.

الفصل الخامس

ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 15 من محرم 1402 (13 نونبر 1981)

الامضاء : محمد العنصر.

قرار لوزير البريد والمواصلات رقم 1265.81 صادر في 15 من محرم 1402 (13 نونبر 1981) بتعيين آمر مساعد بالاداء ونائبه.

ان وزير البريد والمواصلات ،

بناء على المرسوم الملكي رقم 330.66 الصادر في 10 محرم 1387 (21 أبريل 1967) المتعلق بسن نظام عام للمحاسبة العامة ، كما وقع تغييره ولاسيما الفصلين 5 و 64 منه :

وبعد موافقة وزير المالية ،

يقرر ما يلي :

الفصل الاول

يعين السيد محمد كريم ، المندوب الجهوي للبريد ببني ملال ، آمـرا مساعدا باداء النفقات وقبض الموارد المتعلقة بالميزانية الملحقة لوزارة البريد والمواصلات فيما يخص المصالح الاقليمية لبني ملال.

الفصل الثانـي

ينوب السيد احمد ابن الوركة ، رئيس مصلحة البريد والشؤون العامة ، عن السيد محمد كريم اذا تغيب هذا الاخير أو عاقه عائق.

الفصل الثالث

يحدد في تفويض الاعتمادات المخول للامر المساعد بالاداء المشـار اليه في الفصل الاول من هذا القرار ابواب الميزانية التي يقوم بصرف النفقات منها.

الفصل الرابع

يعين محاسبا للعمليات المشار اليها في الفصلين الاول والثالث أعلاه ، محصل المالية ببني ملال.

الفصل الخامس

ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 15 من محرم 1402 (13 نونبر 1981)

الامضاء : محمد العنصر.

قرار لوزير البريد والمواصلات رقم 1266.81 صادر في 15 من محرم 1402 (13 نونبر 1981) بتعيين آمر مساعد بالاداء ونوابه.

ان وزير البريد والمواصلات ،

بناء على المرسوم الملكي رقم 330.66 الصادر في 10 محرم 1387 (21 أبريل 1967) المتعلق بسن نظام عام للمحاسبة العامة ، كما وقع تغييره ، ولاسيما الفصلين 5 و 64 منه :

وبعد موافقة وزير المالية ،

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

يقرر ما يلي :

الفصل الاول

يعين السيد أحمد فارس ، المندوب الجهوي للبريد بطنجة ، آمرا مساعدا بأداء النفقات وقبض الموارد المتعلقة بالميزانية الملحقة لوزارة البريد والمواصلات فيما يخص المصالح التابعة لاقليم طنجة.

الفصل الثاني

ينوب السيد عبد المجيد بلوشي ، رئيس المصالح البريدية والشؤون العامة ، والسيد أحمد أعرابي ، رئيس مصلحة المواصلات السلكية واللاسلكية ، عن السيد أحمد فارس اذا تغيب هذا الاخير أو عاقه عائق.

الفصل الثالث

يحدد في تفويض الاعتمادات المخول للامر المساعد بالاداء المشار اليه في الفصل الاول من هذا القرار ، ابواب الميزانية التي يقوم بصرف النفقات منها.

الفصل الرابع

يعين محاسبا للعمليات المشار اليها في الفصلين الاول والثالث أعلاه محصل المالية بطنجة.

الفصل الخامس

ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 15 من محرم 1402 (13 نونبر 1981)

الامضاء : محمد العنصر.

قرار لوزير البريد والمواصلات رقم 1267.81 صادر في 15 من محرم 1402 (13 نونبر 1981) بتعيين آمر مساعد بالاداء ونوابه.

ان وزير البريد والمواصلات ،

بناء على المرسوم الملكي رقم 330.66 الصادر في 10 محرم 1387 (21 أبريل 1967) ، المتعلق بسن نظام عام للمحاسبة العامة ، كما وقع تغييره ولاسيما الفصلين 5 و 64 منه :

وبعد موافقة وزير المالية ،

يقرر ما يلي :

الفصل الاول

يعين السيد عبد العزيز عمي علوي ، المندوب الاقليمي لعمالة الرباط وسلا ، امرا مساعدا باداء النفقات وقبض الموارد المتعلقة بالميزانية الملحقة لوزارة البريد والمواصلات فيما يخص المصالح التابعة لعمالة الرباط وسلا.

الفصل الثاني

ينوب السيد عبد اللطيف ملين ، رئيس مصلحة الشؤون العامة ، والسيد عبد المطلب نجيب ، رئيس مصلحة المواصلات السلكية واللاسلكية ، عن السيد عبد العزيز عمي علوي اذا تغيب او عاقه عائق.

الفصل الثالث

يحدد في تفويض الاعتمادات المخول للامر المساعد بالاداء المشار اليه في الفصل الاول من هذا القرار ، ابواب الميزانية التي يقوم بصرف النفقات منها.

الفصل الرابع

يعين محاسبا للعمليات المشار اليها في الفصلين الاول والثالث أعلاه محصل المالية بالرباط.

الفصل الخامس

ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 15 من محرم 1402 (13 نونبر 1981)

الامضاء : محمد العنصر.

قرار لوزير البريد والمواصلات رقم 1268.81 صادر في 15 من محرم 1402 (13 نونبر 1981) بتعيين آمر مساعد بالاداء ونائبه.

ان وزير البريد والمواصلات ،

بناء على المرسوم الملكي رقم 330.66 الصادر في 10 محرم 1387 (21 أبريل 1967) المتعلق بسن نظام عام للمحاسبة العامة ، كما وقع تغييره ، ولاسيما الفصلين 5 و 64 منه :

وبعد موافقة وزير المالية ،

يقرر ما يلي :

الفصل الاول

يعين السيد محمد حلي ، المندوب الجهوي للبريد بفاس امرا مساعدا باداء النفقات وقبض الموارد المتعلقة بالميزانية الملحقة لوزارة البريد والمواصلات فيما يخص المصالح التابعة لاقليم فاس.

الفصل الثاني

ينوب السيد حميد هلال ، المفتش رئيس مصلحة البريد والشؤون العامة ، عن السيد محمد حلي اذا تغيب هذا الاخير أو عاقه عائق.

الفصل الثالث

يحدد في تفويض الاعتمادات المخول للامر المساعد بالاداء المشار اليه في الفصل الاول من هذا القرار ، ابواب الميزانية التي يقوم بصرف النفقات منها.

الفصل الرابع

يعين محاسبا للعمليات المشار اليها في الفصلين الاول والثالث اعلاه محصل المالية بفاس.

الفصل الخامس

ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 15 من محرم 1402 (13 نونبر 1981)

الامضاء : محمد العنصر.

قرار لوزير البريد والمواصلات رقم 1269.81 صادر في 15 من محرم 1402 (13 نونبر 1981) بتعيين آمر مساعد بالاداء ونائبه.

ان وزير البريد والمواصلات ،

بناء على المرسوم الملكي رقم 330.66 المؤرخ بـ 10 محرم 1387 (21 أبريل 1967) المتعلق بسن نظام عام للمحاسبة العامة ، كما وقع تغييره ، ولاسيما الفصلين 5 و 64 منه ؛

وبعد موافقة وزير المالية ،

يقرر ما يلي :

الفصل الاول

يعين السيد عبد الكريم خيرات ، المندوب الجهوي للبريد بأكادير ، آمرا مساعدا بأداء النفقات وقبض الموارد المتعلقة بالميزانية الملحقة لوزارة البريد والمواصلات فيما يخص المصالح الاقليمية لاكادير.

الفصل الثاني

ينوب السيد الحسين اسيدو ، رئيس مصلحة البريد والشؤون العامة ، عن السيد عبد الكريم خيرات اذا تغيب هذا الاخير أو عاقه عائق.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

الفصل الثالث

يحدد في تفويض الاعتمادات المخول للآمر المساعد بالاداء المشار اليه في الفصل الاول من هذا القرار ، أبواب الميزانية التي يقوم بصرف النفقات منها.

الفصل الرابع

يعين محاسبا ، للعمليات المشار اليها في الفصلين الاول والثالث أعلاه ، محصل المالية بأكادير.

الفصل الخامس

ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 15 من محرم 1402 (13 نونبر 1981)

الامضاء : محمد العنصر.

قرار لوزير البريد والمواصلات رقم 1270.81 صادر في 15 من محرم 1402 (13 نونبر 1981) بتعيين آمر مساعد بالاداء ونوابه.

ان وزير البريد والمواصلات ،

بناء على المرسوم الملكي رقم 330.66 المؤرخ في 10 محرم 1387 (21 أبريل 1967) المتعلق بسن نظام عام للمحاسبة العامة ، كما وقع تغييره ، ولاسيما الفصلين 5 و 64 منه ؛

وبعد موافقة وزير المالية ،

يقرر ما يلي :

الفصل الاول

يعين السيد المعطي السليماني ، المندوب الاقليمي بالدار البيضاء ، آمرا مساعدا بأداء النفقات وقبض الموارد المتعلقة بالميزانية الملحقة لوزارة البريد والمواصلات فيما يخص المصالح التابعة للدار البيضاء.

الفصل الثاني

ينوب السادة : محمد غنام ، رئيس مصلحة الشؤون العامة ، والهادي بنعيسى الشادلي ، رئيس مصلحة البريد وعمر الفاروق بنونة عن السيد المعطي السليماني اذا تغيب هذا الاخير أو عاقه عائق.

الفصل الثالث

يحدد في تفويض الاعتمادات المخول للآمر المساعد بالاداء المشار اليه في الفصل الاول من هذا القرار ، أبواب الميزانية التي يقوم بصرف النفقات منها.

الفصل الرابع

يعين محاسبا ، للعمليات المشار اليها في الفصلين الاول والثالث أعلاه المؤدي الجهوي للاداءات بالدار البيضاء.

الفصل الخامس

ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 15 من محرم 1402 (13 نونبر 1981)

الامضاء : محمد العنصر.

قرار لوزير البريد والمواصلات رقم 1271.81 صادر في 15 من محرم 1402 (13 نونبر 1981) بتعيين آمر مساعد بالاداء ونائبه

ان وزير البريد والمواصلات ،

بناء على المرسوم الملكي رقم 330.66 المؤرخ في 10 محرم 1387 (21 ابريل 1967) المتعلق بسن نظام عام للمحاسبة العامة ، كما وقع تغييره ولاسيما الفصلين 5 و 64 منه ؛

وبعد موافقة وزير المالية ،

يقرر ما يلي :

الفصل الاول

يعين السيد الطيب الشهدي ، المفتش الاقليمي للبريد بالصويرة ، آمرا مساعدا بأداء النفقات وقبض الموارد المتعلقة بالميزانية الملحقة لوزارة البريد والمواصلات فيما يخص المصالح التابعة لاقليم الصويرة.

الفصل الثاني

ينوب السيد محمد العسري ، قابض البريد ، عن السيد الطيب الشهدي اذا تغيب هذا الاخير او عاقه عائق.

الفصل الثالث

يحدد في تفويض الاعتمادات المخول للآمر المساعد بالاداء المشار اليه في الفصل الاول من هذا القرار ، ابواب الميزانية التي يقوم بصرف النفقات منها.

الفصل الرابع

يعين محاسبا للعمليات المشار اليها في الفصلين الاول والثالث اعلاه محصل المالية بالصويرة.

الفصل الخامس

ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 15 من محرم 1402 (13 نونبر 1981).

الامضاء : محمد العنصر.

قرار لوزير البريد والمواصلات رقم 1272.81 صادر في 15 من محرم 1402 (13 نونبر 1981) بتعيين آمر مساعد بالاداء ونائبه

ان وزير البريد والمواصلات ،

بناء على المرسوم الملكي رقم 330.66 المؤرخ في 10 محرم 1387 (21 ابريل 1967) المتعلق بسن نظام عام للمحاسبة العامة ، كما وقع تغييره ولاسيما الفصلين 5 و 64 منه ؛

وبعد موافقة وزير المالية ،

يقرر ما يلي :

الفصل الاول

يعين السيد لحسن الشدادي ، المفتش الاقليمي للبريد بالحسيمة ، آمرا مساعدا بأداء النفقات وقبض الموارد المتعلقة بالميزانية الملحقة لوزارة البريد والمواصلات فيما يخص المصلحة الاقليمية بالحسيمة.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

الفصل الثاني

ينوب السيد محمد اقلعي ، عون ممتاز للاستغلال ، عن السيد لحسن الشدادى اذا تغيب هذا الاخير او عاقه عائق.

الفصل الثالث

يحدد فى تفويض الاعتمادات المخول للآمر المساعد بالاداء المشار اليه فى الفصل الاول من هذا القرار ، ابواب الميزانية التى يقوم بصرف النفقات منها.

الفصل الرابع

يعين محاسبا للعمليات المشار اليها فى الفصلين الاول والثالث اعلاه محصل المالية بالحسيمة.

الفصل الخامس

ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط فى 15 من محرم 1402 (13 نونبر 1981).

الامضاء : محمد العنصر.

قرار لوزير البريد والمواصلات رقم 1273.81 صادر فى 15 من محرم 1402 (13 نونبر 1981) بتعيين آمر مساعد بالاداء ونائبه.

ان وزير البريد والمواصلات ،

بناء على المرسوم الملكى رقم 330.66 المؤرخ بـ 10 محرم 1387 (21 ابريل 1967) المتعلق بسن نظام عام للمحاسبة العامة ، كما وقع تغييره ، ولاسيما الفصلين 5 و 64 منه ؛

وبعد موافقة وزير المالية ،

يقرر ما يلى :

الفصل الاول

يعين السيد محمد اديب ، المفتش الاقليمى للبريد والمواصلات لورزازات امرا مساعدا باداء النفقات وقبض الموارد المتعلقة بالمزانية الملحقة لوزارة البريد والمواصلات فيما يخص المصلحة الاقليمية لورزازات .

الفصل الثاني

ينوب السيد محمد اكن ، عون ممتاز للاستغلال عن السيد محمد اديب اذا تغيب هذا الاخير او عاقه عائق.

الفصل الثالث

يحدد فى تفويض الاعتمادات المخول للآمر المساعد بالاداء المشار اليه فى الفصل الاول من هذا القرار ، ابواب الميزانية التى يقوم بصرف النفقات منها.

الفصل الرابع

يعين محاسبا للعمليات المشار اليها فى الفصلين الاول والثالث أعلاه ، محصل المالية بورزازات.

الفصل الخامس

ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط فى 15 من محرم 1402 (13 نونبر 1981)

الامضاء : محمد العنصر.

قرار لوزير البريد والمواصلات رقم 1274.81 صادر فى 15 من محرم 1402 (13 نونبر 1981) بتعيين آمر مساعد بالاداء ونائبه.

ان وزير البريد والمواصلات ،

بناء على المرسوم الملكى رقم 330.66 المؤرخ بـ 10 محرم 1387 (21 ابريل 1967) المتعلق بسن نظام عام للمحاسبة العامة ، كما وقع تغييره ، ولاسيما الفصلين 5 و 64 منه ؛

وبعد موافقة وزير المالية ،

يقرر ما يلى :

الفصل الاول

يعين السيد محمد رشيد ، المفتش الاقليمى للبريد بخنيفرة ، آمرا مساعدا باداء النفقات وقبض الموارد المتعلقة بالمزانية الملحقة لوزارة البريد والمواصلات فيما يخص المصالح الاقليمية لخنيفرة.

الفصل الثاني

ينوب السيد محمد ريرى ، العون التقنى الممتاز عن السيد محمد رشيد اذا تغيب هذا الاخير او عاقه عائق.

الفصل الثالث

يحدد فى تفويض الاعتمادات المخول للآمر المساعد بالاداء المشار اليه فى الفصل الاول من هذا القرار ، أبواب الميزانية التى يقوم بصرف النفقات منها.

الفصل الرابع

ان المحاسب المكلف بالعمليات المشار اليها فى الفصلين الاول والثالث اعلاه هو محصل المالية بخنيفرة.

الفصل الخامس

ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط فى 15 من محرم 1402 (13 نونبر 1981)

الامضاء : محمد العنصر.

قرار للوزير الاول رقم 3.315.81 صادر في 21 من محرم 1402 (19 نونبر 1981) بتعيين آمر مساعد بالاداء ونائبه.

ان الوزير الاول ،

بناء على المرسوم الملكي رقم 330.66 المؤرخ بـ 10 محرم 1387 (21 ابريل 1967) المتعلق بسن نظام عام للمحاسبة العامة ، كما وقع تغييره ولاسيما الفصلين 5 و 64 منه ؛

وبعد موافقة وزير المالية ،

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

يقرر ما يلي :

الفصل الاول

يعين السيد عبد المالك الشرقاوي ، الكاتب العام لوزارة التخطيط وتكوين الاطر والتكوين المهني ، امرا مساعدا باداء النفقات المتعلقة بالحساب الخاص للخزينة رقم 36.08 « النفقات الخاصة بتنمية الاقاليم الصحراوية ».

الفصل الثاني

ينوب السيد احمد بشرى ، مدير التكوين المهني ، عن السيد عبد المالك الشرقاوي اذا تغيب او عاقه عائق.

الفصل الثالث

الاعتمادات المفوضة الى الآمر المساعد المشار اليه في الفصل الاول اعلاه مرصدة لبناء معهد التكنولوجيا التطبيقية بالعيون.

الفصل الرابع

ان المحاسب المكلف بالعمليات المشار اليها في الفصلين الاول والثالث من هذا القرار هو محصل المالية بمدينة الرباط.

الفصل الخامس

ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 21 من محرم 1402 (19 نونبر 1981)

الامضاء : المعطي بوعبيد.

قرار للوزير الاول رقم 3.311.81 صادر في 29 من محرم 1402 (27 نونبر 1981) بتعيين آمر مساعد بالاداء ونائبه.

ان الوزير الاول ،

بناء على المرسوم الملكي رقم 330.66 المؤرخ بـ 10 محرم 1387 (21 ابريل 1967) المتعلق بسن نظام عام للمحاسبة العامة ، كما وقع تغييره ولاسيما الفصلين 5 و 64 منه ؛

وبعد موافقة وزير المالية ،

يقرر ما يلي :

الفصل الاول

يعين السيد بناصر الادريسي القيطوني ، المدير العام للاذاعة والتلفزيون ، آمرا مساعدا بأداء النفقات المتعلقة بالحساب الخاص للخزينة رقم 36.08 « النفقات الخاصة بتنمية الاقاليم الصحراوية » .

الفصل الثاني

ينوب السيد محمد طانان جمال الدين ، المدير التقني للاذاعة عن السيد بناصر الادريسي القيطوني اذا تغيب او عاقه عائق.

الفصل الثالث

الاعتمادات المفوضة الى الآمر بالاداء المشار اليه في الفصل الاول اعلاه ، مرصدة لبناء محطة للارسال من قوة 600 كيلواط بالعيون.

الفصل الرابع

ان المحاسب المكلف بالعمليات المشار اليها في الفصلين الاول والثالث اعلاه هو محصل المالية بمدينة الرباط.

الفصل الخامس

ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 29 من محرم 1402 (27 نونبر 1981).

الامضاء : المعطي بوعبيد.

قرار للوزير الاول رقم 3.312.81 صادر في 29 من محرم 1402 (27 نونبر 1981) بتعيين آمر مساعد بالاداء ونائبه.

ان الوزير الاول ،

بناء على المرسوم الملكي رقم 330.66 الصادر في 10 محرم 1387 (21 أبريل 1967) المتعلق بسن نظام عام للمحاسبة العامة ، كما وقع تغييره ولاسيما الفصلين 5 و 64 منه ،

وبعد موافقة وزير المالية ،

يقرر ما يلي :

الفصل الاول

يعين السيد عبد القادر النويني ، الكاتب العام لوزارة النقل ، آمرا مساعدا بأداء النفقات المتعلقة بالحساب الخاص للخزينة رقم 36.08 « النفقات الخاصة بتنمية الاقاليم الصحراوية ».

الفصل الثاني

ينوب السيد حمزة العثماني ، مهندس الدولة المكلف بالمصالح التقنية المركزية بوزارة النقل ، عن السيد عبد القادر النويني اذا تغيب او عاقه عائق.

الفصل الثالث

الاعتمادات المفوضة الى الآمر المساعد بالاداء المشار اليه في الفصل الاول اعلاه ، مرصدة لانجاز المشاريع التالية :

دراسة محطة الطيران بالعيون ؛

أداء الديون المترتبة على شراء الآت الموانىء لسنة 1980 ؛

شراء آلات للموانىء (ميناء طانطان).

الفصل الرابع

ان المحاسب المكلف بالعمليات المشار اليها في الفصلين الاول والثالث أعلاه هو محصل المالية بمدينة الرباط.

الفصل الخامس

ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 29 من محرم 1402 (27 نونبر 1981)

الامضاء : المعطي بوعبيد.

قرار للوزير الاول رقم 3.313.81 صادر في 29 من محرم 1402 (27 نونبر 1981) بتعيين آمر مساعد بالاداء ونائبه.

ان الوزير الاول ،

بناء على المرسوم الملكي رقم 330.66 المؤرخ بـ 10 محرم 1387 (21 أبريل 1967) المتعلق بسن نظام عام للمحاسبة العامة ، كما وقع تغييره ولاسيما الفصلين 5 و 64 منه ؛

وبعد موافقة وزير المالية ،

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

يقرر ما يلى :

الفصل الاول

يعين السيد عبد الغفور جنان ، رئيس القسم الادارى بوزارة السكنى واعداد التراب الوطنى ، آمرا مساعدا باداء النفقات المتعلقة بالحساب الخاص للخزينة رقم 36.08 « النفقات الخاصة بتنمية الاقاليم الصحراوية. »

الفصل الثانى

ينوب السيد محمد مرفوق ، رئيس مصلحة الميزانية والحسابات بوزارة السكنى واعداد التراب الوطنى ، عن السيد عبد الغفور جنان اذا تغيب او عاقه عائق.

الفصل الثالث

الاعتمادات المفوضة الى الآمر المساعد بالاداء المشار اليه فى الفصل الاول أعلاه مرصدة لبناء 340 سكنى بالعيون.

الفصل الرابع

ان المحاسب المكلف بالعمليات المشار اليها فى الفصلين الاول والثالث من هذا القرار هو محصل المالية بمدينة الرباط.

الفصل الخامس

ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط فى 29 من محرم 1402 (27 نونبر 1981)

الامضاء : المعطى بوعبيد.

قرار للوزير الاول رقم 3.314.81 صادر فى 29 من محرم 1402 (27 نونبر 1981) بتعيين آمر مساعد بالاداء ونائبه.

ان الوزير الاول ،

بناء على المرسوم الملكى رقم 330.66 المؤرخ بـ 10 محرم 1387 (21 ابريل 1967) المتعلق بسن نظام عام للمحاسبة العامة ، كما وقع تغييره ولاسيما الفصلين 5 و 64 منه ؛

وبعد موافقة وزير المالية ،

يقرر ما يلى :

الفصل الاول

يعين السيد صالح زمراك ، عامل اقليم العيون آمرا مساعدا بأداء النفقات المتعلقة بالحساب الخاص للخزينة رقم 36.08 « النفقات الخاصة بتنمية الاقاليم الصحراوية ».

الفصل الثانى

ينوب السيد محسن الحيانى ، الكاتب العام لاقليم العيون ، عن السيد صالح زمراك ، اذا تغيب او عاقه عائق.

الفصل الثالث

الاعتمادات المفوضة الى الآمر المساعد بالاداء المشار اليه فى الفصل الاول اعلاه مرصدة لانجاز المشاريع الآتية :

أ) بناء 50 قاعة للدرس بالعيون ؛

ب) بناء مستوصفات بطرفاية والعيون ؛

ج) بناء مركز اجتماعى بالعيون.

الفصل الرابع

ان المحاسب المكلف بالعمليات المشار اليها فى الفصلين الاول والثالث من هذا القرار هو محصل المالية بمدينة العيون.

الفصل الخامس

ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط فى 29 من محرم 1402 (27 نونبر 1981).

الامضاء : المعطى بوعبيد.

قرار للوزير الاول رقم 3.316.81 صادر فى 29 من محرم 1402 (27 نونبر 1981) بتعيين آمر مساعد بالاداء ونائبه.

ان الوزير الاول ،

بناء على المرسوم الملكي رقم 330.66 المؤرخ بـ 10 من محرم 1387 (21 أبريل 1967) المتعلق بسن نظام عام للمحاسبة العامة ، كما وقع تغييره ولاسيما الفصلين 5 و 64 منه ؛

وبعد موافقة وزير المالية ،

يقرر ما يلـي :

الفصل الاول

يعين السيد نور الدين دينية ، مدير هندسة المياه بوزارة التجهيز ، امرا مساعدا باداء النفقات المتعلقة بالحساب الخاص للخزينة رقم 36.08 « النفقات الخاصة بتنمية الاقاليم الصحراوية ».

الفصل الثاني

ينوب السيد اسماعيل زريوحي ، رئيس مصلحة الهدروجيولوجية بوزارة التجهيز ، عن السيد نور الدين دينية اذا تغيب او عاقه عائق.

الفصل الثالث

الاعتمادات المفوضة الى الآمر المساعد المشار اليه في الفصل الاول اعلاه مرصدة لانجاز مشروع التنقيب عن المياه في الاقاليم الصحراوية.

الفصل الرابع

ان المحاسب المكلف بالعمليات المشار اليها في الفصلين الاول والثالث من هذا القرار هو محصل المالية بمدينة الرباط.

الفصل الخامس

ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 29 من محرم 1402 (27 نونبر 1981)

الامضاء : المعطى بوعبيد.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

قرار للوزير الاول رقم 3.317.81 صادر في 29 من محرم 1402 (27 نونبر 1981) بتعيين آمر مساعد بالاداء ونائبه.

ان الوزير الاول ،

بناء على المرسوم الملكي رقم 330.66 الصادر في 10 محرم 1387 (21 ابريل 1967) المتعلق بسن نظام عام للمحاسبة العامة ، كما وقع تغييره ولاسيما الفصلين 5 و 64 منه ؛

وبعد موافقة وزير المالية ،

يقرر ما يلي :

الفصل الاول

يعين السيد لحبيب حبوها ، عامل اقليم السمارة ، امرا مساعدا باداء النفقات المتعلقة بالحساب الخاص للخزينة رقم 36.08 « النفقات الخاصة بتنمية الاقاليم الصحراوية ».

الفصل الثاني

ينوب السيد محمد بومدين ، رئيس القسم المالي والموظفين لاقليم السمارة ، عن السيد الحبيب حبوها اذا تغيب او عاقه عائق.

الفصل الثالث

الاعتمادات المفوضة الى الآمر المساعد المشار اليه في الفصل الاول اعلاه مرصدة لبناء مركز ثقافي بالسمارة.

الفصل الرابع

ان المحاسب المكلف بالعمليات المشار اليها في الفصلين الاول والثالث من هذا القرار هو محصل المالية بمدينة السمارة.

الفصل الخامس

ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 29 من محرم 1402 (27 نونبر 1981)

الامضاء : المعطي بوعبيد.

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

نظام موظفي الادارات العمومية

نصوص خاصة

مرسوم رقم 2.81.639 صادر في 25 من جمادى الاولى 1402 (22 مارس 1982) يتعلق بمنح تعويض للاعوان المكلفين بعمليات احصاء السكان والسكنى.

ان الوزير الاول ،

بناء على القانون رقم 001.71 الصادر في 22 من ربيع الآخر 1391 (16 يونيه 1971) المتعلق باحصاء السكان والسكنى للمملكة ؛

وبناء على المرسوم رقم 2.71.99 الصادر في 5 جمادى الاولى 1391 (29 يونيه 1971) المحدد بموجبه كيفيات تطبيق القانون رقم 001.71 بتاريخ 22 من ربيع الآخر 1391 (16 يونيه 1971) المتعلق باحصاء السكان والسكنى للمملكة ؛

وبعد دراسة المشروع في المجلس الوزاري المنعقد بتاريخ 16 من ربيع الاول 1402 (12 يناير 1982) ،

يرسم ما يلي :

الفصل الاول

يمكن للاعوان المكلفين بتنظيم ومراقبة وتنفيذ عمليات احصاء السكان والسكنى الاستفادة من تعويض تحدد قيمته وكيفية منحه كالتالي :

الاعوان المستفيدون	قيمة التعويض بالدرهم	
	الاحصاء في الوسط الحضري	الاحصاء في الوسط القروي
المراقبون المكلفون بالتكوين.	900	900
المراقبون.	700	700
أعوان الاحصاء.	500	600
الشيوخ.	—	450
المقدمون.	100	100

ويمكن لوزير التخطيط والتنمية الجهوية لدى الوزير الاول تخفيض قيمة هذا التعويض بالنظر لكيفية تأدية العمل.

الفصل الثاني

لا يمكن ان تتقاضى مع التعويض المشار اليه في الفصل الاول أعلاه أي تعويض أو منحة لها علاقة بأعمال الاحصاء ، بما في ذلك التعويض عن التنقل والاقامة.

الفصل الثالث

تلغى مقتضيات المرسوم رقم 2.70.459 الصادر في 5 شعبان 1390 (7 اكتوبر 1970).

وحرر بالرباط في 25 من جمادى الاولى 1402 (22 مارس 1982).

الامضاء : المعطي بوعبيد.

وقعه بالعطف :

وزير التخطيط وتكوين الاطر والتكوين المهني ،

الامضاء : محمد الدويري.

وزير المالية ،

الامضاء : عبد اللطيف الجواهري.

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

حركات الموظفين وتدابير التسيير

التسميات والترقيات

وزارة المالية

ترقية :

يسمون :

مفتشين اقليميين رؤساء :

من فاتح يناير 1977 : السادة : احمد موري ، حمو مطران ، كبير الشعيبي ، عبد الرزاق العبد السلامي وعبد اللطيف الحبابي.

من فاتح ابريل 1977 : السيد مخلوف صباح.

من فاتح يوليوز 1977 : السادة : بومدين بنعلي ، محمد الربيعي ومحمد كوش.

من فاتح مارس 1978 : السيد محمد الغراس.

ترقية مع إعادة الترتيب :

يسمون :

مفتشين اقليميين (السلم 11) :

من فاتح يوليوز 1977 :

الدرجة 4 : السيد احمد بيوض مع اقدمية من فاتح يناير 1977 ؛

الدرجة 5 : السيد عبد القادر دليل مع أقدمية من فاتح يوليوز 1976.

من فاتح يوليوز 1977 :

الدرجة 5 : السيد ابراهيم دحان مع أقدمية من فاتح يناير 1976.

الدرجة 3 : السيد احمد حمراس مع اقدميه من فاتح يناير 1976.

من فاتح يوليوز 1979 :

الدرجة 3 : السيد محمد بوشارب مع اقدمية من 2 يوليوز 1977.

يعينون مباشرة :

مفتشين متمرنين (السلم 10) :

الدرجة الاولى :

من 9 اكتوبر 1978 : السيد علي حانتي.

من 11 اكتوبر 1978 : الآنسة زينب لكناوي والسيد الحسين زروق.

من 12 اكتوبر 1978 : السادة : محمد فدجور ، علي فورات وفؤاد سجنون محمد.

من 26 اكتوبر 1978 : السيد المعطي الرغاي.

من 31 اكتوبر 1978 : السيد عبد السلام دكون.

من 26 دجنبر 1978 : السيد عبد الحميد البختي المراكسي.

يعينون بعد النجاح في المباراة :

مفتشين مساعدين متمرنين (السلم 8) :

الدرجة الاولى :

من 19 يناير 1978 : السيدان : احمد ايت المقدم ولحسن الساهل.

من 28 مارس 1978 : السيدان : محمد قاسمي ويونس ختاش.

من 17 ابريل 1978 : السيد عبد الرفيع بوضاز

من 21 ابريل 1978 : السيد علي مباركي.

من 2 مايو 1978 : السيد محمد اللـل.

يعين مباشرة :

متصرفا مساعدا متدربا (السلم 10) :

الدرجة الاولى :

من فاتح يوليوز 1979 : السيد محمد عبادي.

يعينون بعد النجاح في المباراة :

مفتشين متدربين (السلم 10) :

الدرجة الاولى :

من 7 يوليوز 1979 : الآنستان : فاطمة بن داوود ورسيدة الشحيح والسادة : محمود بولهند ، الطيب الاسماعيلي ، عبد القادر كموس والسيد علي مصوبري.

من 10 شتنبر 1979 : السادة : عبد الغني ادريسي سيدي عبد الرحيم ، سعيد شنان والسيد عبد السلام ملاك.

من 11 شتنبر 1979 : السادة : ميمون الطيبي ، احمد بركوتة ، محمد الباز ، ادريس الميداوي ، عبد الرحمان القدافي ، علي اخيسي ، محمد لقداوي ، عمر وحمو وعبد اللطيف الزعري الجابري.

من 12 شتنبر 1979 : الآنسة : خديجة شكير والسادة : عبد الرزاق عربي لكبير جماني ، عبد المالك المنجد ، عبد الكريم فراجي ، والمصطفى اوردان.

من 13 شتنبر 1979 : السادة بوشعيب نسيف ، المصطفى شريفي ، ابراهيم الشاب ، عبد الوهاب ليحمادي والسيد محمد السنمي.

من 14 شتنبر 1979 : السادة : محمد ابو الفضل ، العربي عسو ، المصطفى العيازي ، عبد القادر الصديق ، ادريس الزواق ، عياد حدو ، عبد العلي حموش ، لعماري السرغي ، محمد لمنور ، المصطفى مسكين ، محمد مهون ، الحسين ممكن ، محمد مستطيع والسيد وحيد راهد.

من 15 شتنبر 1979 : السادة : عبد الله ازمل ، ابراهيم بكري ، مصطفى بنعمر ونور الدين منتصر.

من 17 شتنبر 1979 : السادة : حسن مدير ، نور الدين بنعلي ، عبد العزيز الدويب ، اسماعيل البوردي ، مصطفى الموادن ، احمد المتقي ، محمد لعناية ، صالح لخوج ، نور الدين الشركي بومغيت ، ادريس رشاش ، خالد بنسلمان ، ادريس سكحال ، محمد التويجر ، محمد طالب ومصطفى ايبكني.

من 18 شتنبر 1979 : السيد عبد الرحيم قطبي.

من 19 شتنبر 1979 : السادة : البوعزاوي الرامسي ، محمد شكير ، نور الدين صريف ، ادريسي الفلعي واحمد منير.

من 21 شتنبر 1979 : السيدان : احمد العزوزي ومحمد حسني.

من 24 شتنبر 1979 : الآنسة نعيمة كنون والسيدة رقية الرامي والسيد محمد بلوط.

من 27 شتنبر 1979 : السيد لحسن كمال الدين.

من 28 شتنبر 1979 : السيد رضوان زكري.

من 30 شتنبر 1979 : السيد عز الدين تلجة.

من فاتح اكتوبر 1979 : السيد حسن الجنيد.

من 2 اكتوبر 1979 : السيدان : ميمون سنوسي ومحمد بندعنون.

من 4 اكتوبر 1979 : السادة : احمد امرفي ، عبد الله بنعلي وعبد الرحمان حميتو.

من 5 اكتوبر 1979 : السيد عمرو اكياس.

من 13 اكتوبر 1979 : السيد عبد العالي ابن عياد.

من 17 نونبر 1979 : السيد ادريس السريجاوي.

من 26 نونبر 1979 : عائشة صفلي حسيني.

يعينون بعد النجاح في المباراة :

مفتشين مساعدين متدربين (السلم 8) :

الدرجة الاولى :

من 17 يناير 1979 : السيد محمد عزور عز الدين.

من 17 مايو 1979 : السيدان : بجسب نظام وعبد اللطيف نمر.

من 21 مايو 1979 : السيد محمد العباسي.

من 7 يوليوز 1979 : السادة : عبد القادر بلعلام ، عبد الحي برادة ، بوعبيد بورعان الدين ، العربي بوعمرة ، عبد الرحمان بوطيب ، مصطفى العفاري ، محمد لعويدي ، محمد لغفيري ، احمد لحويلي ، علي مرزاق والراضي تومي.

من 11 شتنبر 1979 : السيد محمد المزبور.

من 12 شتنبر 1979 : الآنسة : سعيدة اد محند والسيد محمد التباع نجيب.

من 13 شتنبر 1979 : الآنسان : نورية بلمخفي ، نجاة بورحو والسيد ابوبكر الشرقاوي الغزواني.

من 14 شتنبر 1979 : السيد ميمون خير.

من 17 شتنبر 1979 : الآنسة سعاد شبرعال والسيدان : عبد الناصر عـازه وعبد الله وكيل.

من 20 شتنبر 1979 : السيد مسلود عباسي.

يعينون بعد النجاح في المباراة :

اعوانا تقنيين متدربين (السلم 5) :

الدرجة الاولى :

من 2 يناير 1978 : الآنسة فوزية ابو رفيق.

من 5 ابريل 1978 : السادة : الحلالي بلعنزة ، نور الدين الانباري ومحمد الزنايدي.

من 5 يوليوز 1979 : الآنسة سعود فاطمة والسيد ابراهيم فارز.

من 13 شتنبر 1979 : الآنسة حماه الهراوي والسيد مجيد الحنفي.

من 20 شتنبر 1979 : الآنسة حسنة الرحموني.

يعينون :

كتاب متدربين (السلم 5) :

الدرجة الاولى :

من 23 ابريل 1979 : السيدان : محمد بومرات وبوشعيب الغراوي.

من 5 يوليوز 1979 : الآنسة ملبكة إمحروك.

يعينون بعد النجاح في المباراة :

اعوانا للتنفيذ متدربين (السلم 2) :

الدرجة الاولى

من 19 ابريل 1979 : الآنسة سعيدة ابن السي والسيدان : محمد شيبان ومصطفى العويمي.

من 20 ابريل 1979 : السادة : علي الداودي ، ابوبكر الدعوغي وعبد العزيز لمجرد.

من 24 ابريل 1979 : الآنستان : عائشة الغلوس ، خديجة النهار وعبلة الرحيم السحيمي.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

من 26 ابريل 1979 : الآنسة سعيدة بودلاحة.
من 3 يوليوز 1979 : السيد المهدى السعدى.
من 4 شتنبر 1979 : السيد حميد بنلمرابط.
من 17 اكتوبر 1977 : السيد احمد جيران.
من 18 اكتوبر 1979 : الآنسة نجية اكزول.
من 22 اكتوبر 1980 : السيد احمد التواتي.
من فاتح مارس 1980 : الآنستان : دمية البسعادى وخديجه صبار.

الترسيم مع اعادة الترتيب :

عون عمومى السلم 4 :

السيد عزيز الحسين مع اقدمية من 8 يوليوز 1977.

يعينـون :

اعوانا للتنفيذ (السلم 2) :

من فاتح نونبر 1978 :

الدرجة 3 : السيدة نديرة الفلاح.

من فاتح يوليوز 1978 :

الدرجة 3 : السيد احمد زعيطر.

الترسيم مع اعادة الترتيب :

يعينـون :

اعوانا للمصلحة (السلم 1) :

من فاتح يناير 1977 :

الدرجة 5 : السيد لحسن اقرواش مع أقدمية من فاتح مايو 1975.
الدرجة 3 : السيد ادريس معكول مع اقدمية 19 غشت 1975.
الدرجة 3 : السيد محمد الراجي مع أقدمية 22 غشت 1975.
الدرجة 3 : السيد دريس لعكل مع اقدمية 16 نونبر 1975.
الدرجة 3 : السيد مبارك ازكى مع اقدمية 12 دجنبر 1975.
الدرجة 3 : السيد حسن قروط مع اقدمية 16 دجنبر 1975.
الدرجة 3 : السيد محمد معزوزى مع اقدمية 16 دجنبر 1975.

من فاتح يبراير 1977 :

الدرجة 3 : السيد حسن حيزونى مع اقدمية من 5 اكتوبر 1975.
الدرجة 3 : السيد محمد بووردة مع اقدمية من 20 دجنبر 1975.
الدرجة 3 : السيد على الكويتلى مع اقدمية من فاتح يناير 1976.
الدرجة 3 : السيد حسن الفيلالى مع اقدمية من 26 ابريل 1976.

من فاتح يناير 1978 :

الدرجة 3 : السيد محمد الفاسى مع اقدمية 2 يوليوز 1976.
الدرجة 3 : السيد على ابراهيمى مع اقدمية 8 يوليوز 1976.
الدرجة 4 : السيد والرامى غدانى مع اقدمية 16 دجنبر 1977.
الدرجة 4 : السعيد وهاب مع أقدمية 16 دجنبر 1977.
الدرجة 4 : السيد محمد الزوبير مع اقدمية 19 دجنبر 1977.
الدرجة 4 : السيد لحسن عشاق مع اقدمية 23 دجنبر 1977.
الدرجة 4 : السيد محمد باحدة مع اقدمية 23 دجنبر 1977.
الدرجة 4 : السيد محمد البوعنني مع أقدمية 23 دجنبر 1977.

من فاتح ابريل 1978 :

الدرجة 3 : السيد التهامى حاتم مع اقدمية من 27 دجنبر 1976.
الدرجة 4 : السيد احمد ملوك مع اقدمية من 18 يبراير 1978.

من فاتح يونيه 1978 :

الدرجة 4 : السيد عبد الكبير العيادى مع اقدمية من 16 ابريل 1978.

من فاتح يوليوز 1978 :

الدرجة 4 : السيد سعيد بالعلام مع اقدمية من 8 ابريل 1978.

من فاتح اكتوبر 1978 :

الدرجة 3 : السيد محمد وهبى مع أقدمية من 29 غشت 1978.

يعينون بعد النجاح فى المباراة :

اعوانا للمصلحة متمرنين (السلم 1)

الدرجة الاولى :

من 4 غشت 1979 : السيد محمد العرياوى.
من 6 غشت 1979 : السيد محمد محمدين قندرى.
من 14 غشت 1979 : السيد ادريس عنصر.
من 24 شتنبر 1979 : السيد البشير استبشار.
من 26 شتنبر 1979 : السيد بوعزة قيصر.
من 2 اكتوبر 1979 : السيد حسن الركيك.

يعينون مباشرة :

مفتشين متدربين (السلم 10) :

الدرجة I :

من فاتح يناير 1977 : السيد محمد كوسكوسى.
من فاتح يناير 1978 : السيدان خالد العمرانى والمفضل امنيول.
من فاتح يوليوز 1978 : السادة احمد التاقى ، محمد راغى ، عبد العاطى الورديغى وعبد القادر عنترى.
من فاتح يوليوز 1979 : السيد احمد الزوين.

يعين مباشرة :

اعلاميا متدربا (السلم 10) :

الدرجة الاولى :

من فاتح يوليوز 1979 : السيد عبد السلام الناير.

(قرارات ب : فاتح شتنبر 1977 — 6 يوليوز ، 20 اكتوبر 1978 — 3 ، 5 ، 26 يناير ، 1 و 7 يبراير ، 6 مارس ، 5 ، 12 و 20 ابريل ، 29 مايو ، 5 يونيه ، 10 و 11 يوليوز ، 14 و 22 غشت ، 2 ، 17 ، 22 و 26 شتنبر ، 24 ، 27 اكتوبر ، 19 و 22 نونبر ، 4 ، 6 ، 7 ، 11 ، 13 ، 15 ، 19 ، 21 ، 22 ، 25 ، 26 و 27 دجنبر 1979 ، 11 ، 12 ، 14 و 15 يناير ، 4 ، 6 ، 7 ، 8 ، 12 و 28 يبراير ، 7 ، 11 ، 24 ، 25 و 26 مارس ، 1 ، 4 ، 9 ، 19 ، 22 ، 23 ، 24 و 29 ابريل ، 13 ، 17 ، 19 ، 20 ، 22 ، 24 و 25 مايو ، 12 ، 13 ، 16 ، 26 و 27 يونيه ، 3 ، 7 ، 9 و 10 يوليوز ، 5 ، 9 و 14 غشت 1980).

الاحالة على التقاعد

وزارة البريد والمواصلات

تم التشطيب عليهم من الاطر واحيلوا على التقاعد ابتداء من :

فاتح غشت 1981 : السيد لطفى التهامى ، قابض من الصنف الاول ، الرتبة الممتازة ، السلم 11

فاتح غشت 1981 : السيد العكارى محمد ، عون ممتاز للاستغلال ، السلم 6 ، الرتبة 9

فاتح غشت 1981 : السيد بديس عبد الرحمان ، ساع البريد الرئيسى ، السلم 4 ، الرتبة 7

فاتح شتنبر 1981 : السيدة الودغيرى الدريسى شريفة ، عون ممتاز للاستغلال ، السلم 6 ، الرتبة 8

فاتح شتنبر 1981 : السيدة فاطمة عومير ، عون الاستغلال ، السلم 5 ، الرتبة 8

فاتح اكتوبر 1981 : السيد لغوازى محمد ، موزع البريد ، السلم 3 ، الرتبة 7

فاتح نونبر 1981 : السيد مخلص لحسن ، عون ممتاز للاستغلال ، السلم 6 ، الرتبة 8

31 دجنبر 1981 : السيد اشنانو ميمون ، عون الاستغلال ، السلم 5 ، الرتبة 7

2 يناير 1982 : السيد اشباني محمد ، قابض من الصنف الثالث ، السلم 8 ، الرتبة 10

فاتح يناير 1982 : السيد العبيد محمد ، عون للمراقبة ، السلم 7 ، الرتبة 9

فاتح يناير 1982 : السيد ضحاى محمد ، عون تقنى ، السلم 6 ، الرتبة 10

فاتح يناير 1982 : السيد الشيوة أحمد ، عون ممتاز للاستغلال ، السلم 6 ، الرتبة 9

فاتح يناير 1982 : السيد النجارى عبد القادر ، عون ممتاز الاستغلال ، السلم 6 ، الرتبة 9

فاتح يناير 1982 : السيد حراكى عقة ، عون ممتاز الاستغلال ، السلم 6 ، الرتبة 9

فاتح يناير 1982 : السيد العافية محمد ، عون ممتاز الاستغلال ، السلم 6 ، الرتبة 8

فاتح يناير 1982 : السيد حمداوى مصطفى ، عون ممتاز الاستغلال ، السلم 6 ، الرتبة 9

فاتح يبراير 1982 : السيد الزناتى محمد ، عون مختص ، السلم 6 ، الرتبة 4

فاتح يناير 1982 : السيد لحريشى محمد ، عون للمراقبة ، السلم 7 ، الرتبة 9

فاتح ابريل 1982 : السيد الصحيب محمد ، مفتش ، السلم 10 ، الرتبة 8

فاتح يناير 1982 : السيد المحفوظ محمد ، رئيس فريق ، السلم 5 ، الرتبة 10

فاتح يناير 1982 : السيد بوعلام الطالب ، السلم 5 ، الرتبة 9

فاتح يناير 1982 : السيد خديرى بناصر ، عون الاستغلال ، السلم 5 ، الرتبة 9

فاتح يناير 1982 : السيد بلقارى محمد ، عون عمومى من الصنف الثالث ، السلم 4 ، الرتبة 10

فاتح يناير 1982 : السيد نور العين ادريس ، موزع رئيسى ، السلم 4 ، الرتبة 10

فاتح يناير 1982 : السيد آيت سيدى علال مولاى أبيه ، السلم 4 ، الرتبة 9

فاتح يناير 1982 : السيد الغزاوني بوجمعة ، عون عمومى من الصنف الثالث ، السلم 4 ، الرتبة 8

فاتح يناير 1982 : السيد لهلالى نجاتى ، موزع رئيسى ، السلم 4 ، الرتبة 8

فاتح يناير 1982 : السيد وشام محمد ، موزع رئيسى ، السلم 4 ، الرتبة 8

فاتح يناير 1982 : السيد حضرى عبد السلام ، عون الخطوط ، السلم 3 ، الرتبة 8

فاتح يناير 1982 : السيد العسوى احمد ، عون عمومى من الصنف الرابع ، السلم 2 ، الرتبة 8

فاتح يناير 1982 : السيد خالفلاح بوعزة ، عون عمومى من الصنف الرابع ، السلم 2 ، الرتبة 6

فاتح يناير 1982 : السيد حرشاوى علي ، عون للخدمة ، السلم 1 ، الرتبة 9

فاتح يناير 1982 : السيدة عائشة ابراهيم على ، عون للخدمة ، السلم 1 ، الرتبة 7

(قرارات حررت بتاريخ : 20 — 28 يونيه — 21 غشت — 11 — 17 — 19 شتنبر — 2 — 19 — 27 اكتوبر)

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.